ألفية الحافظ العراقي

في علوم الحديث

مضبوطة بالشكل

ضبطها الشيخ

ماهر ياسين فحل

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فقد مَنَّ الله علينا بإكمال تحقيق كتاب " شرح التبصرة والتذكرة " للإمام الحافظ العراقي ، بعد أن بذلنا فيه جهداً جهيداً ، وعملاً طويلاً ، حتى كنا نقف عند ضبط بعض الكلمات ساعات طويلة ، وأيام غير قليلةٍ ، حتى خرج بحلة ترضي كل محبٍّ للسنة ، وقد عنينا عناية بالغة بضبط النص وتحقيقه على أفضل النسخ الخطية ، وقابلنا موارد الكتاب التي استقى منها المؤلف العراقي – رحمه الله – وعنينا عناية خاصة بضبط أبيات الألفية فقابلنا الكتاب على ثلاث نسخٍ خطية عتيقةٍ متقنةٍ زيادة على نسخ الشرح الخطية ، وكذلك النسخ المطبوعة للشرح ، ثم قابلنا المتن على النفائس إذ أن متن الألفية كان أحد الكتب التي أدخلت فيه ، وقابلنا المتن أيضاً على " فتح المغيث " – الطبعة العلمية – والنص في كلا الكتابين فيه من التصحيف والتحريف والسقط والزيادة ما لا يخفى على من يراجع كتابنا هذا . ومما سبق يُدرك أنَّ متن الألفية لم يضبط ضبطاً جيداً فيما سبق لا في الشرح ولا في غيره بل ولا في شروح الألفية الأخرى ؛ لذا رأينا أن يفرد المتن بالطبع فاستللناه من تحقيقنا للشرح ، وأعدنا النظر فيه خشية أن يخرج فيه ما يشينه من خطأ أو وهم ، وقد أبقينا الفروق كما هي كي يستفيد منها القارئ ، وعلّقنا على بعض المواطن التي تستوجب التعليق كي يزداد النفع بالكتاب .

وكانت النسخ التي اعتمدناها في تحقيق الشرح ، وفي تحقيق متن الألفية أيضاً تسع نسخ هي :

1 – مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (8 / 2899 مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (أ) .

2 – مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2818) ورمزنا لها بالرمز (ب) .

3 – مخطوطة متن الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (1 / 2955 مجاميع) ورمزنا لها بالرمز (جـ) .

4 – مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2490) ورمزنا لها بالرمز (ن) .

5 – مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2889) ورمزنا لها بالرمز (ق) .

6 – مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (2951) ورمزنا لها بالرمز (ص) .

7 – مخطوطة شرح الألفية المحفوظة في مكتبة أوقاف بغداد برقم : (3318) ورمزنا لها بالرمز (س) .

8 – مطبوع شرح الألفية المطبوعة بفاس سنة 1355 هـ ورمزنا لها بالرمز (ف) .

9 – مطبوع شرح الألفية المطبوعة بدار الكتب العلمية ورمزنا لها بالرمز (ع).

ولم نفصّل الكلام عن هذه النسخ ولا صورها ؛ لأننا قد أشبعنا القول فيها من خلال تحقيقنا للكتاب الأصل " شرح التبصرة والتذكرة " فلا داعي لإعادته وتكراره ، وعلى هذا فنحن لم نذكر مصادر لهذا الكتاب في الخاتمة كي لا يطول الكتاب ويخرج عن مقصوده ، وقد ذُكِرَت كل التفصيلات في الكتاب الأصل .

وبعد :

فهذا متن الألفية المسمى بـ : " التبصرة والتذكرة " نقدمه لمحبي سنة المصطفى ﷺ السائرين على هديه ، الراجين شفاعته يوم القيامة ، وقد خدمناه الخدمة التي توازي تعلقنا بنبينا محمد رسول الله ﷺ ، وقد بذلنا فيه ما وسعنا من جهد ، ولم نبخل عليه بوقت ولا مال ، ولقد لمسنا من البركة فيهما ، ما دعانا إلى الاستمرار في تحقيق ما سوى هذا من الشروح والمتون ، ونحن سائرون في هذه الطريق ، راجين منه جل ذكره العون والسداد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المحققان

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

1. يَقُوْلُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ   عَبْدُ الرَّحيمِ بنُ الحُسيْنِ الأَثَرِيْ

2. مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللهِ ذي الآلاءِ   على امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ إحْصَاءِ

3. ثُمَّ صَلاَةٍ وسَلامٍ دَائِمِ   على نَبِيِّ الخَيْرِ ذِي المَرَاحِمِ

4. فَهَذِهِ المَقَاصِدُ المُهِمَّهْ   تُوْضِحُ مِنْ عِلْمِ الحديْثِ رَسْمَهْ

5. نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلمُبتَدِيْ   تَذْكِرَةً لِلْمُنْتَهِي والْمُسْنِدِ

6. لَخَّصْتُ فيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَهْ   وَزِدْتُهَا عِلْمَاً تَرَاهُ مَوْضِعَهْ

7. فَحَيْثُ جَاءَ الفِعْلُ والضَّمِيْرُ   لِواحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتُوْرُ (1)

8. كَـ(قَالَ)أوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا   أُرِيْدُ إلاَّ ابْنَ الصَّلاحِ مُبْهَمَا

9. وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ نَحْوُ (الْتَزَمَا)   فَمُسْلِمٌ مَعَ البُخَارِيِّ هُمَا

10. وَاللهَ أرجُوْ في أُمُوْرِي كُلِّهَا   مُعْتَصِمَاً في صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيْثِ

11. وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ   إلى صَحِيْحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنْ

12. فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الإسْنَادِ   بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

---

(1) معنى البيت لا يكتمل إلاّ بالبيت الذي بعدهُ ، وهو عَيْبٌ عند العروضيين ويُسَمَّى بـ (التضمين) .

13. عَــنْ مِثْلِــهِ مِــنْ غَــيْرِ مَــا شُــذُوْذِ وَعِلَّــــةٍ قَادِحَــــةٍ فَتُــــوْذِي

14. وَبالصَّـــحِيْحِ وَالضَّـــعِيفِ قَصَـــدُوا في ظَـــاهِرٍ لاَ الْقَطْـــعَ ، وَالْمُعْتَمَـــدُ

15. إمْسَــاكُنَا عَــنْ حُكْمِنَــا عَلــى سَــنَدْ بِأَنـــهُ أَصَـــحُّ مُطْلَقـــاً ، وَقَـــدْ

16. خَــاضَ [1] بــهِ قَــوْمٌ فَقِيْــلَ مَالِــكُ عَــنْ نَافِــعٍ بِمَــا رَوَاهُ النَّاسِــكُ

17. مَــوْلاَهُ وَاخْــتَرْ حَيْــثُ عَنْــهُ يُسْــنِدُ الشَّــافِعِيُّ قُلْــتُ : وعَنْــهُ [2] أَحْمَــدُ

18. وَجَــزَمَ ابْــنُ حنبــلٍ بالزُّهْــرِي عَــنْ سَــالِمٍ أَيْ : عَــنْ أبيــهِ الــبَرّ

19. وَقِيْــلَ : زَيْــنُ العَابِــدِيْنَ عَــنْ أَبِــهْ عَــنْ جَــدِّهِ وَابْــنُ شِــهَابٍ عَنْــهُ بِــهْ

20. أَوْ فَــابْنُ سِــيْرِيْنَ عَــنِ السَّــلْمَانِي عَنْــهُ أوِ الأعْمَــشُ عَــنْ ذي الشَّــانِ

21. النَّخَعِــيْ عَــنِ ابْــنِ قَــيْسٍ عَلْقَمَــهْ عَــنِ ابْــنِ مَسْــعُوْدٍ وَلُمْ مَــنْ عَمَّمَــهْ

أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيْثِ

22. أَوَّلُ مَــنْ صَــنَّفَ في الصَّــحِيْحِ مُحَمَّــدٌ وَخُــصَّ بِالتَّرْجِــيْحِ

23. وَمُسْـلِمٌ بَعْـدُ ، وَبَعْـضُ الغَـرْبِ مَـعْ أَبِي عَلِــيٍّ فَضَّــلُوا ذَا لَــوْ نَفَــعْ

24. وَلَمْ يَعُمَّــاهُ ولكــن قَلَّمَــا عِنْـدَ ابْــنِ الاخْـرَمِ مِنْـهُ قَـدْ فَاتَهُمَـا

25. وَرُدَّ لكــن قَــالَ يَحْــيَى الــبَرُّ لَمْ يَفُــتِ الخَمسَــةَ إلاَّ النَّــزْرُ

(1) في النفائس : ((خُصّ)) والوزن بها مستقيم .

(2) ما أثبتناه من جميع النسخ الخطية والمطبوعة ونسخ الألفية والنفائس ، والوزن غير مستقيم فالأولى حذف الواو ، وكذا صنع السيوطي في شرحه ص 101 .

26. وَفيــهِ مَــا فِيْــهِ لِقَــوْلِ الجُعْفِــي أَحْفَــظُ مِنْــهُ عُشْــرَ [3] أَلْــفِ أَلْــفِ

27. وَعَلَّــــــــهُ أَرَادَ بِالتَّكــــــــرَارِ لَهَــــا وَمَوْقُــــوْفٍ وفي البُخَــــارِي

28. أَرْبَعَـــــــةُ آلافِ والمُكَــــــرَّرُ فَــــوْقَ ثَلاثَــــةٍ أُلُوْفـــاً ذَكَــــرُوا

الصَّحِيْحُ الزَّائِدُ عَلَى الصَّحِيْحَيْنِ

29. وَخُــذْ زِيَادَةَ الصَّــحِيْحِ إذْ تُــنَصُّ صِــحَّتُهُ أَوْ مِــنْ مُصَــنِّفٍ يُخَــصُّ

30. بِجَمْعِــهِ نَحْــوَ (ابْــنِ حِبَّــانَ) الزَّكِــيْ (وَابــنِ خُزَيْمَــةَ) وَكَالمُسْــتَدْرَكِ

31. عَلــى تَسَــاهُلٍ – وَقَــالَ : مَـا انْفَـرَدْ بِــهِ فَــذَاكَ حَسَــنٌ مَــا لَمْ يُــرَدّْ

32. بِعِلَّــةٍ ، وَالحَــقُّ أنْ يُحْكَــمْ بِمَــا يَلِيْــقُ ، والبُسْــتِيْ يُــدَانِي الحَاكِمــا

الْمُسْتَخْرَجَاتُ

33. وَاسْــتَخْرَجُوا عَلــى الصَّــحِيْحِ (كَــأَبِي عَوَانَــةٍ) [1] وَنَحْــوِهِ ، وَاجْتَنِــبِ

34. عَــزْوَكَ ألفَــاظَ المُتُــونِ لَهُمَــا إذْ خَالَفَــتْ لَفْظــاً وَمَعْــنىً رُبَّمَــا

35. وَمَــا تَزِيْــدُ [2] فــاحْكُمَنْ بِصِــحَّتِهِ فَهْــوَ مَــعَ العُلُــوِّ مِــنْ فَائِدَتِــهْ

36. وَالأَصْــلَ يَعْــنِي البَيْهَقــي وَمَــنْ عَــزَا وَلَيْــتَ إذْ زَادَ الحُمَيــدِي مَيَّــزَا

---

(3) في (جـ) والنفائس – بفتح العين – ، وما أثبتناه من بقية النسخ وهو الصواب .

(1) صُرِف لضرورة الوزن .

(2) في أ و ب و ج : ((يزيد)) .

مَرَاتِبُ الصَّحِيْحِ

37. وَأَرْفَعُ الصَّحِيْحِ مَرْوِيُّهُمَا ثُمَّ البُخَارِيُّ ، فَمُسْلِمٌ ، فَمَا

38. شَرْطَهُمَا حَوَى ، فَشَرْطُ الجُعْفِي فَمُسْلِمٌ ، فَشَرْطُ غَيْرٍ يَكْفِي

39. وَعِنْدَهُ التَّصْحِيْحُ لَيْسَ يُمْكِنُ (3) فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمْكِنُ (4)

حُكْمُ الصَّحِيْحَيْنِ والتَّعْلِيْق

40. وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِمَا قَدْ أَسْنَدَا كَذَا لَهُ ، وَقِيْلَ ظَنّاً وَلَدَى

41. مُحَقِّقِيْهِمْ قَدْ عَزَاهُ (النَّوَوِيْ) وَفِي الصَّحِيْحِ بَعْضُ شَيءٍ قَدْ رُوِيْ

42. مُضَعَّفاً (1) وَلَهُمَا بِلا سَنَدْ أَشْيَا فَإِنْ يَجْزِمْ فَصَحِّحْ ، أو وَرَدْ

43. مُمَرَّضاً فَلا ، وَلكِنْ يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الأصْلِ لَهُ كَ (يُذْكَرُ)

44. وَإنْ يَكُنْ أوَّلُ الاسْنَادِ حُذِفْ مَعْ صِيغَةِ الجَزْمِ فَتَعلِيْقاً عُرِفْ

45. وَلَوْ إلى آخِرِهِ ، أمَّا الَّذِي لِشَيْخِهِ عَزَا بِ (قَالَ) فَكَذِي

46. عَنْعَنَةٍ كخَبَرِ الْمَعَازِفِ لا تُصْغِ (لاِبْنِ حَزْمٍ) الْمُخَالِفِ

نَقْلُ الْحَدِيْثِ مِنَ الكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

---

(3) في نسخة ق و س و ع : ((ممكن)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ .

(4) في نسخة ق و س و ع و ف : ((يمكن)) ، وما أثبتناه من ص و ن ، وشرح السيوطي ، وهو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية للألفية ، وهو كذلك في النفائس ، وهو الصواب .

(1) أثبتناه من نسخة ب والشروح ، وفي بقية نسخ الألفية : ((مُضعفٌ)) بالرفع ، وما أثبتناه أصحّ ؛ لأنّ الضمير : ((هو)) العائد على : ((بعض)) ، هو نائب الفاعل في : ((روي)) . وقد ذكر ناسخ ق أن في نسخة : ((مضعفاً)) . ورجَّح البقاعي في النكت ((مضعفٌ)) بالرفع ، وقال : ((ولو قيل : (مضعفاً) بالنصب لطرق احتمال أن يكون المعنى : روى حال كونه منبهاً على ضعفه أ . هـ)) ، وهذا احتمال وإن ورد غير لازم .

47. وَأخْــذُ مَــتْنٍ مِــنْ كِتَــابٍ لِعَمَــلْ　　أوِ احْتِجَـاجٍ حَيْـثُ سَـاغَ قَـدْ جَعَـلْ

48. عَرْضَــاً لَــهُ عَلــى أُصُــوْلٍ يُشْــتَرَطْ　　وَقَـالَ (يَحْـيَى النَّوَوِي):أصْـلٌ فَقَـطْ

49. قُلْــتُ : (وَلابْــنِ خَــيْرٍ) امْتِنَــاعُ　　جَــزْمٍ [2] سِــوَى مَرْوِيِّــهِ إجْمَــاعُ

القِسْمُ الثَّانِي : الحَسَنُ

50. وَالحَسَــنُ المَعْــرُوْفُ مَخْرَجــاً وَقَــدْ　　اشْــتَهَرَتْ رِجَالُــهُ بِــذَاكَ حَــدْ

51. (حَمْـدٌ) وَقَـالَ (التِّرمِـذِيُّ): مَـا سَـلِمْ　　مِــنَ الشُّــذُوْذِ مَــعَ رَاوٍ مَــا اتُّهِــمْ

52. بِكَــذِبٍ وَلَمْ يَكُــنْ فَــرْداً وَرَدْ　　قُلْـتُ : وَقَـدْ حَسَّـنَ بَعْـضَ مَـا انفَـرَدْ

53. وَقِيْـلَ : مَـا ضَـعْفٌ قَرِيْـبٌ مُحْتَمَـلْ　　فِيْــهِ ، وَمَــا بِكُــلِّ ذَا حَــدٌّ حَصَــلْ

54. وَقَــالَ[1]: بَانَ لِي بِإمْعَــانِ [2] النَّظَــرْ　　أنَّ لَــهُ قِسْــمَيْنِ كُــلٌّ قَــدْ ذَكَــرْ

55. قِسْــماً ، وَزَادَ كَونَــهُ مَــا عُلِّــلا [3]　　وَلاَ بِنُكْــرٍ أوْ شُــذُوْذٍ شُمِــلاَ

56. وَالفُقَهَــاءُ [4] كلُّهُــمْ يَســتَعمِلُهْ [5]　　وَالعُلَمَــاءُ الجُــلُّ مِــنْهُمْ يَقْبَلُــهْ

57. وَهْــوَ بأقْسَــامِ الصَّــحِيْحِ مُلْحَــقُ　　حُجِّيَّــةً وإنْ يَكُــنْ لا يُلْحَــقُ

(2) كذا في جميع نسخ شرح الألفية ، ونسخة ب و ج من متن الألفية ، وفي نسخة أ والنفائس وشرح السيوطي : ((نَقْلٍ)) .

(1) في النفائس: ((قد بان)) ، وفي جميع النسخ: ((وقال بان)) ، وهو الصحيح ؛ لأن : ((ذكر)) في نهاية البيت بصيغة الغياب، وقال مشعرة به ، على العكس من: ((قد)) .

(2) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((بإمعاني)) .

(3) في ع : ((علا)) ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(4) انظر : النكت الوفية (65 / ب) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية ، وشرح السيوطي : ((تستعمله)) ، وكلاهما جائز .

58.	فَإنْ يُقَلْ : يُحْتَجُّ بِالضَّعِيْفِ	فَقُلْ : إذا كَانَ مِنَ المَوْصُوْفِ
59.	رُوَاتُهُ بِسُوْءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ	بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ يُذْكَرُ
60.	وَإنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أوْ شَذَّا	أوْ قَوِيَ الضُّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا
61.	أَلاَ تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا	أوْ أرْسَلُوا كَمَا يَجِيءُ اعْتُضِدَا
62.	وَالحَسَنُ : الْمشهُوْرُ بِالعَدَالَهْ	وَالصِّدْقِ رَاوِيهُ ، إذَا أَتَى لَهْ
63.	طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوُهَا مِنَ الطُّرُقْ	صَحَّحْتُهُ كَمَتْنِ (لَوْلاَ أنْ أَشُقْ)
64.	إذْ تَابَعُوْا (مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو)	عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيْحَ يَجْرِي
65.	قَالَ : وَمِنْ مَظِنَّةٍ لِلحَسَنِ	جَمْعُ (أبِي دَاوُدَ) أيْ فِي السُّنَنِ
66.	فإنَّهُ قَالَ : ذَكَرْتُ فِيْهِ	مَا صَحَّ أوْ قَارَبَ أوْ يَحْكِيْهِ
67.	وَمَا بِهِ وَهَنٌ شَدِيْدٌ قُلْتُهُ	وَحَيْثُ لاَ فَصَالِحٌ خَرَّجْتُهُ
68.	فَمَا بِهِ وَلَمْ يُصَحِّحْ وَسَكَتْ	عَلَيْهِ عِنْدَهُ لَهُ الحُسْنُ ثَبَتْ
69.	و(ابْنُ رُشَيْدٍ) قَالَ –وَهْوَ مُتَّجِهْ–	: قَدْ يَبْلُغُ الصِّحَّةَ عِنْدَ مُخْرِجِهْ
70.	وَللإمَامِ (اليَعْمُرِيِّ) إنَّمَا	قَوْلُ [1](أبِي دَاوُدَ) يَحْكِي (مُسْلِما)

(1) في نسخة ب من متن الألفية:((جَمْعُ)) وما أثبتناه من شروح الألفية وبقية نسخ المتن

71. حَيــثُ يَقُــوْلُ : جُمْلَــةُ الصَّــحِيْحِ لا   تُوجَــدُ عِنْــدَ (مَالِــكٍ) وَالنُّــبَلا

72. فَاحْتَــاجَ أنْ يُنْــزَلَ فِي الإسْــنَادِ   إلى (يَزِيْــــــدَ بــــــنِ أبي زيَادِ)

73. وَنَحْــوِهِ ، وإنْ يَكُــنْ ذُو السَّــبْقِ   قَــدْ فَاتَــهُ ، أدْرَكَ بِاسْــمِ الصِّــدْقِ

74. هَــلاَّ قَضــى عَلــى كِتَــابِ (مُسْــلِمِ)   بِمَــا قَضَــى عَلَيْــهِ بِالــتَّحَكُّمِ

75. وَ (البَغَــوِيْ) إذْ قَسَّــمَ المَصْــابِحَا   إلى الصِّــحَاحِ والحِسَــانِ جَانِحــا

76. أنَّ الحِسَــانَ مَــا رَوَوْهُ فِي السُّــنَنْ   رَدَّ عَلَيــهِ إذْ بِهَــا غَــيْرُ الحَسَــنْ

77. كَــانَ (أبُــوْ دَاوُدَ) أقْــوَى مَــا وَجَــدْ   يَرْوِيــهِ ، والضَّــعِيْفَ حَيْــثُ لاَ يَجِــدْ

78. فِي البَــابِ غَــيْرُهُ فَــذَاكَ عِنْــدَهْ   مِــنْ رَأيٍ اقــوَى قَالــهُ (ابْــنُ مَنْــدَهْ)

79. وَالنَّسَــئِي[2] يُخْــرِجُ مَــنْ لَمْ يُجْمِعُــوا   عَلَيْــهِ تَرْكَــاً ،مَــذْهَبٌ مُتَّسِــعُ

80. وَمَــنْ عَليهــا أطْلَــقَ الصَّــحِيْحَا   فَقَــدْ أتَــى تَسَــاهُلاً صَــرِيْحَا

81. وَدُوْنَهَــا فِي رُتْبَــةٍ مَــا جُعِــلاَ   عَلــى المَسَــانِيْدِ ، فَيُــدْعَى الجَفَلَــى[1]

82. كَمُسْــنَدِ (الطَّيَالَسِــيْ) و (أحْمَــدَا)   وَعَــدُّهُ (لِلــدَّارِمِيّ) انْتُقِــدَا [2]

83. والحُكْــمُ[3] لِلإسْــنَادِ بِالصِّــحَّةِ أوْ   بِالحُسْــنِ دُوْنَ الحُكْــمِ لِلمَــتْنِ رَأَوْا

---

(2) قَصَدَ النَّسائي وإنما قال : ((النسئي)) ؛ لضرورة الوزن .

(1) في نسخة أ و ب و ج من متن الألفية : ((الجفلا)) ، والصواب ما أثبتناه ، ينظر : اللسان (11 / 114) (جفل) .

(2) هذا البيت ساقط من نسخة ج من متن الألفية .

84. وَاقْبَلْهُ إنْ أَطْلَقَهُ [4] مَنْ يُعْتَمَدْ   وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بضَعْفٍ يُنْتَقَدْ

85. وَاسْتُشْكِلَ الحسْنُ مَعَ الصِّحَّةِ في   مَتْنٍ ، فَإنْ لَفْظاً يَرِدْ فَقُلْ : صِفِ

86. بِهِ الضَّعِيْفَ ، أوْ يَرِدْ مَا يَخْتَلِفْ   سَنَدُهُ ، فَكَيْفَ إنْ فَرْدٌ وصِفْ ؟

87. وَ (لأبي الفَتْحِ) في الاقْتِرَاحِ   أنَّ انفِرَادَ الحُسْنِ ذُوْ اصْطِلاَحِ

88. وَإنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَبِسْ   كُلُّ صَحِيْحٍ حَسَنٌ لاَ يَنْعَكِسْ

89. وَأوْرَدوا مَا صَحَّ مِنْ أفْرَادِ   حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا إسْنَادِ

القِسْمُ الثَّالِثُ : الضَّعِيْفُ

90. أمَّا الضَّعِيْفُ فَهْوَ مَا لَمْ يَبْلُغِ   مَرْتَبَةَ الحُسْنِ ، وإنْ بَسْطٌ بُغِي :

91. فَفَاقِدٌ شَرْطَ قَبُوْلٍ قِسْمُ   وَاثْنَيْنِ قِسْمٌ غَيْرُهُ ، وَضَمُّوْا

92. سِوَاهُما فَثَالِثٌ ، وَهَكَذَا   وَعُدْ لِشَرْطٍ غَيْرَ مَبْدُوٍّ فَذَا

93. قِسْمٌ سِوَاهَا ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي   قَدَّمْتُهُ ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتَذِي

94. وَعَدَّهُ (البُسْتِيُّ) فِيما أوْعَى   لِتِسْعَةٍ وَأرْبَعِيْنَ نَوْعَا [1]

الْمَرْفُوْعُ

95. وَسَمِّ مَرْفُوْعاً مُضَافاً لِلنَّبِي   وَاشْتَرَطَ (الخَطِيْبُ) رَفْعَ الصَّاحِبِ

---

(3) في ع و ف : ((الحكم)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية .

(4) في ع و ف: ((إن يطلقه))، وما أثبتناه من النسخ الخطية ونسخ متن الألفية جميعها .

(1) للبقاعي تعليق لطيف حول تركيب هذا البيت راجعه في نكته (94 / ب) .

96. وَمَــنْ يُقَابِلُــهُ بِــذي الإرْسَــالِ فَقَــدْ عَــنَى بِــذَاكَ ذَا اتِّصَــالِ

الْمُسْنَدُ

97. وَالمُسْــنَدُ المَرْفُــوْعُ أوْ مَـا قَـدْ وُصِـلْ لَـوْ مَـعَ وَقْـفٍ وَهْــوَ في هَــذَا يَقِــلْ

98. وَالثالِــثُ الرَّفْــعُ مَــعَ الوَصْــلِ مَعَـا شَــرْطٌ بِــهِ (الحَــاكِمُ) فِيــهِ قَطَعَــا

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُوْلُ

99. وَإنْ تَصِــلْ بِسَــنَدٍ مَنْقُــوْلاً فَسَــمِّهِ مُتَّصِــلاً مَوْصُــوْلا [2]

100. سَــوَاءٌ المَوْقُــوْفُ وَالمَرْفُــوْعُ وَلَمْ يَــرَوْا أنْ يَــدْخُلَ المَقْطُــوْعُ

الْمَوْقُوْفُ

101. وَسَــمِّ بالمَوْقُــوْفِ مَــا قَصَــرْتَهُ بِصَــاحِبٍ وَصَــلْتَ أوْ قَطَعْتَــهُ

102. وَبَعْــضُ أهْــلِ الفِقْــهِ سَمَّــاهُ الأثَــر وَإنْ تَقِــفْ بِغَــيرِهِ [3] قَيِّــدْ تَــبرْ

الْمَقْطُوْعُ

103. وَسَــمِّ بِالمَقْطُــوْعِ قَــوْلَ التَّــابِعي وَفِعْلَــهُ ، وَقَــدْ رَأى (للشَّــافِعِي)

104. تَعْبِــيرَهُ بِــهِ عَــنِ المُنقطِــعِ قُلْــتُ: وَعَكسُــهُ اصــطِلاحُ (البَرْدَعِــي)

فُرُوْعٌ

105. قَــوْلُ الصَّــحَابِيِّ (مِــنَ السُّــنَّةِ) أوْ نَحْــوَ (أُمِــرْنَا) حُكْمُــهُ الرَّفْــعُ ، وَلَــوْ

---

(2) مراده : وموصولاً ، يعني أنهما اسمان لشيءٍ واحد ، مترادفان ، لكن النظم ضاق عن إثبات واو العطف . أفاده البقاعي . النكت الوفية (97 / أ) .

(3) هكذا في جميع النسخ الخطية من شرح الألفية ومتنها ، وفي نسخة ق : ((بتابع)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في بعض النسخ : ((بغيره)) .

106. بَعـــدَ النَّـــبِيّ قالَـــهُ بِأَعْصُــــرِ   عَلــى الصَّــحِيْحِ ، وهــوَ قَــوْلُ الأَكْثَــرِ

107. وَقَوْلُــهُ (كُنَّــا نَــرَى) إنْ كــانَ مَــعْ   عَصْــرِ النَّــبِيّ مِــنْ قَبِيْــلِ مَــا رَفَــعْ

108. وَقِيْـــلَ:لا،أوْ لا فَلا،كَـــذاكَ[1] لَـــه   و(لِلخَطِيْـــبِ) قُلْـــتُ : لكِـــنْ جَعَلَـــهْ

109. مَرفُوعـــاً (الحَـــاكِمُ) و (الـــرَّازِيُّ   ابـــنُ الخَطِيْـــبِ)،وَهُـــوَ القَـــوِيُّ

110. لكِــنْ حَــدِيْثُ (كــانَ بَابُ المُصْــطَفَى   يُقْـــرَعُ بالأظفَـــارِ) مِمَّـــا وُقِفَـــا

111. حُكْمــاً لَــدَى (الحَاكِمِ)و(الخَطِيْــبِ)   وَالرَّفْـــعُ عِنْـــدَ الشَّـــيخِ ذُوْ تَصْـــوِيْبِ

112. وَعَـــدُّ مَـــا فَسَّـــرَهُ الصَّـــحَابي   رَفْعَـــاً فَمَحْمُـــوْلٌ عَلَـــى الأسْـــبَابِ

113. وَقَـــوْلُهُمْ (يَرْفَعُـــهُ) [2] (يَبْلُـــغُ بِـــهْ)   رِوَايَـــةً يَنْمِيْـــهِ رَفْـــعٌ فَانْتَبِـــهْ

114. وَإنْ يَقُـــلْ (عَـــنْ تَابِـــعٍ) فَمُرْسَـــلٌ   قُلْـــتُ : مِـــنَ السُّـــنَّةِ عَنْـــهُ نَقَلُـــوْا

115. تَصْـــحِيْحَ وَقْفِـــهِ وَذُو احْتِمَـــالِ   نَحْـــوُ (أُمِـــرْنَا) [1] مِنْـــهُ (للغَـــزَالي)

116. وَمَـــا أَتَـــى عَـــنْ صَـــاحِبٍ بِحَيْـــثُ لا   يُقَـــالُ رَأياً حُكْمُـــهُ الرَّفْـــعُ عَلَـــى

117. مَـــا قَـــالَ في المَحْصُـــوْلِ نَحْـــوُ مَـــنْ أتَـــى   (فَالحَـــاكِمُ) الرَّفْـــعَ لِهَـــذَا أثْبَتَـــا

---

(1) هكذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وكذا في نسخة أ و جـ من متن الألفية وفي نسخة ب من متن الألفية : ((كذلك)) ، ولا يستقيم الوزن معها .

(2) كذا في النسخ الخطية لشرح الألفية والنسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي المطبوع من شرح الألفية ، وفي النفائس بزيادة (أو) بعد (يرفعه) ولا يصحّ الوزن بها وإن كانت منوية في المعنى .

(1) التقدير : أُمِرْنا بكذا من التابعي .

118. وَمَــــا رَوَاهُ عَـــــنْ (أَبِي هُرَيْــــرَةِ)　　(مُحَمَّـــدٌ) وَعَنْـــهُ أهْـــلُ البَصْـــرَةِ [2]

119. كَـــرَّرَ (قَـــالَ) بَعْـــدُ ، (فَالخَطِيْـــبُ)　　رَوَى بِـــــهِ الرَّفْــــعَ وَذَا عَجِيْـــــبُ [3]

الْمُرْسَلُ

120. مَرْفُـــوعُ تَابـــعٍ عَلـــى المَشْـــهُوْرِ　　مُرْسَـــــــلٌ أو قَيِّـــــدْهُ بِالكَبِـــــيْرِ

121. أوْ سَـــــقْطُ رَاوٍ مِنْـــــهُ ذُوْ أقْـــوَالِ　　وَالأوَّلُ الأكْثَـــــــــرُ فِي اســــــــتِعْمَالِ

122. وَاحـــتَجَّ (مَالِـــكٌ) كَـــذا (النُّعْمَـــانُ)　　وَتَابِعُوْهُمَـــــــا بِـــــــهِ وَدَانُـــــــوْا

123. وَرَدَّهُ جَمَــــــــــاهِرُ النُّقَّـــــــــادِ ؛　　لِلجَهْـــــلِ بِالسَّـــــاقِطِ فِي الإسْـــــنَادِ

124. وَصَـــاحِبُ التَّمهيـــدِ عَـــنهُمْ نَقَلَـــهْ　　وَ(مُسْـــلِمٌ) صَـــدْرَ الكِتَـــابِ أصَّـــلَهْ

125. لَكِـــــنْ إذا صَـــــحَّ لَنَـــــا مَخْرَجُـــــهُ　　بِمُسْـــــــنَدٍ أو مُرْسَـــــــلٍ يُخْرِجُـــــــهُ

126. مَـــنْ لَـــيْسَ يَـــرْوِي عَـــنْ رِجَـــالِ الأوَّلِ　　نَقْبَلْـــهُ ، قُلْـــتُ : الشَّـــيْخُ لَمْ يُفَصِّـــلِ

127. و (الشَّــــافِعِيُّ) بِالكِبَـــــارِ قَيَّـــــدَا　　وَمَـــــنْ رَوَى عَـــــنِ الثِّقَـــاتِ أبَـــــدَا

128. وَمَـــنْ إذا شَـــارَكَ أهْـــلَ الحِفْـــظِ　　وَافَقَهُـــــمْ إلاّ بِـــــنَقْصِ لَفْــــظِ [4]

---

(2) في نسخة ب من متن الألفية : ((الكوفة)) ، وقد صححت على حاشية الصفحة .
(3) انظر : النكت الوفية (112 / أ – ب) .
(4) قال البقاعي (117 / ب) : ((حكي عن شيخنا البرهان الحلبي أنه قال : بقي على شيخنا – يعني : العراقي – في كلام الشافعي الذي ساقه في جواز العمل بالمرسل شرطان آخران وقد نظمتها فقلت : =

أو كان قول واحد من صحب　　خير الأنام عجم وعرب
أو كان فتوى جل أهل العلم　　وشيخنا أهمله في النظم

129. فَـإنْ يُقَـلْ : فَالْمُسْـنَدُ الْمُعْتَمَـدُ   فَقُـلْ : دَلِـيْلانِ بِـهِ يُعْتَضَـدُ

130. وَرَسَمُـوا مُنْقَطِعـاً عَـنْ رَجُـلِ   وَفي الأصُـوْلِ نَعْتُـهُ : بِالْمُرْسَـلِ

131. أمَّـا الَّـذِي أرْسَـلَهُ الصَّـحَابِيْ   فَحُكمُـهُ الوَصْـلُ عَلـى الصَّـوَابِ

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

132. وَسَـمِّ بِالْمُنْقَطِـعِ : الَّـذِي سَـقَطْ   قَبْـلَ الصَّـحَابِيّ بِـهِ رَاوٍ فَقَـطْ

133. وَقِيْـلَ : مَـا لَمْ يَتَّصِـلْ ، وَقَـالا: بِأنَّـهُ الأقْـرَبُ لا اسْـتِعمَالا

134. وَالْمُعْضَـلُ : السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَـانِ   فَصَـاعِداً ، وَمِنْـهُ قِسْـمٌ ثَانِ

135. حَـذْفُ النَّـبِيّ وَالصَّـحَابِيّ مَعَـا   وَوَقْـفُ مَتْنِـهِ عَلَـى مَـنْ تَبِعَـا

الْعَنْعَنَةُ

136. وَصَـحَّحُوا وَصْـلَ مُعَـنْعَنٍ سَـلِمْ   مِـنْ دُلْسَـةٍ رَاوِيْـهِ ، واللِّقَـا عُلِـمْ

137. وَبَعْضُـهُمْ حَكَـى بِـذَا إجْمَاعَـا   و(مُسْـلِمٌ) لَمْ يَشْـرِطِ اجتِمَاعَـا

138. لكِـنْ تَعَاصُـراً ، وَقِيـلَ : يُشْـتَرَطْ   طُـوْلُ صَـحَابَةٍ ، وَبَعْضُـهُمْ شَـرَطْ

139. مَعْرِفَـةَ الـرَّاوِي[1] بِالاخْـذِ عَنْـهُ ،   وَقِيْـلَ : كُـلُّ مَـا أَتَانا مِنْـهُ

140. مُنْقَطِـعٌ ، حَـتَّى يَبِـينَ الوَصْـلُ ،   وَحُكْـمُ (أَنَّ) حُكـمُ (عَـنْ) فَالجُـلُّ

أي : أهمل المذكور وهو الشرطان المذكوران)) .

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (128 / أ – ب) : ((قوله : معرفة الراوي بالأخذ عنه لا يطابق قوله في الشرح أنْ يكون معروفاً بالرواية عنه ؛ فإن الأخذ أخصُّ من الرواية، فالأخذ عن الشخص التلقي منه بلا واسطة،والرواية عنه النقل عنه سواء كان بواسطة أم لا ؛ فالعبارة المساوية لما في الشرح أنْ يقال : معرفة الراوي بنقل عنه)) .

141. سَــوَّوْا، وَللقَطْــعِ نَحَـا (البَرْدِيْجِــيْ) حَــتَّى يَبِــينَ الوَصْــلُ في التَّخْــرِيجِ

142. قَــالَ : وَمِثْلَــهُ رَأى (ابْــنُ شَــيْبَهْ) كَــذا لَــهُ ، وَلَمْ يُصَــوِّبْ صَــوْبَهْ

143. قُلــتُ: الصَّــوَابُ أنَّ مَــنْ أدْرَكَ مَـا رَوَاهُ بالشَّــرْطِ الَّــذي تَقَــدَّمَا

144. يُحْكَــمْ لَــهُ بالوَصْــلِ كَيفَمَــا رَوَى بـــ(قَالَ) أو (عَــنْ) أو بـــ(أنَّ) فَسَــوَا

145. وَمَـا حُكِـي عَـنْ (أحمَـدَ بـنِ حَنْبَـلِ) وَقَــولِ (يَعْقُــوبٍ) عَلَــى ذا نَــزِّلِ

146. وَكَثُــرَ اســتِعْمَالُ(عَنْ) في ذَا الــزَّمَنْ إجَــازَةً وَهْــوَ بِوَصْــلٍ مَــا قَمَــنْ

تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالإِرْسَالِ ، أَو الرَّفْعِ وَالوَقْفِ

147. وَاحْكُــمْ لِوَصْــلِ ثِقَــةٍ في الأظْهَــرِ وَقِيْــلَ : بَــلْ إرْسَــالُهُ لِلأكْثَــرِ

148. وَنَســبَ الأوَّلَ لِلنُّظَّــارِ أنْ صَــحَّحُوْهُ ، وَقَضَــى (البُخَــارِيْ)

149. بِوَصْــلِ [1]((لاَ نِكَــاحَ إلاَّ بِــوَلِيْ)) مَــعْ كَــوْنِ مَــنْ أَرْسَــلَهُ كَالجَبَــلِ

150. وَقِيْــلَ الاكْثَــرُ ، وَقِيْــلَ : الاحْفَــظُ ثُمَّ فَمَــا إرْسَــالُ عَــدْلٍ يَحْفَــظُ

151. يَقْــدَحُ فِي أَهْلِيَّــةِ الوَاصِــلِ ، أوْ مُسْــنَدِهِ عَلَــى الأَصَــحِّ ، وَرَأَوْا

152. أَنَّ الأصَــحَّ : الحُكْــمُ لِلرَّفْــعِ وَلَــوْ مِــنْ وَاحِــدٍ في ذَا وَذَا ،كَمـا حَكَــوْا

التَّدْلِيْسُ

(1) في نسخة أ و ج من متن الألفية : ((لوصل)) .

153. تَـدلِيْسُ الاسْـنَادِ كَمَـنْ يُسْـقِطُ مَـنْ   حَدَّثَـهُ ، وَيَرْتَقِـي بـ (مَـنْ) وَ (أَنْ)

154. وَقَـالَ : يُـوْهِمُ اتّصَـالاً ، وَاخْتُلِـفْ   فِي أَهْلِـهِ ، فَـالرَّدُّ مُطْلَقـاً ثُقِـفْ

155. وَالأَكْثَـرُوْنَ قَبِلُـوْا مَـا صَـرَّحَا   ثِقَـاتُهُمْ بِوَصْـلِهِ وَصُـحّحَا

156. وَفِي الصَّـحِيْحِ عِـدَّةٌ كَـ(الاعْمَشِ)   وَ كَـ(هُشَيْمٍ) بَعْـدَهُ وَفَـتّشِ

157. وَذَمَّـهُ (شُـعْبَةُ) ذُو الرُّسُـوْخِ   وَدُوْنَـهُ التَّـدْلِيْسُ لِلشّـيُوْخِ

158. أنْ يَصِـفَ الشَّـيْخَ بِمَـا لا يُعْـرَفُ   بِـهِ ، وَذَا بِمَقْصِـدٍ يَخْتَلِـفُ

159. فَشَـرُّهُ للضَّـعْفِ وَاسْتِصْـغَارا   وَكَـ(الخَطِيْبِ) يُـوْهِمُ اسْـتِكْثَارَا

160. و (الشَّـافِعِيْ) أثْبَتَـهُ بِمَـرَّةِ   قُلْـتُ : وَشَـرُّهَا أخُـو التَّسْـوِيَةِ

الشَّاذُّ

161. وَذُو الشُّـذُوذِ : مَـا يُخَـالِفُ الثِّقَـهْ   فِيـهِ المَـلاَ فَالشَّـافِعِيُّ حقَّقَـهْ

162. والحَـاكِمُ[1] الخِـلاَفَ فِيـهِ مـا اشْـتَرَطْ   وَلِلْخَلِيلِـيْ مُفْـرَدُ الـرَّاوِي فَقَـطْ

163. وَرَدَّ مَـا قَـالاَ بِفَـرْدِ الثّقَـةِ   كَـالنَّهْي عَـنْ بَيْـعِ الـوَلاَ [2] وَالهِبَـةِ

164. وَقَـوْلُ مُسْـلِمٍ : رَوَى الزُّهْـرِيُّ   تِسْـعِينَ فَـرْداً كُلُّهَـا قَـوِيُّ

---

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (145 / ب) : ((قال شيخنا : أسقط من قولِ الحاكم قيداً لابُدَّ منه ، وهو أنه قال : وينقدح في نفس الناقد أنه غلطٌ ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ويؤيد هذا قوله : وذكر أنه يغاير المعلل فظاهرهُ أنه لا يغايره إلا من هذهِ الجهة ، وهي كونه لم يُطَّلَعْ على علته ، وأما الرد فهما مشتركان فيه ، ويوضحه قوله ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك ، أي : كالمعلل يعني : بل وقف على علته حدساً)) .

(2) بالقصر لضرورة الوزن .

165. واخْتَــارَ فِيْمَــا لَمْ يُخَــالِفْ أنَّ مَــنْ يَقْـرُبُ مِــنْ ضَـبْطٍ فَفَـرْدُهُ حَسَــنْ

166. أوْ بَلَــغَ الضَّــبْطَ فَصَــحِّحْ أَوْ بَعُــدْ عَنْــهُ فَمِمَّــا شَــذَّ فَاطْرَحْــهُ وَرُدْ

الْمُنْكَرُ

167. وَالْمُنكَرُ:الفَــرْدُ كَــذَا البَرْدِيجِــي[(1)] أَطْلَــقَ ، وَالصَّــوَابُ فِي التَّخْــرِيْجِ

168. إِجْـرَاءُ تَفْصِـيْلٍ لَـدَى الشُّـذُوْذِ مَـرْ فَهْــوَ بِمَعْنَــاهُ [(2)] كَــذَا الشَّــيْخُ ذَكَــرْ

169. نَحْـوَ ((كُلُـوا الـبَلَحَ بالتَّمْــرِ)) الخَــبَرْ وَمَالِـكٍ [(3)] سَمَّـى ابْـنَ عُثْمَـانَ: عُمَـرْ

170. قُلْـتُ: فَمَـاذَا ؟ بَـلْ حَـدِيْثُ ((نَزْعِـهْ خَاتَمَــهُ عِنْــدَ الخَــلاَ وَوَضْــعِهْ))

الاعْتِبَارُ وَالْمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

171. الاعْتِبَــارُ سَــبْرُكَ الحَــدِيْثَ هَــلْ شَــارَكَ رَاوٍ غَــيْرَهُ فيْمَــا حَمَــلْ

172. عَـنْ شَـيْخِهِ ، فَـإِنْ يَكُـنْ شُـوْرِكَ مِـنْ مُعْتَــبَرٍ [(4)] بِــهِ ، فَتَــابِعٌ ، وَإِنْ

173. شُــورِكَ شَــيْخُهُ فَفَــوْقُ فَكَــذَا وَقَــدْ يُسَــمَّى شَــاهِداً [(1)]، ثُمَّ إذَا

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (149 / أ) : ((ما أطلقه البرديجي موجودٌ في كلام أحمد ؛ فإنه يصف بعض ما تفرّد به بعض الثقات بالمنكر ، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أنَّ لهم مناكير ، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لابُدَّ مع التفرد من أن ينقدح في النفس أن له علة ، ولا يقوم عليها دليلٌ)) .

(2) قارن بالنكت الوفية (149 / ب) .

(3) قال البقاعي في النكت الوفية (149/ب) : ((قوله : ومالك عطفٌ على كلوُا البلح أي : نحو كلوا ونحو مالك في تسمية ابن عثمان عُمر ، وهو على حذف مضاف ، أي ونحو تسمية مالك فكأنه قيل ما سمى قال : سمى ابن عثمان ، أو يكون التقدير ونحو مالك في أن سمى فالحاصل أن مراده نحو هذا الحديث ، ونحو هذا السند)) .

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((يعني بأن يكون أهلاً للعَضْدِ بأنْ يكون فيه قوةٌ فلو قال : أهل العضد فهو تابعٌ لكان أوضحَ لأنه يتبادر إلى الذهن أن معنى معتبر به معنى الاعتبار)) .

174. مَــتْنٌ بِمَعْنَــاهُ أتَــى فَالشَّــاهِدُ وَمَــا خَــلاَ عَــنْ كُــلِّ ذَا مَفَــارِدُ

175. مِثَالُــهُ ((لَــوْ أَخَــذُوا إهَابَهَــا)) فَلَفْظَــةُ ((الــدِّبَاغِ)) مَــا أتَــى بِهَــا

176. عَنْ عَمْرٍو الاَّ[2]ابنُ عُيَيْنَةٍ[3] وَقَدْ تُوبِــعَ [4] عَمْــرٌو في الــدِّبَاغِ فَاعْتُضِــدْ

177. ثُمَّ وَجَــدْنَا ((أَيُّمَــا إهَــابِ)) فَكَــانَ فيــهِ شَــاهِدٌ في البــابِ

زِيَادَةُ الثِّقَاتِ

178. وَاقْبَــلْ زِيَادَاتِ الثِّقَــاتِ مِــنْهُمُ وَمَــنْ سِــوَاهُمْ فَعَلَيْــهِ المُعْظَــمُ

179. وَقِيْــلَ : لاَ ، وَقِيْــلَ: لاَ مِــنْهُمْ، وَقَــدْ قَسَّــمَهُ الشَّــيْخُ ، فَقَــالَ : مَــا انْفَــرَدْ

180. دُوْنَ الثِّقَــاتِ ثِقَــةٌ خَــالَفَهُمْ فِيْــهِ صَــرِيْحَاً فَهُــوَ رَدٌّ عِنْــدَهُمْ

181. أَوْ لَمْ يُخَــالِفْ ، فَاقْبَلَنْــهُ ، وَادَّعَــى فِيْــهِ الخَطِيْــبُ الاتِّفَــاقَ مُجْمَعَــا

182. أَوْ خَــالَفَ الاطْــلاَقَ نَحْــوُ ((جُعِلَــتْ تُرْبَــةُ الارْضِ))[1] فَهْــيَ فَــرْدٌ نُقِلَــتْ

---

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((وهي المتابعة القاصرة ، وأما المتابعة التامة ، وهي متابعة الراوي نفسِهِ عن شيخه فلا يسمى شاهداً ؛ لأنها هي المتابعة الحقيقة ، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحابي فهي متابعة سواء كانت باللفظ أو بالمعنى تامةً أو قاصرة)) .

(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(3) صُرِفَ للوزن .

(4) قال البقاعي في النكت الوفية (153 / أ) : ((هذه متابعة قاصرة ، والمتابعة التامة أن يتابع أحدٌ ابن عيينة في الرواية عن عمرو والإتيان بلفظة الدباغ)) .

(1) بجعل همزة القطع في (الأرض) همزة وصل (الارض) وتحريك اللام ليستقيم الوزن (وهو من ضرورات الشعر) .

183. فَالْشَّـــافِعِيْ وَأَحْمَـــدُ احْتَجَّـــا بِـــذَا وَالوَصْـــلُ والارْسَـــالُ مِـــنْ ذَا أُخِـــذَا

184. لَكِـــنَّ فِي الإرْسَـــالِ جَرْحـــاً فَاقْتَضَـــى تَقْدِيْمَـــــــهُ وَرُدَّ أنَّ مُقْتَضَـــــــى

185. هَـــذَا قَبُـــولُ الوَصْـــلِ إذْ فِيْـــهِ وَفِيْ الجَـــرْحِ عِلْـــمٌ زَائِـــدٌ لِلْمُقْتَفِـــيْ

الأَفْرَادُ

186. الفَـــرْدُ قِسْـــمَانِ ، فَفَـــرْدٌ مُطْلَقَـــاْ وَحُكْمُـــهُ عِنْـــدَ الشُّـــذُوْذِ سَـــبَقَا

187. وَالفَـــرْدُ بِالنِّسْـــبَةِ : مَـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــــةٍ ، أوْ بَلَـــــدٍ ذَكَرْتَـــــهُ

188. أوْ عَـــنْ فُـــلانٍ نَحْـــوُ قَـــوْلِ القَائِـــلِ لَمْ يَـــرْوِهِ عَـــنْ بَكْـــرٍ الاَّ(2) وَائِـــلِ

189. لَمْ يَـــرْوِهِ ثِقَـــةٌ الاّ (3) (ضَـــمْرَهْ) لَمْ يَـــرْوِ هَـــذَا غـــيرُ(4) أهْـــلِ البَصْـــرَهْ

190. فَـــإنْ يُرِيْـــدُوا وَاحِـــدَاً مِـــنْ أهْلِهَـــا تَجَـــوُّزَاً ، فاجْعَلْـــهُ مِـــنْ أوَّلِهَـــا

191. وَلَـــيْسَ فِي أفْـــرَادِهِ النِّسْـــبِيَّهْ ضَـــعْفٌ لَهَـــا مِـــنْ هَـــذِهِ الحَيْثِيَّـــهْ

192. لَكِـــنْ إذَا قَيَّـــدَ ذَاكَ بِالثِّقَـــهْ فَحُكْمُـــهُ يَقْـــرُبُ مِمَّـــا أطْلَقَـــهْ

الْمُعَلَّلُ

193. وَسَـــمِّ مَـــا بِعِلَّـــةٍ مَشْـــمُوْلُ مُعَلَّـــلاً ، وَلاَ تَقُـــلْ : مَعْلُـــوْلُ

---

(2) الأصل في (إلاّ) أن تكون همزتها همزة قطع ، لكن الوزن لا يستقيم بها ، فأدرجها المصنف ليستقيم الوزن (أي جعلها همزة وصل) ، وهذه ضرورة من ضرورات الشعر .

(3) كذلك .

(4) هكذا في النفائس ونسخ الشرح وجميع نسخ متن الألفية ، وجاء في ف و ع ((إلاّ)) مكان ((غير)) ولا يستقيم الوزن بها ويبدو أنَّهُ خطأ مطبعي .

194. وَهْــيَ عِبَــارَةٌ عَــنْ اسْــبَابٍ[1] طَــرَتْ فِيْهَـــا غُمُـــوْضٌ وَخَفَـــاءٌ أثَّـــرَتْ [2]

195. تُـــــدْرَكُ بِالخِــــلاَفِ وَالتَّفَــــرُّدِ مَـــعَ قَـــرَائِنٍ تُضَــمُّ ، يَهْتَــدِيْ

196. جِهْبَــــذُهَا إلى اطِّلاَعِــــهِ عَلَــــى تَصْــوِيْبِ إرْسَــالٍ لِمَــا قَــدْ وُصِــلاَ

197. أوْ وَقْــفِ مَــا يُرْفَــعُ ، أوْ مَــتْنٌ دَخَــلْ فِي غَــيْرِهِ ، أوْ وَهْــمِ وَاهِــمٍ حَصَــلْ

198. ظَــنَّ فَأمْضَــى ، أوْ وَقَــفْ[3] فأحْجَمَــا مَــعْ كَوْنِــهِ ظَــاهِرَهُ أنْ سَــلِمَا

199. وَهْــيَ [4] تَجِــيءُ غَالِبــاً فِي السَّــنَدِ تَقْــدَحُ فِي المــتْنِ بِقَطْــعِ مُسْــنَدِ

200. أوْ وَقْــفِ مَرْفُــوْعٍ ،وَقَــدْ لاَ يَقْــدَحُ [5] (كَالبَيِّعَــانِ بالخِيَــار) صَــرَّحُوا

201. بِــوَهْمِ (يَعْلَــى بْــنِ عُبَيْــدٍ) : أبْــدَلا (عَمْــراً) بـــ (عَبْــدِ اللهِ) حِــيْنَ نَقَــلا

202. وَعِلَّــةُ المــتْنِ كَنَفْــيِ البَسْــمَلَهْ إذْ ظَــنَّ رَاوٍ نَفْيَهَــا فَنَقَلَــهْ

203. وَصَــحَّ أنَّ أَنَســاً يَقُــوْلُ : (لا أحْفَــظُ شَــيْئاً فِيــهِ) حِــيْنَ سُــئِلاَ [6]

204. وَكَثُــرَ التَّعْلِيْــلُ [1] بِالإرْسَــالِ لِلوَصْــلِ [2] إنْ يَقْــوَ عَلَــى اتِّصَــالِ [3]

---

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية ، وفي ع و ف و (أ) : ((أترت)) بالتاء وفي نسخة جـ : ((أثرث)) بثاءين والصواب ما أثبتناه .

(3) الأصل هنا (وَقَفَ) بالفتح ، ولا يصحُّ الوزن بها ، فَسُكِّنَتِ الفاء ثُمَّ أُدغمت في فاء (فأحجما) فأصبحت فاءً واحدة صوتياً ، وبهذا استقام الوزن .

(4) الضمير في : ((وهي)) يعود على العلة القادحة الخفية .

(5) في نسخة ق و س : ((لا تقدح)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وبقية نسخ الشرح الخطية .

(6) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية . وهو ثابت في جميع النسخ الخطية لشرح الألفية وفي المطبوعة ، وبقية النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي النفائس .

205. وَقَـــدْ يُعِلُّـــوْنَ بِكُـــلِّ قَـــدْحِ فِسْـــقٍ ، وَغَفْلَـــةٍ ، وَنَـــوْعِ جَـــرْحِ [4]

206. وَمِـــنْهُمُ مَـــنْ يُطْلِـــقُ اسْـــمَ العِلَّـــةِ لِغَـــيْرِ [5] قَـــادحٍ كَوَصْـــلِ ثِقَـــةِ

207. يَقُـــوْلُ : مَعْلُـــوْلٌ صَـــحِيْحٌ كَالـــذّيْ يَقُـــوْلُ : صَـــحَّ مَـــعْ شُـــذُوْذٍ احْتَـــذِيْ

208. وَالنَّسْـــخَ سَمَّـــى (التِّرْمِـــذِيُّ) عِلَّـــهْ فَـــإنْ يُـــرِدْ فِي عَمَـــلٍ فَـــاجْنَحْ لَـــهْ

الْمُضْطَرِبُ

209. مُضْـــطَرِبُ الحَـــدِيثِ: مَـــا قَـــدْ وَرَدَا مُخْتَلِفـــاً مِـــنْ وَاحِـــدٍ فَأَزْيَـــدَا

210. فِي مَـــتْنٍ اوْ[6] فِي سَـــنَدٍ إنِ اتَّضَـــحْ فِيْـــهِ تَسَـــاوِي الخُلْـــفِ ، أَمَّـــا إِنْ رَجَـــحْ

211. بَعْـــضُ الوُجُـــوْهِ لَمْ يَكُـــنْ مُضْـــطَرِبَا وَالحُكْـــمُ للـــرَّاجِحِ مِنْهَـــا وَجَبَـــا

212. كَـــالخَطِّ للسُّـــتْرَةِ جَـــمُّ الخُلْـــفِ والاضْـــطِرَابُ مُوْجِـــبٌ للضَّـــعْفِ

الْمُدْرَجُ

213. المُـــدْرَجُ : المُلْحَـــقُ آخِـــرَ الخَـــبَرْ مِـــنْ قَـــوْلِ راوٍ مَـــا ، بِـــلا فَصْـــلٍ ظَهَـــرْ

214. نَحْـــوُ إِذَا قُلْتَ:(التَّشَـــهُّدَ) وَصَـــلْ ذَاكَ (زُهَـــيْرٌ) وَ (ابـــنُ ثَـــوْبَانَ) فَصَـــلْ

215. قُلْـــتُ[1]: وَمِنْـــهُ مُـــدْرَجٌ قَبْـــلُ قُلِـــبْ كَـــ(أَسْبِغُوا الوُضُـــوْءَ وَيْـــلٌ لِلعَقِـــبْ)

---

(1) قال البقاعي في النكت الوفية (168 / أ) : ((لو قال الإعلال لكان أولى ، فالإرسال مراده به هنا المرسل وكذا الوصل مراده به الموصول ، أي : وكثر إعلال الموصول بالمرسل)) .

(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((بالوصل)) .

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((اتصالي)) .

(4) أي : ويعلونه بأي نوعٍ كان من أنواع الجرح .

(5) في نسخة ب من متن الألفية : ((بغير)) .

(6) باعتبار همزة (أو) همزة وصل ضرورةً ؛ ليستقيم الوزن .

216. وَمِنْــهُ جَمْــعُ مَــا أَتَــى كُــلُّ طَــرَفْ ... مِنْـــهُ بِإِسْــــنَادٍ بِوَاحِــــدٍ سَــــلَفْ

217. كــ(وَائِلٍ) فِي صِــفَةِ الصَّــلاَةِ قَــدْ ... أُدْرِجَ (ثُمَّ جِئْـــتُهُمْ) وَمَـــا اتَّحَـــدْ

218. وَمِنْــهُ أَنْ يُــدْرَجَ بَعْــضُ مُسْــنَدِ [2] ... فِي غَــيْرِهِ مَــعَ اخْــتِلاَفِ السَّــنَدِ

219. نَحْــوُ (وَلاَ تَنَافَسُــوْا) فِي مَــتْنِ (لاَ ... تَبَاغَضُــوا) فَمُــدْرَجٌ قَــدْ نُقِــلاَ

220. مِــنْ[3] مَــتْنِ (لاَ تَجَسَّسُــوا)[4] أَدْرَجَــهُ ... (ابْــــنُ أَبِي مَـــرْيَمَ) إِذْ أَخْرَجَــــهُ

221. وَمِنْــهُ مَــتْنٌ عَــنْ جَمَاعَــةٍ وَرَدْ ... وَبَعْضُــهُمْ خَــالَفَ بَعْضــاً فِي السَّــنَدْ

222. فَيَجْمَــعُ الكُــلَّ بِإِسْــنَادٍ ذَكَــرْ ... كَمَــتْنِ (أَيُّ الــذَّنْبِ أَعْظَــمُ) الخَــبَرْ

223. فَــإِنَّ (عَمْــراً)[5] عِنْــدَ (وَاصِــلٍ) فَقَــطْ ... بَــيْنَ (شَــقِيْقٍ) وَ (ابْــنِ مَسْــعُوْدٍ) سَــقَطْ

224. وَزَادَ[6](الاعْمَــشُ)[7]كَذَا(مَنْصُــوْرُ) ... وَعَمْــدُ [8] الادْرَاجِ لَهَــا مَحْظُــوْرُ

الْمَوْضُوْعُ

225. شَــرُّ الضَّــعِيْفِ : الخَــبَرُ الموضُــوْعُ ... الكَــذِبُ ، المُخْتَلَــقُ ، المَصْــنُوْعُ

---

(1) في نسخة ب من متن الألفية : ((قيل)) .

(2) في النفائس : ((المسند)) .
(3) في نسخة ب و ج من متن الألفية : ((في)) .
(4) في النفائس : ((لا تحسسوا)) بالحاء المهملة .
(5) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((عمرواً)) .
(6) قال البقاعي في النكت الوفية (175 / ب) : ((المفعول – وهو عمرو – محذوف لضيق النظم عنه ، فالتقدير : وزاده الأعمش ، فلو أنه قال : وزاده الأعمش أو منصور ، لكان أحسن من أجل ذكر المفعول ، ولا يضرُّ الإتيان بأو بل ربّما يكون متعيناً لأنه سيذكر أنه اختُلف على الأعمش في زيادة عمرٍو فلم يغلب على الظن حينئذٍ أنه زاده)) .
(7) بدرج همزة ((الأعمش)) أي جعلها همزة وصل لضرورة الوزن ، وكذلك همزة ((الإدراج)) في الشطر الثاني .
(8) في نسخة ب من متن الألفية : ((عمداً)) .

226. وَكَيْــفَ كَــانَ لَمْ يُجِيْـزُوا ذِكْـرَه ... لِمَـنْ عَلِـمْ ، مَـا لَمْ يُبَـيِّنْ [1] أمْـرَهْ

227. وَأكْثَـرَ الجَـامِعُ فِيْـهِ إذْ خَـرَجْ ... لِمُطْلَـقِ الضُّـعْفِ، عَـنَى[2]:أبَا الفَـرَجْ

228. وَالوَاضِـعُوْنَ لِلحَـدِيْثِ أضْـرُبُ ... أَضَـرُّهُمْ قَـوْمٌ لِزُهْـدٍ نُسِـبُوا

229. قَـدْ وَضَـعُوْهَا حِسْبَةً ، فَقُبِلَـتْ ... مِـنْهُمْ ، رُكُـوْنَاً لَهُـمُ ونُقِلَـتْ

230. فَقَـيَّضَ اللهُ لَهَـا نُقَّادَهَـا ... فَبَيَّنُـوا بِنَقْـدِهِمْ فَسَـادَهَا

231. نَحْـوَ أبي عِصْـمَةَ إذْ رَأَى الـوَرَى ... زَعْمَـاً نَأَوْا عَـنِ القُـرَانِ [3]، فـافْتَرَى

232. لَهُـمْ حَـدِيْثَاً في فَضَـائِلِ السُّـوَرْ ... عَـنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ ، فبئسَـمَا ابْتَكَـرْ

233. كَـذَا الحَـدِيْثُ عَـنْ أُبَيٍّ اعْـتَرَفْ ... رَاوِيْـهِ بِالوَضْـعِ ، وَبِئسَـمَا اقـتَرَفْ

234. وَكُـلُّ مَـنْ أوْدَعَـهُ كِتَابَـهْ ... – كَالوَاحِـدِيِّ – مُخْطِـيءٌ صَـوَابَهْ

235. وَجَـوَّزَ[4]الوَضْـعَ عَلَـى التَّرْغِيْـبِ ... قَـوْمُ ابـنِ كَـرَّامٍ ، وَفي التَّرْهِيْـبِ

236. وَالوَاضِـعُوْنَ[5]بَعْضُـهُمْ قَـدْ صَـنَعَا ... مِـنْ عِنْـدِ نَفْسِـهِ ، وَبَعْـضٌ وَضَـعَا

237. كَـلامَ بَعْـضِ الحُكَمَـا في المُسْـنَدِ ... وَمِنْـهُ نَـوْعٌ وَضْـعُهُ لَمْ يُقْصَـدِ

---

(1) أي : ذاكره .
(2) في نسخة (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((عنا)) .
(3) بلا همزٍ ؛ لضرورة الوزن .
(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس : ((وجوزوا)) بالجمع .
(5) كذا في النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و ع ، وفي النفائس: ((والوَضِعُونَ)).

238. نَحْــوُ حَــدِيْثِ ثَابِــتٍ (مَــنْ كَثُــرَتْ صَــلاَتُهُ) الحَــدِيْث ، وَهْلَــةٌ سَــرَتْ

239. وَيُعْــرَفُ الوَضْــعُ بِالاقْــرَارِ ، وَمَــا نُـــــــزِّلَ مَنْزِلَتَـــــــهُ ، وَرُبَّمَـــــــا

240. يُعْــرَفُ بِالرِّكَــةِ قُلْــتُ: اسْتَشْــكَلاَ (التَّبَجِــيُّ) القَطْــعَ بِالوَضْــعِ عَلَــى

241. مَــااعْتَرَفَ الوَاضِــعُ إذْ قَــدْ يَكْــذِبُ بَلَـــى نَـــرُدُّهُ ، وَعَنْـــهُ نُضْــرِبُ [1]

الْمَقْلُوْبُ

242. وَقَسَّــمُوا المَقْلُــوْبَ قِسْــمَيْنِ إلى : مَــا كَــانَ مَشْــهُوراً بِــراوٍ أُبْــدِلا

243. بِواحــدٍ نَظِــيْرُهُ ، كَــيْ يَرْغَبَــا فِيــهِ ، لِلاغْــرَابِ [2] إذا مَــا اسْــتُغْرِبَا

244. وَمِنْــهُ قَلْــبُ [3] سَــنَدٍ لِمَــتْنٍ نَحْــوُ : امْتِحَــانِهِمْ إمَــامَ الفَــنِّ

245. في مائَــةٍ لَمَّــا أتَــى بَغْــدَادَا فَرَدَّهَــــا ، وَجَــــوَّدَ الإسْـــنَادَا

246. وَقَلْــبُ مَــا لَمْ يَقْصِــدِ الــرُّوَاةُ نَحْــوُ : (إذَا أُقِيْمَــتِ الصَّــلاَةُ ...)

247. حَدَّثَــهُ – في مَجْلِــسِ البُنَــانِي – حَجَّــاجٌ ، اعْــنِي : ابْــنَ أبي عُثمَــانِ

248. فَظَنَّــهُ – عَــنْ ثَابِــتٍ – جَرِيْــرُ ، بَيَّنَــــهُ حَمَّــــادُ الضَّــــرِيْرُ

تَنْبِيْهَاتٌ

249. وَإنْ تَجِــدْ مَتْنَــاً ضَــعِيْفَ السَّــنَدِ فَقُــلْ : ضَــعِيْفٌ ، أيْ : بِهَــذَا فَاقْصِــدِ

---

(1) قال في فتح الباقي (1 / 282) : أي نعرض فلا نحتج به . وانظر : لسان العرب (1 / 345) ، مادة (ضرب) .
(2) بدرج الهمزة للوزن .
(3) قبل هذا في فتح المغيث : ((العمد)) وليس بشيء .

250. وَلاَ تُضَعِّفْ مُطْلَقاً بِنَاءَ [4] عَلَى الطَّرِيْقِ ، إذْ لَعَلَّ جَاءَ

251. بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ ، بَلْ يَقِفُ ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إمَامٍ يَصِفُ

252. بَيَانَ ضَعْفِهِ ، فَإِنْ أطْلَقَهْ فَالشَّيْخُ فِيما بَعْدَهُ حَقَّقَهْ

253. وَإنْ تُرِدْ نَقْلاً لِوَاهٍ ، أوْ لِمَا يُشَكُّ فِيهِ لاَ بِإسْنَادِهِمَا [1]

254. فَأتِ بِتَمْرِيضٍ كَـ(يُرْوَى) وَاجْزِمِ بِنَقْلِ مَا صَحَّ كَـ (قَالَ) فَاعْلَمِ [2]

255. وَسَهَّلُوا فِي غَيْرِ مَوْضُوْعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبْيِيْنٍ لِضَعْفٍ ، وَرَأوْا

256. بَيَانَهُ فِي الحُكْمِ وَالعَقَائِدِ عَنِ (ابنِ مَهْدِيٍّ) وَغَيْرِ وَاحِدِ

مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رُوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ

257. أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الأَثَرْ وَالْفِقْهِ فِي قَبُوْلِ نَاقِلِ الْخَبَرْ

258. بِأنْ يَكُوْنَ ضَابِطاً مُعَدَّلاَ [3] أيْ: يَقِظاً ، وَلَمْ يَكُنْ مُغَفَّلاَ

259. يَحْفَظُ إنْ حَدَّثَ حِفْظاً، يَحْوِيْ [4] كِتَابَهُ إنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِيْ

260. يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إحالَهْ إنْ يَرْوِ بالْمَعْنَى ، وَفِي الْعَدَالَهْ

---

(4) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((بناءا)) .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية ، وفي النفائس : ((بإسناديهما)) ، وقال البقاعي : ((الضمير فيه للواهي والذي يشك فيه أي : إذا نقلت الضعيف بغير سندٍ أو المشكوك في ضعفه بغير سند)) . النكت الوفية (193 / أ) ..

(2) في نسخة ج من متن الألفية : ((واعلم)) .

(3) في (النفائس) : ((معتدلاً)) .

(4) في فتح المغيث : ((ويحوي)) ولم ترد في شيء من النسخ الخطية والمطبوعة .

261. بِأنْ يَكُــــوْنَ مُسْـــــلِماً ذَا عَقْــــلِ قَـــدْ بَلَــغَ الحُلْـــمَ سَـــلِيْمَ الفِعْـــلِ

262. مِــنْ فِسْــقٍ اوْ[5] خَــرْمِ مُــرُوْءَةٍ وَمَــنْ زَكَّــاهُ عَــدلاَنِ ، فَعَــدْلٌ مُــؤْتَمَنْ

263. وَصَـــحَّحَ [1] اكْتِفَـــاؤُهُمْ بِالْوَاحِـــدِ جَرْحَــاً وَتَعْــدِيْلاً خِــلاَفَ الشَّــاهِدِ

264. وَصَـحَّحُوا[2]اسـتِغْنَاءَ[3]ذِي الشُّـهْرَةِ عَـنْ تَزْكِيَــةٍ ، كـ (مَالــكٍ) نَجْــمِ السُّــنَنْ

265. و(لابــنِ عَبْــدِ البَــرِّ) كُــلُّ مَــنْ عُــنِي بِحَمْلِــهِ العِلْــمَ وَلَــمْ يُوَهَّـــنِ

266. فَإنَّـــهُ [4] عَـــدْلٌ بِقَـــوْلِ المُصْطَفَـــى (يَحْمِــلُ هَــذَا العِلْــمَ) لكِــنْ خُوْلِفَــا

267. وَمَــــنْ يُوَافِــــقْ غَالِبــــاً ذا الضَّــــبْطِ فَضَـــــابِطٌ، أوْ نَادِراً فَمُخْطِـــــيْ [5]

268. وَصَحَّحُــــوا قَبُــــوْلَ تَعْدِيْــــلٍ بِــــلاَ ذِكْــرِ لأسْــبَابٍ لَــهُ ، أنْ تَــثْقُلاَ [6]

269. وَلَمْ يَــرَوْ قَبُــوْلَ جَــرْحٍ أُبْهِمَــا ؛ لِلْخُلْـــفِ في أســـبَابِهِ ، وَرُبَّمَـــا

270. اسْتُفْسِــرَ الجَــرْحُ فَلَــمْ يَقْــدَحْ ، كَمَــا فَسَّــرَهُ (شُــعْبَةُ) بِالــرَّكْضِ ، فَمَــا

271. هَــذَا الَّــذِي عَلَيْــهِ حُفَّــاظُ الأثَــرْ كـ(شَيْخَي الصَّحِيْحِ) مَـعْ أهْـلِ النَّظَـرْ

---

(5) بوصل همزة ((أو)) لإقامة الوزن .

(1) في (النفائس) والفتح المغيث : ((وصححوا)) .

(2) في نسخة ن : ((وصحح)) ، وأشار الناسخ في الحاشية إلى أن في نسخة : ((وصححوا)) ، وانظر : النكت الوفية (198 / أ) .

(3) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف والنفائس، وفي ع: ((باستغناء)) وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(4) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية و ف و النفائس ، وفي ع: ((فان)) .

(5) في نسخة أ من متن الألفية : ((فخطي)) ، والصواب ما أثبت .

(6) في نسخة أ و ب من متن الألفية : ((يثقلا)) .

272. فَــإنْ يُقَــلْ : (قَــلَّ بَيَــانُ مَــنْ جَــرَحْ) كَــذَا إذَا قَــالُوا[7] : (لِمَــتْنٍ لَمْ يَصِــحْ)

273. وَأبْهَمُــوا ، فَالشَّــيْخُ قَــدْ أجَابَــا أنْ يَجِــبَ الوَقْــفُ إذا اسْتَرَابَــا

274. حَتَّــى يُــبِيْنَ بَحْثُــهُ قَبُــوْلَهْ كَمَــنْ أُوْلُــو الصَّــحِيْحِ خَرَّجُــوا لَــهْ

275. فَفي(البُخَارِيِّ)احتِجَاجاً(عِكْرِمَــهْ) مَــعَ[1](ابْــنِ مَــرْزُوْقٍ) ، وَغَــيْرُ تَرْجُمَــهْ

276. وَاحْــتَجَّ (مُسْــلِمٌ) بِمَــنْ قَــدْ ضُــعِّفَا نَحْــوَ (سُــوَيْدٍ) إذْ بِجَــرْحٍ مَــا اكتَفَــى

277. قُلْــتُ : وَقَــدْ قَــالَ (أبُــو المَعَــالِيْ) واخْتَــارَهُ تِلْمِيْــذُهُ (الغَــزَالِيْ)

278. و(ابْــنُ الخَطِيْــبِ)الْحَقُّ أنْ يُحْكَــمْ بِمَــا أطْلَقَــهُ العَالِــمْ[2] بِأسْــبَابِهِمَا

279. وَقَــدَّمُوا الجَــرْحَ ، وَقِيْــلَ : إنْ ظَهَــرْ مَــنْ عَــدَّلَ الأكْثَــرَ فَهْــوَ المُعْتَبَــرْ

280. وَمُبْهَــمُ التَّعْدِيْــلِ لَــيْسَ يَكْتَفِــيْ بِــهِ (الخَطِيْــبُ) والفَقِيْــهُ (الصَّــيْرَفِيْ)

281. وَقِيْــلَ : يَكْفِــي ، نَحْــوُ أنْ يُقَــالا : حَدَّثَنِــي الثِّقَــةُ ، بَــلْ لَــوْ قَــالاَ :

282. جَمِيْــعُ أشْــيَاخِي ثِقَــاتٌ لَــوْ لَمْ أُسَــمِّ ، لاَ يُقْبَــلُ مَــنْ قَــدْ أبْهَــمْ

283. وَبَعْــضُ مَــنْ حَقَّــقَ لَمْ يَــرُدَّهُ مِــنْ عَالِــمٍ فِي حَــقِّ مَــنْ قَلَّــدَهُ

284. وَلَمْ يَــرَوْا فُتْيَــاهُ أوْ عَمَلَــهُ –عَلَــى وِفَــاقِ المَــتْنِ– تَصْــحِيْحاً لَــهُ

---

(7) في نسخة ب من متن الألفية : ((إذا قيل)) .

(1) في ع و ف : ((عن)) ، وما أثبتناه من نسخة أ و ب و جـ والنفائس من متن الألفية.

(2) سُكن لضرورة الوزن .

285. وَلَـــيْسَ تَعْـــدِيلاً عَلَـــى الصَّحِيْـــحِ رِوَايَـــةُ العَـــدْلِ عَلَـــى التَّصْرِيْـــحِ

286. وَاخْتَلَفُــوا: هَـــلْ يُقْبَـــلُ المَجْهُـــوْلُ ؟ وَهْـــوَ –عَلَـــى ثَلاَثَـــةٍ– مُجْعُـــوْلُ

287. مَجْهُـــوْلُ عَـــيْنٍ : مَـــنْ لَـــهُ رَاوٍ فَقَـــطْ وَرَدَّهُ الاكْثَـــرُ ، وَالقِسْـــمُ الوَسَـــطْ:

288. مَجْهُـــوْلُ حَـــالٍ بَاطِـــنٍ وَظَاهِـــرِ وَحُكْمُـــهُ : الـــرَّدُّ لَـــدَى الجَمَـــاهِرِ،

289. وَالثَّالِـــثُ : المَجْهُـــولُ لِلعَدالَـــهْ فـــي بَاطِـــنٍ فقَـــطْ . فَقَـــدْ رَأَى لَـــهْ

290. حُجِّيَّـــةً –في الحُكْـــمِ–بَعْـــضُ مَـــنْ مَنَـــعْ مَـــا قَبْلَـــهُ ، مِـــنْهُمْ (سُـــلَيْمٌ) فَقَطَـــعْ

291. بِـــهِ ، وَقَـــالَ الشَّـــيْخُ : إنَّ العَمَـــلا يُشْبِـــهُ أنَّـــهُ عَلَـــى ذَا جُعِـــلا

292. في كُتُـــبٍ مِـــنَ الحَـــدِيْثِ اشْـــتَهَرَتْ خِبْـــرَةُ بَعْـــضِ مَـــنْ بِهَـــا تَعَـــذَّرَتْ

293. في بَاطِـــنِ الأمْـــرِ ، وبَعْـــضٌ يُشْـــهِرُ ذَا القِسْـــمَ مَسْـــتُوْرَاً ، وَفِيْـــهِ نَظَـــرُ

294. وَالخُلْـــفُ في مُبْتَـــدِعٍ مَـــا كُفِّـــرَا قِيْـــلَ : يُـــرَدُّ مُطلَقَـــاً ، وَاسْـــتُنْكِرَا

295. وَقِيْـــلَ : بَـــلْ إذا اسْـــتَحَلَّ الكَـــذِبَا نُصْـــرَةَ مَذْهَـــبٍ لَـــهُ ، وَنُسِـــبَا

296. (لِلشَّـــافِعِيّ) ، إذْ يَقُـــوْلُ : أقْبَـــلُ مِـــنْ غَـــيْرِ خَطَّابِيَّـــةٍ مَـــا نَقَلُـــوْا

297. وَالأكْثَـــرُوْنَ – وَرَآهُ الأعْـــدَلاَ – رَدُّوَا دُعَاتَهُـــمْ فَقَـــطْ ، وَنَقَـــلا

298. فِيـــهِ (ابْـــنُ حِبَّـــانَ) اتِّفَاقَـــاً ، وَرَوَوْا عَـــنْ أهْـــلِ بِـــدْعٍ في الصَّـــحِيْحِ مَـــا دَعَـــوْا

299. وَ(لِلحُمَيْدِيْ) وَالإِمَامِ (أَحْمَدَا) ... بِأَنَّ مَنْ لِكَذِبٍ [1] تَعَمَّدا

300. أيْ فِي الحَدِيْثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ ... وَإنْ يَتُبْ ، وَ(الصَّيْرَفِيّ) مِثْلُهُ

301. وَأطْلَقَ الكِذْبَ ، وَزَادَ : أنَّ مَنْ ... ضُعِّفَ نَقْلاً لَمْ يُقَوَّ بَعْدَ أنْ

302. وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ ، وَ(السَّمْعَانِي) ... أبُو المُظَفَّرِ) يَرَى فِي الجَانِي

303. بِكَذِبٍ فِي خَبَرٍ إسْقَاطَ مَا ... لَهُ مِنَ الحَدِيْثِ قَدْ تَقدَّمَا

304. وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهْ ... فَقَدْ تَعَارَضَا ، وَلَكِنْ كَذِبَهْ

305. لاَ تُثْبِتَنْ بِقَوْلِ شَيْخِهِ ، فَقَدْ ... كَذَّبَهُ الآخَرُ ، وَارْدُدْ مَا جَحَدْ [2]

306. وَإنْ يَرُدَّهُ بِـ (لاَ أذْكُرُ) أوْ ... مَا يَقْتَضِي نِسْيَانَهُ ، فَقَدْ رَأوْا

307. الحُكْمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ المُعْظَمِ ، ... وَحُكِيَ الإسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمِ

308. كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ واليَمِيْنِ إذْ ... نَسِيَهُ (سُهَيْلٌ) الَّذِي أُخِذْ

309. عَنْهُ ، فَكَانَ بَعْدُ عَنْ (رَبِيْعَهْ) ... عَنْ نَفْسِهِ يَرْوِيْهِ لَنْ يُضِيْعَهْ

310. وَ(الشَّافِعي) نَهَى (ابْنَ عَبْدِ الحَكَمِ) ... يَرْوِي عَنِ الحَيّ لِخَوْفِ التُّهَمِ

---

(1) في النفائس : ((للكذب قد)) .

(2) هذا البيت سقط من نسخة جـ من متن الألفية ، وألحقه الناسخ في جانب صفحة المخطوط ، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على مقابلته على أصله المنتسخ منه ، والله أعلم .

311. وَمَنْ رَوَى بأُجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ (إسْـــحَاقُ) و(الـــرَّازِيُّ) و(ابْـــنُ حَنْبَـــلِ)

312. وَهْوَ شَبِيْهُ أُجْرَةِ القُرْآنِ يَخْـــرُمُ مِـــنْ مُـــرُوْءَةِ الإنْسَـــانِ

313. لَكِنْ (أبُوْ نُعَيْمٍ الفَضْلُ) أَخَذْ وَغَيْـــرُهُ تَرَخُّصَـــاً ، فـــإنْ نَبَـــذْ

314. – شُغْلاً بِهِ – الكَسْبَ أجِزْ إرْفَاقَا، أفْـــتَى بِـــهِ الشَّـــيْخُ (أبُـــوْ إسْـــحَاقا)

315. وَرُدَّ ذُوْ تَسَاهُلٍ في الحَمْلِ كَالنَّـــوْمِ وَالأَدَا كَـــلاَ مِـــنْ أصْـــلِ ،

316. أوْ قَبِلَ التَّلقِيْنَ ، أوْ قَدْ [1] وُصِفَا بِالمُنْكَـــرَاتِ كَثْـــرَةً ، أوْ عُرِفَـــا

317. بِكَثْرَةِ السَّهْوِ ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ أصْـــلٍ صَحِيْـــحٍ فَهْـــوَ رَدٌّ ، ثُمَّ إنْ

318. بُيِّنْ [2] لَهُ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعْ ، سَـــقَطَ عِنْدَهُـــمْ حَدِيْثُـــهُ جُمَـــعْ

319. كَذَا (الحُمَيْدِيُّ) مَعَ (ابْنِ حَنْبَلِ) و(ابْـــنِ المُبَـــارَكِ) رَأَوْا فِـــي العَمَـــلِ

320. قَالَ : وَفيهِ نَظَرٌ ، نَعَمْ إذَا كَـــانَ عِنَـــاداً مِنْـــهُ مَـــا يُنْكَـــرُ ذَا

321. وَأعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُوْرِ عَـــنِ اجتِمَـــاعِ هَـــذِهِ الأمُـــوْرِ

322. لِعُسْرِهَا ، بَلْ يُكْتَفَى بِالعَاقِلِ المُسْـــلِمِ البَـــالِغِ ، غَيْـــرِ الفَاعِـــلِ

323. لِلفِسْقِ ظَاهِراً ، وَفِي الضَّبْطِ بِأنْ يَثْبُـــتَ مَـــا رَوَى بِخَـــطٍّ مُـــؤْتَمَنْ

324. وَأنَّهُ يَرْوِي مِنَ اصْلٍ وَافَقَا لأصْـــلِ شَـــيْخِهِ ، كَمَـــا قَـــدْ سَـــبَقَا

(1) في النفائس : ((بلا قد)) .
(2) بتسكين النون لضرورة الوزن ، وانظر : النكت الوفية (233 / أ) .

325. لِنَحْوِ ذَاكَ (البَيْهَقِيُّ)، فَلَقَدْ آلَ السَّمَاعُ لِتَسَلْسُلِ السَّنَدْ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيْلِ

326. وَالجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ قَدْ هَذَّبَهُ (إِبْنُ أبي حَاتِمِ) [1] إِذْ رَتَّبَهُ

327. وَالشَّيْخُ زَادَ فِيْهِمَا ، وَزِدْتُ مَا فِي كَلاَمِ أَهْلِهِ وَجَدْتُ

328. فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ : مَا كَرَّرْتَهُ كَ(ثِقَةٍ)(ثَبْتٍ) وَلَوْ أَعَدْتَهُ

329. ثُمَّ يَلِيْهِ (ثِقَةٌ) أوْ [2] (ثَبْتٌ) اوْ (مُتْقِنٌ)[3] اوْ (حُجَّةٌ) اوْ إذا عَزَوْا

330. الحِفْظَ أَوْ ضَبْطَاً لِعَدْلٍ وَيَلِي[4] (لَيْسَ بِهِ بَأسٌ)[5](صَدُوقٌ) وَصِلِ

331. بِذَاكَ (مَأْمُوْنَاً) (خِيَاراً) وَتَلا (مَحَلُّهُ الصّدْقُ) رَوَوْا عَنْهُ إلى

332. الصِّدْقِ مَا هُوَ كذَا[6] شَيْخٌ وَسَطْ أَوْ وَسَطٌ فَحَسْبُ أَوْ شَيْخٌ فَقَطْ

333. وَ(صَالِحُ الحَدِيْثِ) أَوْ (مُقَارِبُهْ) (جَيِّدُهُ) ، (حَسَنُهُ) ، (مُقَارَبُهْ)

---

(1) بلا تنوين لضرورة الوزن ، وإن أُبْقِيَ التنوين فمع وصل همزة (إذ) ليستقيم الوزن .

(2) الهمزات في (أو) في هذا البيت سوى الأولى مدرجة ؛ لضرورة الوزن .

(3) في النفائس : ((متفق)) ، والأولى ما أثبت .

(4) في نسخة جـ من متن الألفية:((وتلي))،وكذا في نسخة ق و س من شرح الألفية.

(5) بعد هذا في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، ولم ترد في شيء من النسخ الخطية .

(6) في نسخة أ و ب وجـ : ((ما هو وكذا)) ، ولا يستقيم الوزن هكذا ، وهو في النفائس وفتح المغيث : ((كذا)) بلا واو وهو الصحيح ، إلا إذا سكن الواو في ((هو)) لضرورة الوزن .

334. صُوَيْلِحٌ صَدُوْقٌ انْ[1]شَاءَاللّهْ — أَرْجُـــوْ بِأَنْ (لَـــيْسَ بِـــهِ بَأْسٌ) عَـــرَاهُ[2]

335. وَ (ابْنُ مَعِيْنٍ) قال: مَنْ أَقُوْلُ: (لاَ — بَأْسَ بِــــــهِ) فَثِقَـــــــةٌ وَنُقِـــــــلاَ

336. أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلْ : — أَثِقَـــةٌ كَـــانَ أَبـــو خَلْـــدَةَ ؟ بَـــلْ

337. كَانَ (صَدُوْقاً) (خَيِّراً) (مَأْمُوْنَا) — الثِّقَـــــةُ (الثُّـــــوْرِيُّ) لَـــــوْ تَعُـــــوْنَا

338. وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصِّدْقِ وَسَمْ — ضُـــعْفاً بـــِ(صَالِحِ الحَـــدِيْثِ) إِذْ يَسِـــمْ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيْحِ

339. وَأَسْوَأُ التَّجْرِيْحِ: (كَذَّابٌ) (يَضَعْ) — يَكْـــذِبُ وَضَّـــاعٌ وَدَجَّـــالٌ وَضَـــعْ

340. وَبَعْدَهَا مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ — وَ(سَـــاقِطٌ) وَ(هَالِـــكٌ) فَاجْتَنِـــبِ

341. وَذَاهِبٌ مَتْرُوْكٌ اوْ[3] فِيْهِ نَظَرْ — وَ(سَـــكَتُوْا عَنْـــهُ) (بِـــهِ لاَ يُعْتَـــبَرْ)

342. وَ(لَيْسَ بِالثِّقَةِ) ثُمَّ (رُدَّا — حَدِيْثُـــهُ) كَـــذَا (ضَـــعِيْفٌ جِـــدًّا)

343. (وَاهٍ بِمَرَّةٍ) وَ(هُمْ قَدْ طَرَحُوْا — حَدِيْثَـــهُ) وَ(ارْمِ بِـــهِ مُطَـــرَّحُ)

344. (لَيْسَ بِشَيءٍ) (لاَ يُسَاوِي شَيْئَاً) — ثُمَّ (ضَـــعِيْفٌ) وَكَـــذَا إِنْ جِيْئَـــا

345. بِمُنْكَرِ الْحَدِيْثِ أَوْ مُضْطَرِبِهْ — (وَاهٍ) وَ(ضَـــعَّفُوهُ) (لاَ يُحْـــتَجُّ بِـــهْ)

---

(1) بدرج همزة ((إن)) ؛ لضرورة الوزن .

(2) في لفظة (اللهْ) و (عراهُ) زيادة ساكن بعد وتد مجموع – (وإن جاء القطع في لفظة (الله) وهو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله) – وهذا إنما يجوز في مجزوء البسيط والكامل ، وقد أجراه الحافظ – رحمه الله – هنا على تشبيه الرجز بهما ، والعروضيون لا يجوزون ذلك ، وانظر : النكت الوفية 235 / أ .

(3) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .

346. وَبَعْدَهَا (فِيْهِ مَقَالٌ) (ضُعِّفْ) وَفِيْـــهِ ضَـــعفٌ تُنْكِـــرُ [1] وَتَعْـــرِفْ

347. (لَيْسَ بِذَاكَ بالْمَتِيْنِ بِالْقَوِيّ) بِحُجَّـــــةٍ بِعُمْـــــدَةٍ بِالْمَرْضِـــــيّ)

348. لِلضَّعْفِ مَا هَوُ فيْهِ خُلْفٌ طَعَنُوْا فِيْـــهِ كَـــذَا (سَـــيِّئُ حِفْـــظٍ لَـــيِّنُ)

349. (تَكَلَّمُوا فِيْهِ) وَكُلُّ مَنْ ذُكِرْ مِـــنْ بَعْـــدُ شَـــيْئاً بِحَدِيْثِـــهِ اعْتُـــبِرْ[2]

مَتَى يَصِحُّ تَحَمُّلُ الْحَدِيْثِ أوْ يُسْتَحَبُّ ؟

350. وَقَبَلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحَمُّلاَ فِي كُفْـــرِهِ كَـــذَا صَـــبِيٌّ حُمِّـــلاَ

351. ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوْغِ وَمَنَعْ قَـــوْمٌ هُنَـــا وَرُدَّ (كَالسَّـــبْطَيْنِ) مَـــعْ

352. إِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلصِّبْيَانِ ثُمّْ قَبُـــوْلُهُمْ مَـــا حَـــدَّثُوا بَعْـــدَ الْحُلُـــمْ

353. وَطَلَبُ الْحَدِيْثِ فِي الْعِشْرِيْنِ عِنْـــدَ (الـــزُّبَيْرِيّ) أَحَـــبُّ حِـــيْنِ

354. وَهْوَ الَّذِي عَلَيْهِ (أَهْلُ الْكُوْفَهْ) وَالْعَشْـــرُ فِي (الْبَصْـــرَةِ) كَالْمَأْلُوْفَـــهْ

355. وَفِي الثَّلاَثِيْنَ (لأَهْلِ الشَّأْمِ) وَيَنْبَغِـــي تَقْيِيْـــدُهُ بِالْفَهْـــمِ

356. فَكَتْبُهُ بالضَّبْطِ ، والسَّمَاعُ حَيْـــثُ يَصِـــحُّ ، وَبِـــهِ نِـــزَاعُ

(1) هكذا في النسخ كلها ، وفيه زحاف الكف وهو حذف السابع الساكن ، ولا يجيء في الرجز فهو خطأ عروضي ، إلا إذا أشبعت حركة الراء في (تنكرُ)، وفي هذا ثقلٌ .

(2) قال البقاعي : ((وكلُّ مَنْ ذُكِر)) مبتدأ مضاف إلى ((مَنْ)) و ((بعد)) مجرور بـ ((مِنْ)) ومضاف إلى ((شيئاً)) ولفظه محكيٌّ ، والجر في محلِّهِ ، و ((اعتُبر)) خبر المبتدأ ، و ((بحديثه)) متعلق بالخبر . النكت الوفية 240 / أ .

357. فَالْخَمْسُ [3] لِلْجُمْهُورِ ثُمَّ الحُجَّهْ — قِصَّـــةُ (مَحْمُـــوْدٍ) وَعَقْـــلُ الْمَجَّـــهْ

358. وَهْوَ ابْنُ خَمْسَةٍ ، وَقِيْلَ أَرْبَعَهْ — وَلَـــيْسَ فِيْـــهِ سُـــنَّةٌ مُتَّبَعَـــهْ

359. بَلِ الصَّوَابُ فَهْمُهُ الْخِطَابَا — مُمَيِّـــــــزاً وَرَدُّهُ الْجَـــــــوَابَا

360. وَقِيْلَ: (لاِبْنِ حَنْبَلٍ) فَرَجُلُ — قَـــال : لِخَمْـــسَ عَشْـــرَةَ التَّحَمُّـــلُ

361. يَجُوْزُ لاَ فِي دُوْنِهَا، فَغَلَّطَهْ — قَـــال : إِذا عَقَلَـــهُ وَضَـــبَطَهْ

362. وَقِيْلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرْ — فَـــرَّقَ سَـــامِعٌ ، وَمَـــنْ لاَ فَحَضَـــرْ

363. قال : بِهِ الْحَمَّالُ وابْنُ الْمُقْرِيْ — سَمَّـــعَ لاِبْـــنِ أَرْبَـــعٍ ذِي ذُكْـــرِ

أَقْسَامُ التَّحَمُّلِ ، وأوَّلُهَا : سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ

364. أَعْلَى وُجُوْهِ الأَخْذِ عِنْدَ الْمُعْظَمِ — وَهْـــيَ ثَمَـــانٍ : لَفْـــظُ شَـــيْخٍ فَـــاعْلَمِ

365. كِتَاباً او [1] حِفْظاً وَقُلْ: (حَدَّثَنَا) — (سَمِعْـــتُ) ، أَوْ (أَخْـــبَرَنَا) ، (أَنْبَـــأَنَا)

366. وَقَدَّمَ (الْخَطِيْبُ) أَنْ يَقُوْلاَ : — (سَمِعْـــتُ) إِذْ لاَ يَقْبَـــلُ [2] التَّـــأْوِيْلاَ

367. وَبَعْدَهَا (حَدَّثَنَا) ، (حَدَّثَنِي) — وَبَعْـــدَ ذَا (أَخْـــبَرَنَا) ، (أَخْـــبَرَنِي)

368. وَهْوَ كَثِيْرٌ وَ (يَزِيْدُ) اسْتَعْمَلَهْ — وَغَـــيْرُ وَاحِـــدٍ لِمَـــا قَـــدْ حَمَلَـــهْ

369. مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلاَ: — (أَنْبَـــأَنَا) ، (نَبَّـــأَنَا) وَقَلَّـــلاَ

(3) في نسخة ب من متن الألفية : ((والخمس)) .
(1) بوصل همزة ((أو)) لضرورة الوزن .
(2) في نسخة جـ من متن الالفية : ((تقبل)) .

370. وَقَوْلُهُ : (قَالَ لَنا) وَنَحْوُهَا كَقَوْلِـــــهِ : (حَـــــدَّثَنَا) لَكِنَّهَـــــا

371. الْغَالِبُ اسْتِعْمَالُهَا [3] مُذَاكَرَهْ وَدُوْنَهَـــا (قَـــالَ) بِـــلاَ مُجَـــارَرَهْ [4]

372. وَهْيَ عَلى السَّمَاعِ إِنْ يُدْرَ اللُّقِيْ لاَ سِــيَّمَا مَــنْ عَرَفُــوْهُ فِي الْمُضِــيْ

373. أنْ لاَ يَقُوْلَ ذَا بِغَيْرِ [1] مَا سَمِعْ مِنْــهُ (كَحَجَّــاجٍ) وَلَكِــنْ [2] يَمْتَنِــعْ

374. عُمُوْمُهُ عِنْدَ الْخَطِيْبِ وَقُصِرْ ذَاكَ عَلــى الَّــذِي بِــذَا الوَصْــفِ اشْــتُهِرْ

الثَّانِي : القِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

375. ثُمَّ الْقِــــرَاءَةُ الَّــــتِي نَعَتَهَــــا مُعْظَمُهُــمْ عَرْضَــاً سَــوَا [3] قَرَأْتَهَــا

376. مِــنْ حِفْــظٍ أو كِتَــابٍ او[4] سَمِعْتَــا والشَّــيْخُ حَــافِظٌ لِمَــا عَرَضْــتَا

377. أولاَ ، وَلَكِــنْ أَصْــلُهُ يُمْسِــكُهُ بِنَفْسِــــهِ ، أو ثِقَــةٌ مُمْسِــكُهُ

378. قُلْــتُ : كَــذَا إنْ ثِقَــةٌ مِمَّــنْ سَمِــعْ يَحْفَظُــهُ [5] مَــعَ اسْــتِماعٍ فَــاقْتَنِعْ

379. وَأَجْمَعُــوْا أَخْــذاً بِهَــا ، وَرَدُّوا نَقْــلَ الخِــلاَفِ، وَبِــهِ مَــا اعْتَــدُّوا

---

(3) في نسخة جـ من متن الألفية : ((في استعمالها)) وهو خطأ في الوزن .

(4) في ف و ع والنفائس وفتح المغيث : ((مجاره)) بالواو ثم الراء ، وما أثبتناه من النسخ الخطية ، ومن جميع متن الألفية ، وهو كذلك عند السيوطي في شرحه ص 364 ، وقد نصَّ عليه المصنف كما سيأتي إذ قال : ((براءَيْنِ)) .

(1) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((لغير)) .

(2) في نسخة (جـ) من متن الألفية : ((وليس)) ، والوزن صحيح في كليهما ، وما أثبتناه من بقية النسخ الخطية لمتن الألفية وشروحها .

(3) في النفائس ، وفتح المغيث : ((سِوَى)) وهو كذلك في (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية . وفي شرح فتح الباقي : ((سَوَا)) بفتح أوله والقصر لغة في سَوَاء ، وعليه المعنى ، وانظر : اللسان 14 / 413 (سوا) .

(4) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(5) حقُّ (يحفظهُ) الجزم ، ولا يستقيم الوزن على هذا الضبط ، فحركت اللفظة ؛ لضرورة الوزن .

380. وَالْخُلْــفُ فِيْهَــا هَــلْ تُســاوي[6] الأوَّلاَ أو دُوْنَـــــهُ أو فَوْقَـــــهُ ؟ فَـــــنُقِلاَ

381. عَـــنْ (مَالِـــكٍ) وَصَـــحبْهِ وَمُعْظَـــمِ (كُوْفَـــةَ) وَ(الحِجَـــازِ أَهْـــلِ الْحَـــرَمِ)

382. مَـــعَ (البُخَـــارِي) هُمَـــا سِـــيَّانِ وَ (ابْـــنُ أبِي ذِئْـــبٍ) مَـــعَ (النُّعْمَـــانِ)

383. قَـدْ رَجَّحَـا[1] الْعَـرْضَ وَعَكْسُـهُ أَصَـحّْ وَجُـلُّ (أَهْـلِ الشَّـرْقِ) نَحْـوَهُ جَـنَحْ

384. وَجَـــوَّدُوا فِيْـــهِ قَـــرأْتُ أو قُـــرِئْ مَـــعْ وَ(أَنَا أَسْمَـــعُ) ثُمَّ عَـــبِّرِ

385. بِمَـــا مَضَـــى فِي أولٍ مُقَيَّـــدَا (قِـــرَاءَةً عَلَيْـــهِ) حَـــتَّى مُنْشِـــدَا

386. (أَنْشَـــدَنَا قِـــرَاءَةً عَلَيْـــهِ) لاَ (سَمِعْـتُ) لَكِـنْ بَعْضُـهُمْ قَـدْ حَلَّـلاَ

387. وَمُطْلَـــقُ التَّحْـــدِيْثِ وَالإِخْبَـــارِ مَنَعَـــهُ (أَحْمَـــدُ) ذُوْ الْمِقْـــدَارِ

388. (وَالنَّسَـــئِيُّ) وَ(التَّمِيْمِـــيُّ يَحْـــيَى) وَ(ابْـــنُ الْمُبَـــارَكِ) الْحَمِيْـــدُ سَـــعْيَا

389. وَذَهَـــبَ (الزُّهْـــرِيُّ) وَ(الْقَطَّـــانُ) وَ(مَالِـــكٌ) وَبَعْـــدَهُ (سُـــفْيَانُ)

390. وَمُعْظَـــمُ (الْكُوْفَـــةِ) وَ(الحِجَـــازِ) مَـــعَ (الْبُخَـــارِيّ) إلى الْجَـــوَازِ

391. وَابْـــنُ جُـــرَيجٍ وَكَـــذَا الأوزَاعِـــيْ مَـعَ (ابْـنِ وَهْـبٍ) وَ(الإِمَـامُ الشَّـافِعِيْ)

---

(6) في نسخة جـ من متن الألفية : ((يساوي)) .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ونسخة ق من شروحها ، وفي نسخة ن و س و هـ وع وف من شروح الألفية : ((رجح)) ، وما أثبتناه هو الصواب .

392. وَ(مُسْــلِمٌ) وَجُــلُّ (أَهْــلِ الشَّــرْقِ) قَــدْ جَــوَّزُوا أَخْــبَرَنَا لِلْفَــرْقِ

393. وَقَــدْ عَــزَاهُ صَــاحِبُ الإِنْصَــافِ (لِلنَّسَــئِي) مِــنْ غَــيْرِ مَــا خِــلاَفِ

394. وَالأَكْثَــرِيْنَ وَهُــوَ(2) الَّــذِي اشْــتَهَرْ مُصْــطَلَحاً لأَهْلِــهِ أَهْــلِ الأَثَــرِ

395. وَبَعْــضُ مَــنْ قَــالَ بِــذَا أَعَــادَا قِــرَاءَةَ الصَّــحِيْحِ حَــتَّى عَــادَا

396. فِي كُــلِّ مَــتْنٍ قَــائِلاً : (أَخْبَرَكَــا) إِذْ كَــانَ قَــال أوَّلاً : (حَــدَّثَكَا)

397. قُلْــتُ وَذَا رَأْيُ الَّــذِيْنَ اشْــتَرَطُوا إِعَــادَةَ الإِسْــنَادِ وَهْــوَ شَــطَطُ

تَفْرِيْعَاتٌ

398. وَاخْتَلَفُــوا إِنْ أَمْسَــكَ الأَصْــلَ رِضَــا وَالشَّــيْخُ لاَ يَحْفَــظُ مَــا قَــدْ عُرِضَــا

399. فَــبَعْضُ نُظَّــارِ الأُصُــوْلِ يُبْطِلُــهْ وَأَكْثَــرُ الْمُحَــدِّثِيْنَ (2) يَقْبَلُــهْ

400. وَاخْتَــارَهُ الشَّــيْخُ فَــإِنْ لَمْ يُعْتَمَــدْ مُمْسِــكُهُ فَــذَلِكَ (2) السَّــمَاعُ رَدّْ

401. وَاخْتَلَفُــوا إِنْ سَــكَتَ الشَّــيْخُ وَلَمْ يُقِــرَّ لَفْظــاً ، فَــرآهُ الْمُعْظَــمْ

402. وَهْــوَ الصَّــحِيْحُ كَافِيــاً ، وَقَــدْ مَنَــعْ بَعْــضُ أولِي الظَّــاهِرِ مِنْــهُ ، وَقَطَــعْ

403. بِــهِ (أَبُــو الْفَــتْحِ سُــلَيْمُ الــرَّازِي) ثُمَّ (أَبُــو إِسْــحَاقٍ (3) الشِّــيْرَازِيْ)

---

(2) بتحريك الهاء ؛ لضرورة الوزن .
(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((المحققين)) .
(2) في النفائس : ((فذاك)) .
(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

404. كَـذَا (أبُـو نَصْـرٍ) وَقـال : يُعْمَـلُ   بِـهِ وَألْفَـاظُ الأَدَاءِ الأَوَّلُ

405. وَالْحَـاْكِمُ اخْتَـارَ الَّـذِي قَـدْ عَهِـدَا   عَلَيْـهِ أَكْثَـرَ الشُّـيُوْخِ فِي الأَدَا

406. حَـدَّثَنِي فِي الْلَفْـظِ حَيْـثُ انْفَـرَدَا   وَاجْمَـعْ ضَـمِيْرَهُ إذا تَعَـدَّدَا

407. وَالْعَـرْضِ[4] إنْ تَسْـمَعْ فَقُـلْ أَخْـبَرَنَا   أو قَـارِئاً (أَخْـبَرَنِي) وَاسْتَحْسَـنَا

408. وَنَحْـوُهُ عَـنْ (ابْـنِ وَهْـبٍ) رُوِيَا   وَلَـيْسَ بِالْوَاجِـبِ لَكِـنْ رَضِـيَا

409. وَالشَّـكُ فِي الأَخْـذِ أكَـانَ وَحْـدَهْ   أو مَـعْ [1] سِـوَاهُ ؟ فَاعِتَبـارُ الْوَحْـدَهْ

410. مُحْتَمَـلٌ لَكِـنْ رأى الْقَطَّـانُ   اَلْجَمْـعَ فِيْمَـا أوْ هَـمَ الإِنْسَـانُ

411. فِي شَـيْخِهِ مَـا قَـالَ وَالْوَحْـدَةَ قَـدْ   اخْتَـارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِـيُّ وَاعْتَمَـدْ

412. وَقَـالَ (أَحْمَـدُ): اتَّبِـعْ لَفْظَـاً وَرَدْ   لِلشَّـيْخِ فِي أَدَائِـهِ وَلاَ تَعَـدْ [2]

413. وَمَنَـعَ الإبْـدَالَ فِيْمَـا صُـنِّفَا   – الشَّـيْخُ – لَكِـنْ حَيْـثُ رَاوٍ عُرِفَـا

414. بِأَنَّـهُ سَـوَّى فَفِيْـهِ مَـا جَـرَى   فِي النَّقْـلِ بِالْمَعْـنَى ، وَمَـعْ ذَا فَـيَرَى

415. بِأَنَّ ذَا فِيْمَـا رَوَى ذُو الطَّلَـبِ   بِالْلَفْـظِ لاَ مَـا وَضَـعُوا فِي الْكُتُـبِ

---

(4) قال البقاعي 248 / ب : ((والعرضِ – بالجر – عطفاً على قوله : اللفظِ ، والمقول محذوف ، أي : واختار في العرض هذا التفصيل وهو أنك : إن تسمع بقراءة غيرك إلى آخره ، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة الشرط بتقدير رابط ، أي : إن تسمع فيه ، أي : إن تكن سامعاً فقل : أخبرنا ، أو تكن قارئاً فقل : أخبرني)) . وكذا في جميع النسخ الخطية ، وفي النفائس ، وفتح المغيث بالنصب .

(1) بتسكين العين .

(2) أصلها : تتعدَّى ، فحذفت التاء الأولى تخفيفاً ، ولام الفعل للجزم بالنهي ، والمراد : لا تتجاوز لفظه وتبدله بغيره . انظر : النكت الوفية 249 / ب ، وفتح المغيث 2 / 46 .

416. وَاخْتَلَفُــــوا فِي صِـــــحَّةِ السَّــــمَاعِ مِـــــنْ نَاسِــــخٍ ، فَقَـــالَ بَامْتِنَـــاعِ

417. (الإِسْـــــفَرَايِيِنِيْ) مَـــــعَ (الْحَــــرْبِيْ) وِ(ابْـــنِ عَــــدِيٍّ) وَعَـــنِ (الصِّــبْغِيْ)(3)

418. لاَ تَـــرْوِ تَحْـــدِيْثاً وَإِخْبَـــاراً ، قُـــلِ حَضَـــرْتُ وَالـــرَّازِيُّ وَهْـــوَ الْحَنْظَلِـــيْ

419. وَ(ابْـــنُ الْمُبَـــارَكِ) كِلاَهُمَـــا كَتَـــبْ وَجَـــوَّزَ (الْحَمَّـــالُ) وَالشَّـــيْخُ ذَهَـــبْ

420. بِأَنَّ خَـــــيْراً مِنْـــــهُ أَنْ يُفَصِّـــــلاَ فَحَيْـــثُ فَهْـــمٌ صَـــحَّ ، أولاَ بَطَـــلاَ

421. كَمـاَ جَـرَى لِلـدَّارَقُطْنِي حَيْـثُ عَـدْ إِمْــلاَءَ (إِسْمَاعِيْــلَ) عَــدًّاً وَسَـــرَدْ

422. وَذَاكَ يَجْــــرِي فِي الْكَـــــلاَمِ أو إذا هَيْـنَمَ حَـتَّى خَفِـيَ الْـبَعْضُ ، كَـذَا

423. إِنْ بَعُــــدَ السَّــــامِعُ ، ثُمَّ يُحْتَمَــــلْ فِي الظَّـــاهِرِ الْكَلِمَتَـــانِ أو أَقَـــلْ

424. وَيَنْبَغِـــي لِلشَّـــيْخِ أَنْ يُجِيْـــزَ مَـــعْ إِسْمَاعِـــهِ جَـــبْراً لِـــنَقْصٍ إنْ يَقَـــعْ (3)

425. قَـالَ : ابْـنُ عَتَّـابٍ وَلاَ غِـنَى(4) عَـنْ إِجَـــازَةٍ مَـــعَ السَّـــمَاعِ تُقْـــرَنْ (3)

426. وَسُــئِلَ (ابْــنُ حنبــلٍ) إن حَرْفَــا أَدْغَمَــهُ فَقَــالَ : أَرْجُــو يُعْفَــى

(3) في نسخة ق و س من شرح الألفية : ((الضبعي)) بالضاد المعجمة ، وفي بقية النسخ الخطية لمتن وشرح الألفية : ((الصبغي)) بالصاد المهملة ، وهو الصواب ، فهو : أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي كذا في الانساب للسمعاني 3 / 531 .

(3) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((أن وقع)) ، وفي النفائس : ((إن وقع)).

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((غناء)) .

(3) في نسخة (أ) و(ب) و(جـ) من متن الألفية: ((تقترن))، وفي النفائس : ((يُقرن)).

427. لَكِــنْ (أبـــو نُعَــيْمٍ الْفَضْـــلُ) مَنَــعْ فِــي الْحَــرْفِ تَسْــتَفْهِمُهُ [4] فَــلاَ يَسَــعْ

428. إلاَّ بِأَنْ يَـــــرْوِيْ تِلْـــــكَ الشَّــــارِدَهْ عَــنْ مُفْهِــمٍ ، وَ[5] نَحْــوُهُ عَــنْ (زَائِــدَهْ)

429. وَ(خَلَــفُ بْــنُ سَــالِمٍ) قَــدْ قــال : نَا إذْ فَاتَــهُ حَــدَّثَ [6] مِــنْ حَــدَّثَنَا

430. مِـنْ قَـوْلِ سُـفْيَانَ ، وَسُـفْيَانُ اكْتَفَـى بِلَفْـظِ مُسْـتَمْلٍ عَـنِ الْمُمْلِـي اقْتَفَـى

431. كَــذَاكَ (حَمَّــادُ بْــنُ زَيْــدٍ) أَفْــتَى : إسْـــتَفْهِمِ الَّـــذِي يَلِيْـــكَ ، حَـــتَّى

432. رَوُوْا عَــنِ (الأَعْمَــشِ) : كُنَّـا نَقْعُـدُ (لِلنَّخَعِـــيْ) فَرُبَّمَـــا قَـــدْ يَبْعُـــدُ

433. الــبَعْضُ – لاَ يَسْـــمَعُهُ – فَيســـأَلُ الـــبَعْضَ عَنْـــهُ ، ثُمَّ كُـــلٌّ يَنْقُـــلُ

434. وَكُـــلُّ ذَا تَسَـــاهُلٌ ، وَقَـــوْلُهُمْ : يَكْفِـــي مِـــنَ الْحَـــدِيْثِ شَمُّـــهُ ، فَهُـــمْ

435. عَنَـــوا إذا أَوَّلَ [1] شَـــيءٍ سُـــئِلاَ عَرَفَـــهُ ، وَمَـــا عَنَـــوْا تَسَـــهُّلاَ

436. وَإِنْ يُحَـــدِّثْ مِـــنْ وَرَاءِ سِـــتْرِ – عَرَفْتَـــهُ بِصَـــوْتِهِ او[2] ذِي خُـــبْرِ

437. صَــحَّ ، وَعَــنْ شُــعْبَةَ لاَ تَــرْوِ لَنَــا إنَّ [3] بِــــلاَلاً ، وَحَــــدِيْثُ أُمِّنَــــا

---

(4) في نسخة (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية : ((يستفهمه)) .
(5) في ف : ((عن)) بدل الواو ، وليس بشيء .
(6) في ف و ع : ((حديث)) .
(1) انظر : النكت الوفية 253 / ب .
(2) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(3) بكسر الهمزة على الحكاية كما أشار إليه البقاعي. انظر : النكت الوفية 253 / ب.

438. وَلاَ يَضُـــرُّ سَـــامِعاً أنْ يَمْنَعَـــهْ [4] الشَّـــيْخُ أَنْ يَـــرْوِي مَـــا قَـــدْ سَمِعَـــهْ

439. كَـــذَلِكَ التَّخْصِـــيْصُ أو رَجَعْـــتُ مَـــاَ لَمْ يَقُـــلْ : أَخْطَـــأْتُ أو شَـــكَكْتُ

الثَّالِثُ : الإجَاْزَةُ

440. ثُمَّ الإجَـــازَةُ تَلـــي السَّـــمَاعَا وَنُوِّعَـــتْ لِتِسْـــعَةٍ أَنْوَاعَـــا

441. ارْفَعُهَـــا بحَيْـــثُ لاَ مُناولَـــهْ تَعْيِيْنُـــهُ الْمُجَـــازَ وَالْمُجْـــازَ لَـــهْ

442. وَبَعْضُـــهُمْ حَكَـــى اتِّفَـــاقَهُمْ عَلَـــى جَـــوَازِ ذَا ، وَذَهَـــبَ (الْبَـــاجِيْ) إِلَى

443. نَفْـــي الخِـــلاَفِ مُطْلَقَـــاً ، وَهْـــوَ غَلَـــطْ قَـــال : وَالاخْـــتِلاَفُ فِي الْعَمَـــلِ قَـــطْ

444. وَرَدَّهُ الشَّـــيْخُ بأَنْ [5] للشَّـــافِعِي قَـــوْلاَنِ فِيْهَـــا ثُمَّ بَعْـــضُ تَابِعـــي[6]

445. مَذْهَبِـــهِ (الْقَاضِـــي حُسَـــيْنٌ[1]) مَنَعَـــا وَصَـــاحِبُ (الحَـــاوي) بِـــهِ قَـــدْ قَطَعَـــا

446. قَـــالاَ كَشُـــعْبَةٍ [2] وَلَـــو جَـــازَتْ إِذَنْ لَبَطْلَـــتْ رِحْلَـــةُ طُـــلاَّبِ السُّـــنَنْ

447. وَعَـــنْ (أبي الشَّـــيْخِ) مَـــعَ (الحَـــرْبِيِّ) إِبْطَالُهَـــا كَـــذَاكَ (لِلسِّـــجْزِيِّ)

448. لَكِـــنْ عَلـــى جَوَازِهَـــا اسْـــتَقَرَّا عَمَلُهُـــمْ ، وَالأَكْثَـــرُوْنَ طُـــرَّا

---

(4) قال البقاعي : ((أنْ يَمْنَعَهُ)) في موضع رفع على أنه فاعل ((يضرُّ)) ، و ((الشيخُ)) فاعل ((يمنع)) ، و ((أنْ يَرْوِيَ)) مفعوله . النكت الوفية 253 / ب .

(5) بتخفيف ((أَنَّ)) المشددة ؛ لضرورة الوزن .

(6) في البيت تضمين عروضي وهو تعليق البيت بالبيت الذي يليه ، وهو خطأ عروضي .

(1) في (أ) من متن الألفية ومطبوعتي ف و ع : ((القاضي الحسين)) ، وفي النفائس : ((قاضي حسين)) ، وما أثبتناه من بقية النسخ ، قال البقاعي : ((في نسخة منكَّر فهو منوَّن ، والجزء الأخير مطوي ، وفي نسخةٍ ((الحسين منعا)) مخبول لاجتماع الخبن فيه والطيّ ، فيخالف قافية البيت الثاني ، فالتنكير أحسن)) النكت الوفية 254 / أ .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

449. قَــالُوا بِـــهِ ، كَـــذَا وُجُـــوْبُ الْعَمَـــلِ   بِهَـــا ، وَقِيْـــلَ : لاَ كَحُكْـــمِ الْمُرْسَـــلِ

450. وَالثَّــانِ [3]: أَنْ يُعَـــيِّنَ الْمُجَـــازَ لَـــهْ   دُوْنَ الْمُجَـــازِ ، وَهْـــوَ أَيْضَـــاً قَبِلَـــهْ

451. جُمْهُــــــوْرُهُمْ رِوَايَــــــةً وَعَمَــــــلاَ   وَالْخُلْـــفُ أَقْـــوَى فِيْـــهِ مِمَّـــا قَـــدْ خَـــلاَ

452. وَالثَّالِـــثُ : التَّعْمِـــيْمُ فِي الْمُجَـــازِ   لَـــهُ ، وَقَـــدْ مَـــالَ إلى الْجَـــوَازِ

453. مُطْلَقَـــاً (الْخَطِيْـــبُ) (وَابْـــنُ مَنْـــدَهْ)   ثُمَّ (أبـــو الْعَـــلاَءِ) أَيْضَـــاً بَعْـــدَهْ

454. وَجَـــازَ لِلْمَوْجُـــوْدِ عِنْـــدَ (الطَّـــبَرِيْ)   وَالشَّـــيْخُ لِلإِبْطَـــالِ مَـــالَ فَاحْـــذَرِ [4]

455. وَمَـــا يَعُـــمُّ مَـــعَ وَصْـــفِ حَصْـــرِ [1]   كَالْعُلَمَـــا [2] يَوْمَئِـــذٍ بِالثَّغْـــرِ [3]

456. فَإِنَّـــــهُ إلى الْجَـــــوَازِ أَقْـــــرَبُ   قُلْـــتُ (عِيَـــاضٌ) قـــالَ: لَسْـــتُ أَحْسِـــبُ

457. فِي ذَا اخْتِلاَفَـــاً بَيْـــنَهُمْ مِمَّـــنْ يَـــرَى   إجَــــــازَةً لِكَوْنِــــــهِ مُنْحَصِــــــرَا

458. وَالرَّابِـــعُ : الْجَهْـــلُ بِمَـــنْ أُجِيْـــزَ لَـــهْ   أو مَـــا أُجِيْـــزَ كَـــأَجَزْتُ أَزْفَلَـــهْ

---

(3) حذفت الياء من ((الثاني)) ؛ لضرورة الوزن .

(4) في نسخة (أ) من متن الألفية والنفائس : ((فاحذري)) .

(1) كذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، وفي بقية النسخ : ((حصري)) والصحيح ما أثبت.

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(3) كذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، وفي بقية النسخ : ((الثغري)) والصحيح ما أثبت .

459. بَعْـــضَ سَمَاعَـــاتِي ، كَـــذَا إِنْ سَمَّـــى   كِتَـــاباً او[4] شَخْصَـــاً وَقَـــدْ تَسَـــمَّى

460. بِـــهِ سِـــوَاهُ ثُمَّ لَمَّـــا يَتَّضِـــحْ   مُـــرَادُهُ[5] مِـــنْ ذَاكَ فَهْـــوَ لاَ يَصِـــحْ

461. أَمَّـــا الْمُسَـــمَّوْنَ مَـــعَ الْبَيَـــانِ[6]   فَـــلاَ يَضُـــرُّ الجَهْـــلُ بِالأَعْيَـــانِ

462. وَتَنْبَغِـــي[7] الصِّـــحَّةُ إِنْ جَمَلَهُـــمْ[8]   مِـــنْ غَـــيْرِ عَـــدٍّ وَتَصَـــفُّحٍ لَهُـــمْ

463. وَالْخَـــامِسُ : التَّعْلِيْـــقُ فِي الإِجَـــازَهْ   بِمَـــنْ يَشَـــاؤُهَا الـــذِّي أَجَـــازَهْ

464. أو غَـــيْرُهُ مُعَيَّنَـــاً ، وَالأُولَى   أَكْثَـــرُ جَهْـــلاً ، وَأَجَـــازَ الْكُـــلاَّ

465. مَعـــاً (أَبـــو يَعْلَـــى) الإِمَـــامُ الْحَنْبَلِـــيْ   مَـــعَ (ابْـــنِ عُمْـــرُوْسٍ) وَقَـــالاَ: يَنْجَلِـــي

466. الْجَهْـــلُ إِذْ يَشَـــاؤُهَا ، وَالظَّـــاهِرُ   بُطْلاَنُهَـــا أَفْـــتَى بِـــذَاك[5] (طَـــاهِرُ)

467. قُلْـــتُ : وَجَـــدْتُ (ابـــنَ أَبِي خَيْثَمَـــةِ)   أَجَـــازَ كَالثَّانِيَـــةِ الْمُبْهَمَـــةِ

468. وَإِنْ يَقُـــلْ : مَـــنْ شَـــاءَ يَـــرْوِي قَـــرُبَا   وَنَحْـــوُهُ (الأَزْدِي) مُجِيْـــزاً كَتَبَـــا

469. أَمَّـــا : أَجَـــزْتُ لِفُـــلاَنٍ إِنْ يُـــرِدْ   فَـــالأَظْهَرُ الأَقْـــوَى الجَـــوَازُ فَاعْتَمِـــدْ

---

(4) بالإدراج ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (النفائس) : ((مراداه)) وهو خطأ.

(6) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((البياني)) وهو خطأ .

(7) في نسخة ن و ق و س : ((وينبغي)) .

(8) قال البقاعي في نكته الوفية 256 / أ : أي : جَمَعَهُم ، يقال : جَمَلَ الشيءَ إذا جَمَعَهُ ، والحسابَ أي: ردّه إلى الجُملة. وينظر: لسان العرب 11 / 27 مادة (جمل).

(5) كذا في النسخ كلها ، وفي النفائس : ((بذاك أفتى ...)) ، ويصح الوزن به .

470. وَالسَّـــــادِسُ : الإِذْنُ لِمَعْـــــدُوْمٍ تَبَـــعْ   كَقَوْلِــــهِ : أَجَــــزْتُ لِفُــــلاَنِ [6] مَــــعْ

471. أَوْلاَدِهِ وَنَسْــــــــــــــلِهِ وَعَقِبِـــــــــــهْ   حَيْــثُ أَتَــوْا أَوْ خَصَّــصَ الْمَعْــدُوْمَ بِــهْ

472. وَهْـــــوَ أَوْهَـــــى ، وَأَجَـــــازَ الأَوَّلاَ   (ابْـــــنُ أبِي دَاوُدَ) وَهْـــــوَ مُـــــثِّلاَ

473. بِالْوَقْـــفِ ، لَكِـــنْ (أَبَا الطَّيِّـــبِ) رَدْ   كِلَيْهِمَـــا وَهْـــوَ الصَّـــحِيْحُ الْمُعْتَمَـــدْ

474. كَـــذَا أبـــو نَصْـــرٍ . وَجَـــازَ مُطْلَقَـــا   عِنْـــدَ الخَطِيْـــبِ وَبِـــهِ قَـــدْ سُـــبِقَا

475. مِـــنِ [7] ابْـــنِ عُمْـــرُوْسٍ [4] مَـــعَ الْفَـــرَّاءِ   وَقَـــدْ رَأَى الْحُكْـــمَ عَلَـــى اسْـــتِوَاءِ

476. فِي الْوَقْـــفِ فِي صِـــحَّتِهِ [8] مَـــنْ تَبِعَـــا   أَبَا حَنِيْفَــــــةَ [2] وَمَالِكَــــــاً مَعَــــــا

477. وَالسَّـــــابِعُ : الإِذْنُ لِغَـــــيْرِ أَهْـــــلِ   لِلأَخْـــــذِ عَنْـــــهُ كَـــــافِرٍ أو طِفْـــــلِ

478. غَـــــــيْرِ مُمَيِّـــــــزٍ وَذَا الأَخِـــــــيْرُ   رَأَى (أبـــــو الطَّيِّـــــبِ) وَالْجُمْهُـــــوْرُ

479. وَلَمْ أَجِـــدْ فِي كَـــافِرٍ نَقْـــلاً ، بَلَـــى[3]   بِحَضْـــــرَةِ (الْمِـــــزِّيِّ) تَـــــتْرَا فُعِـــــلا

---

(6) بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وقد دخل هذا الشطر الشكل وهو حذف الساكن السابع . وهو لا يدخل بحر الرجز الذي كتبت عليه القصيدة .

(7) بكسر النون لالتقاء الساكنين .

(4) عُمْرُوْس : ضبطه السمعاني في الأنساب 4 / 210 – بفتح العين ، ومثله في فتح المغيث 2 / 81 وفتح الباقي 2 / 70 ، وضبطه الفيروزآبادي بضمّها ، ثمّ قالَ : وفتحه من لحن الْمُحَدِّثين . انظر : القاموس المحيط مع شرحه تاج العروس 16 / 281 ، وراجع ترجمة ابن عمروس في سير أعلام النبلاء 18 / 73 .

(8) كذا في النسخ كلها وفي النفائس : ((... أي في صحة ...)) والوزن صحيح به أيضاً.

(2) في فتح المغيث بالصرف لضرورة الوزن ، وليس من ضرورة هنا ؛ لأن الوزن مستقيم بلا صرف ، والإبقاء على الأصل أولى ، فضلاً عن عدم وجود الضرورة أصلاً .

(3) في (ب) : ((بلا)) وهو خطأ.

480. وَلَمْ أَجِـــدْ فِي الْحَمْـــلِ أَيْضَـــاً نَقـــْلاَ وَهْـــوَ مِـــنَ الْمَعْـــدُوْمِ أولَى[4] فِعْـــلاَ

481. وَ(لِلْخَطِيْـــبِ) لَمْ أَجِـــدْ مَـــنْ فَعَلَـــهْ قُلْـــتُ: رَأَيْـــتُ بَعْضَـــهُمْ قَـــدْ سَـــأَلَهْ

482. مَـــعْ أبويْـــهِ فَأَجَـــازَ ، وَلَعَـــلْ مَـا اصَّـفَّحَ الأَسمـاءَ [5] فِيْهَـا إِذْ فَعَـلْ

483. وَيَنْبَغِـــي الْبِنَـــا عَلـــى مَـــا ذَكَـــرُوْا هَـــلْ يُعْلَـــمُ الْحَمْـــلُ ؟ وَهَـــذَا أَظْهَـــرُ [6]

484. وَالثَّـــامِنُ : الإِذْنُ بِمَـــا سَـــيَحْمِلُهْ الشَّـــيْخُ ، وَالصَّـــحِيْحُ أَنَّا نُبْطِلُـــهْ

485. وبعـــضُ عَصْـــرِيِّ [7] عِيَـــاضٍ بَذَلَـــهْ وَ(ابْـــنُ مُغِيْـــثٍ) لَمْ يُجِـــبْ مَـــنْ سَـــأَلَهْ

486. وَإِنْ يَقُـــلْ : أَجَزْتُـــهُ مَـــا صَـــحَّ لَـــهْ أو سَيَصِـــــحُّ ، فَصَـــحِيْحٌ عَمِلَـــــهْ

487. (الـــدَّارَقُطْنِيُّ) وَسِـــواهُ أوحَـــذَفْ يَصِـــحُّ جَـــازَ الكُـــلُّ حَيْثُمَـــا عَـــرَفْ

488. وَالتَّاسِـــعُ : الإِذْنُ بِمَـــا أُجِيْـــزَا لِشَـــيْخِهِ ، فَقِيْـــلَ : لَـــنْ يَجُـــوْزَا

489. وَرُدَّ ، وَالصَّـــحِيْحُ : الاعْتِمَـــادُ عَلَيْـــهِ قَـــدْ جَـــوَّزَهُ النُّقَّـــادُ

490. أبـــو نُعَـــيْمٍ ، وَكَـــذَا ابْـــنُ عُقْـــدَهْ وَالـــدَّارَقُطْنِيُّ وَنَصْـــرٌ بَعْـــدَهْ

491. وَالَى ثَـــلاَثَاً بِإجَـــازَةٍ وَقَـــدْ رَأَيْـــتُ مَـــنْ وَالَى بِخَمْـــسٍ [1] يُعْتَمَـــدْ

---

(4) في (ب) : ((أولا)) وهو خطأ.

(5) في ف و ع : ((الاسما)) ، وما أثبت هو الصحيح وزناً .

(6) قال البقاعي : أي : أنّه يُعلم ، أي : يُعَامل مُعاملة المعلوم. النكت الوفية 258/ ب.

(7) في نسخة (ب) من متن الألفية : ((عصرتي)).

(1) في نسخة ن والمطبوع : ((لخمس)) ، والمثبت من بقية النسخ الخطية ، والنفائس ، وفتح المغيث .

492. وَيَنْبَغِـــــــي تَأَمُّـــــــلُ الإِجــــــازَةْ فحيـــــثُ شَـــــيْخُ شَـــيْخِهِ أَجَـــازَهْ

493. بِلَفْـــظِ مَـــا صَـــحَّ لَدَيْـــهِ لَمْ يُخَـــطْ [2] مَـــا صَـــحَّ عِنْـــدَ شَـــيْخِهِ مِنْـــهُ فَقَـــطْ

لَفْظُ الإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

494. أَجَزْتُـــهُ (ابْـــنُ فَـــارِسٍ) قَـــدْ نَقَلَـــهْ وَإِنَّمَـــا الْمَعْـــرُوْفُ قَـــدْ أَجَـــزْتُ لَـــهْ

495. وَإِنَّمَـــــا تُسْتَحْسَـــــنُ الإِجَـــــازَهْ مِـــنْ عَـــالِمٍ بِـــهِ [3]، وَمَـــنْ أَجَـــازَهْ

496. طَالِـــبَ عِلْـــمٍ (وَالْوَلِيْـــدُ) ذَا ذَكَـــرْ عَـــنْ (مَالِـــكٍ) شَـــرْطاً وَعَـــنْ (أبي عُمَـــرْ)

497. أَنَّ الصَّـــــحِيْحَ أَنَّهَـــــا لاَ تُقْبَـــــلُ إلاَّ لِمَـــــاهِرٍ وَمَـــــا لاَ يُشْـــــكِلُ

498. وَاللَّفْـــظُ إِنْ تُجِـــزْ بِكَتْـــبٍ أَحْسَـــنُ أو دُوْنَ لَفْـــظٍ [4] فَـــانْوِ وَهْـــوَ أَدْوَنُ

الرَّابِعُ : الْمُنَاوَلَةُ

499. ثُمَّ الْمُنَـــاوَلاَتُ [9] إِمَّـــا تَقْـــتَرِنْ بِالإِذْنِ أَوْ لاَ ، فَالَّتِي فِيْهَا إِذِنْ

500. أَعْلَـــى الإِجَـــازَاتِ ، وَأَعْلاَهَـــا إذا أَعْطَـــاهُ مِلْكَـــاً فَإِعَـــارَةً كَـــذَا

501. أَنْ يَحْضُـــرَ الطَّالِـــبُ بِالْكِتَـــابِ لَـــهْ عَرْضـــاً وَهَـــذَا الْعَـــرْضُ لِلْمُنَاوَلَـــهْ

---

(2) قال البقاعي : ((مضارع خطاه : تخطية ، أي : لم يتعدّ ولم يتجاوز ما صحَّ عند شيخه ...)) . النكت الوفية 259 / ب ، وانظر : شرح السيوطي للألفية 258 .

(3) في (أ) والنفائس : ((بها)) والمثبت من بقية النسخ الخطية وأشار في فتح الباقي إلى ذلك الاختلاف 2 / 87 .

(4) بعد هذا في مطبوعتي ع و ف كلمة : ((قالوا)) ، وهي زيادة يختل معها الوزن .

(9) في نسخة س من شرح الألفية : ((المناولة)) .

(2) و (3) (ينظره) و (يناول) منصوبة عطفاً على يحضر في البيت السابق .

502. وَالشَّــيْخُ ذُوْ مَعْرِفَــةٍ فِيَنظُــرَهْ [10] ثُمَّ يُنَـــاولَ [3] الْكِتَـــابَ مُحْضِـــرَهْ

503. يقــول: هَــذَا مِــنْ حَـدِيْثِي[4]فــارْوِهِ وَقَـــدْ حَكَــوْا عَــنْ (مَالِــكٍ) وَنَحْــوِهِ

504. بِأَنَّهَـــا تُعَـــادِلُ السَّـــمَاعَا وَقَـــدْ أَبَى الْمُفْتُـــوْنَ ذَا امْتِنَاعَـــا

505. إِسْـحَاقُ وَالثَّـوْرِيْ مَـعَ النُّعْمَـانِ وَالشَّـــافِعِيْ وَ أَحْمَـــدُ الشَّـــيْبَانِيْ

506. وَ(ابْـــنُ الْمُبَـــارَكِ) وَغَـــيْرُهُمْ رَأَوْا بِأَنَّهَـا أَنْقَـصُ ، قُلْـتُ : قَـدْ حَكَـوْا

507. إِجْمَـــاعَهُمْ بِأَنَّهَـــا صَـــحِيْحَهْ مُعْتَمَـــداً ، وَإِنْ تَكُـــنْ مَرْجُوْحَـــهْ

508. أَمَّـــــا إذا نَاولَ وَ اسْـــــتَرَدَّا فِي الْوَقْـــتِ صَـــحَّ وَالْمُجَـــازُ أَدَّى

509. مِـنْ نُسْـخَةٍ قَـدْ وَافَقَـتْ مَرْوِيَّـهْ وَهَـــذِهِ لَيْسَـــتْ لَهَـــا مَزِيَّـــهْ

510. عَلَـى الـذَّي عُـيَّنَ فِي الاجَـازَهْ عِنْـــدَ الْمُحَقِّقِـــيْنَ لَكِـــنْ مَـــازَهْ

511. أَهْـلُ الْحَـدِيْثِ آخِـراً وَقِـدْمَا [5] أَمَّـــا إذا مَـــا الشَّـــيْخُ لَمْ يَنْظُـــرْ مَـــا

512. أَحْضَـرَهُ الطَّالِـبُ لَكِـنْ اعْتَمَـدْ[1] مَـــنْ أَحْضَـــرَ الْكِتَـــابَ وَهْـــوَ مُعْتَمَـــدْ

513. صَـــحَّ وَإِلاَّ بَطَـــلَ اسْـــتِيْقَانَا وَإِنْ يَقُـــلْ : أَجَزْتُـــهُ إِنْ كَـــانَا

(4) في نسخة ب من متن الألفية : ((من سماعي)) .
(5) انظر : النكت الوفية 265 / أ .

(1) كذا في النسخ ، وفي (النفائس) و(فتح المغيث): ((واعتمد)) ، والوزن صحيح في كليهما .

514. ذَا مِـنْ حَـدِيْثِي، فَهْـوَ فِعْـلٌ حَسَـنُ يُفِيْـــدُ حَيْـــثُ وَقَـــعَ[2] التَّبَـــيُّنُ

515. وإنْ خَلَـــتْ مِـــنْ إذْنِ المُنْاوِلَـــهْ قِيْـــلَ : تَصِـــحُّ [3] والأَصَـــحُّ بَاْطِلَـــهْ

كَيْفَ يَقُوْلُ مَنْ رَوَى بِالمُنَاوَلَةِ وَالإِجَاْزَةِ ؟

516. وَاخْتَلَفُــوا فِــيْمَنْ رَوَى مَــا نُــوْوِلاَ (فَمَالِــكٌ) وَ(ابْــنُ شِــهَابٍ) جَعَــلاَ

517. إِطْلاَقَـــهُ (حَـــدَّثَنَا) وَ(أَخْـــبَرَا) يَسُـــوْغُ وَهْـــوَ لاَئِـــقٌ بِمَـــنْ يَـــرَى

518. الْعَـــرْضَ كَالسَّـــمَاعِ بَـــلْ أَجَـــازَه بَعْضُـــهُمُ [4] فِي مُطْلَـــقِ الإِجَـــازَهْ

519. وَ(الْمَـــرْزُبَانِيْ) وَ(أَبـــو نُعَـــيْمِ) أَخْـــبَرَ، وَالصَّـــحِيْحُ عِنْـــدَ القَـــوْمِ

520. تَقْيِيْـــدُهُ بِمَـــا يُبِـــيْنُ الْوَاقِعَـــا إِجَـــازَةً تَنَـــاوُلاً هُمَـــا مَعَـــا

521. أَذِنَ لِي، أَطْلَـــقَ لِي، أَجَـــازَنِي سَـــــوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاوَلَـــــنِي

522. وَإِنْ أَبَاحَ الشَّـــيْخُ لِلْمُجَـــازِ إِطْلاَقَـــهُ لَمْ يَكْـــفِ فِي الجَـــوَازِ

523. وَبَعْضُـــهُمْ أَتَـــى بِلَفْـــظٍ مُـــوْهِمْ (شَـــافَهَنِي) (كَتَـــبَ لِي) فَمَـــا سَـــلِمْ

524. وَقَـــدْ أَتَـــى بِــ(خَـــبَّرَ) الأوزَاعِـــيْ فِيْهَـــا وَلَمْ يَخْـــلُ مِـــنَ النِّـــزَاعِ

525. وَلَفْـــظُ ((أَنْ)) اخْتَـــارَهُ (الْخَطَّـــابِي) وَهْـــوَ مَـــعَ الإِسْـــنَادِ ذُوْ اقْـــتِرَابِ

526. وَبَعْضُـــهُمْ يَخْتَـــارُ فِي الإِجَـــازَهْ (أَنْبَـــأَنَا) كَصَـــاحِبِ الْوِجَـــازَهْ

---

(2) في نسخة (أ) من متن الألفية : ((يقع)) .

(3) في نسخة (أ) و (جـ) من متن الألفية : ((يصح)) .

(4) بالإشباع ؛ لضرورة الوزن .

527. وَاخْتَـارَهُ (الْحَـاكِمُ) فِيْمَـا شَـافَهَهْ   بِالإِذْنِ بَعْـــدَ عَرْضِــهِ مُشَـــافَهَهْ

528. وَاسْتَحْسَـنُوْا لِلْبَيْهَقِـيْ مُصْـطَلَحا   (أَنْبَـــأَنَا) إِجَـــازَةً فَصَــــرَّحَا

529. وَبَعْـضُ مَـنْ تَأَخَّـرَ اسْـتَعْمَلَ عَـنْ   إِجَــازَةً، وَهْـــيَ قَرِيْبَـــةٌ لِمَـــنْ

530. سَمَاعُـهُ مِـنْ شَـيْخِهِ فِيْـهِ يَشُـكّْ   وَحَــرْفُ (عَــنْ) بَيْنَهُمَـا فَمُشْــتَرَكْ

531. وَفِي الْبُخَارِيْ قَالَ لِي : فَجَعَلَهْ   حِـــيْرِيُّهُمْ [1] لِلْعَــرْضِ وَالمُنَاوَلَـــهْ

الْخَامِسُ : الْمُكَاتَبَةُ

532. ثُمَّ الْكِتَابَـــةُ بِخَـــطِّ الشَّـــيْخِ أَوْ   بِإِذْنِـــهِ عَنْـــهُ لِغَائِـــبٍ وَلَـــوْ

533. لِحَاضِـــرٍ فَـــإِنْ أَجَـــازَ مَعَهَـــا   أَشْـــبَهَ مَـــا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَـــا

534. صَـحَّ عَلـى الصَّـحِيْحِ وَالْمَشْـهُوْرِ   قَـالَ بِـهِ (أَيُّـوْبُ) مَـعْ [2](مَنْصُـورِ)

535. وَالْلَيْـثُ وَالسَّـمْعَانِ [3] قَـدْ أَجَـازَهْ   وَعَـــدَّهُ أَقْـــوَى مِـــنَ الإِجَـــازَهْ

536. وَبَعْضُـــهُمْ صِـــحَّةَ ذَاكَ مَنَعَـــا   وَصَـاحِبُ الْحَـاوِيْ بِـهِ قَـدْ قَطَعَـا

537. وَيَكْتَفِـي أَنْ يَعْـرِفَ الْمَكْتُـوْبُ لَـهْ   خَـــطَّ الَّـــذِي كَاتَبَـــهُ وَأَبْطَلَـــهْ

538. قَـــوْمٌ لِلاشْـــتِبَاهِ لَكِـــنْ رُدَّا   لِنُـــدْرَةِ اللَّـــبْسِ وَحَيْـــثُ أَدَّى

---

(1) عنى المصنف بذلك : أبا عمرو محمد ابن أبي جعفر أحمد بن حمدان الحيري . انظر : تعليقنا على موضعه من الشرح .

(2) بتسكين العين ؛ ليستقيم الوزن ، وهي لغة في (مع) .

(3) كذا في (ب) و (جـ)، وفي (أ) و(النفائس) و (فتح المغيث) : ((السمعاني)) بإثبات الياء (ياء النسب) ، ولا يصحّ الوزن بإثباتها ، فيجب أن تكتب ((السمعانِ)) دون الياء ؛ لضرورة الوزن .

539. فَاللَّيْــثُ مَــعْ مَنْصُــوْرٍ اسْــتَجَازَا (أَخْـــبَرَنَا) ، (حَـــدَّثَنَا) جَـــوَازَا

540. وَصَـــحَّحُوْا التَّقْيِيْـــدَ بِالْكِتَابَــهْ وَهْـــوَ الـــذَّي يَلِيْـــقُ بِالنَّزَاهَـــهْ

السَّادِسُ : إِعْلاَمُ الشَّيْخِ

541. وَهَــلْ لِمَــنْ أَعْلَمَــهُ الشَّــيْخُ بِمَــا يَرْوِيْـــهِ أَنْ يَرْوِيَـــهُ ؟ فَجَزَمَـــا

542. بِمَنْعِــهِ (الطُّوْسِــيْ) وَذَا الْمُخْتَــارُ وَعِــدَّةٌ [1](كَــابْنِ جُــرَيْجٍ) صَــارُوْا

543. إلى الْجَــوَازِ وَ (ابْــنُ بَكْــرٍ) نَصَــرَهْ وَصَــاحِبُ الشَّــامِلِ جَزْمــاً ذَكَــرَهْ

544. بَــلْ زَادَ بَعْضُــهُمْ بِأَنْ لَــوْ مَنَعَــهْ لَمْ يَمْتَنِــعْ ،كَمَــا إذا قَــدْ سَمِعَــهْ

545. وَرُدَّ كَاسْـــتِرْعَاءِ مَـــنْ يُحَمَّـــلُ لَكِـــنْ إذا صَـــحَّ، عَلَيْـــهِ الْعَمَـــلُ

السَّابِعُ : الوَصِيَّةُ بالكِتَابِ

546. وَبَعْضُــهُمْ أَجَــازَ لِلْمُوْصَــى لَــهُ بِالْجُـــزْءِ مِـــنْ رَاوٍ قَضَـــى أَجَلَـــهُ

547. يَرْوِيْـــــهِ أَوْ لِسَـــــفَرٍ أَرَادَهْ وَرُدَّ مَـــــا لَمْ يُـــــرِدِ الْوِجَـــــادَهْ

الثَّامِنُ : الوِجَادَةُ

548. ثُمَّ الوِجَــادَةُ وَتِلْــكَ مَصْــدَرْ وَجَدْتُـــهُ مُوَلَّـــداً لِيَظْهَـــرْ

549. تَغَــايُرُ الْمَعْــنَى ، وَذَاكَ أَنْ تَجِــدْ بِخَــطِّ مَــنْ عَاصَــرْتَ أَوْ قَبْــلُ عُهِــدْ

550. مَــا لَمْ يُحَــدِّثْكَ بِــهِ وَلَمْ يُجِــزْ فَقُــلْ : بِخَطِّــهِ وَجَــدْتُ ، وَاحْــتَرِزْ

---

(1) انظر : النكت الوفية 269 / أ .

551. إنْ لَمْ تَثِـقْ بِالْخَـطِّ قُـلْ: وَجَـدْتُ   عَنْـهُ ، أَوْ اذْكُـرْ (قِيْـلَ) أَوْ (ظَنَنْـتُ)

552. وَكُلُّـــهُ مُنْقَطِـــعٌ ، وَالأَوَّلُ   قَـدْ شِـيْبَ وَصْـلاً مَـا ، وَقَـدْ تَسَـهَّلُوْا

553. فيْـهِ (بِعَـنْ) ، قـالَ : وَهَـذَا دُلْسَـهْ   تَقْـبُحُ [2] إنْ أَوْهَـمَ أَنَّ نَفْسَـهْ

554. حَدَّثَـهُ بِـهِ ، وَبَعْـضٌ أَدَّى   (حَـدَّثَنَا) ، (أَخْـبَرَنَا) وَرُدَّا

555. وَقِيْـلَ : فِي الْعَمَـلِ إنَّ الْمُعْظَمَـا   لَمْ يَـرَهُ ، وَبالْوُجُـوْبِ جَزَمَـا

556. بَعْـضُ الْمَحُقِّقِـيْنَ وَهْـوَ الأَصْـوَبُ   وَ(لاِبْـنِ إدْرِيْـسَ) الْجَـوَازَ نَسَـبُوْا

557. وَإنْ يَكُـنْ بِغَـيْرِ خَطِّـهِ فَقُـلْ :   (قَـالَ) وَنَحْوَهَـا، وَإِنْ لَمْ يَحْصُـلْ

558. بِالنُّسْـخَةِ الْوُثُـوْقُ قُـلْ: (بَلَغَـنِيْ)   وَالْجَـزْمُ يُرْجَـى حِلُّـهُ لِلْفَطِـنِ

كِتَابَةُ الْحَدِيْثِ وضَبْطُهُ

559. وَاخْتَلَـفَ الصّـحَابُ وَالأَتْبَـاعُ[11]   فِي كِتْبَـةِ [2] الْحَـدِيْثِ ، وَالإِجْمَـاعُ

560. عَلَـى الْجَـوَازِ بَعْـدَهُمْ بالْجَـزْمِ   لِقَوْلِـهِ: (اكْتُبُـوْا) وَكَتْـبِ (السَّـهْمِيْ)

561. وَيَنْبَغِـي إعْجَـامُ [3] مَـا يُسْـتَعْجَمُ   وَشَـكْلُ مَـا يُشْـكِلُ لاَ مَـا يُفْهَـمُ

562. وَقِيْـلَ : كُلِّـهِ لِـذِي ابْتِـدَاءِ   وَأَكَّـدُوْا مُلْتَبِـسَ الأَسْمَـاءِ

---

(2) في (أ) و (جـ) : ((يقبح)) .

(11) في (ب) : ((والتُّبَّاع)) ، وفي (جـ) : ((والتُّبَاع)) وذكر في أعلى الصفحة والأتباع نسخة .

(2) أي : في نسخ الحديث أو كتابته .

(3) كذا في النسخ الخطيّة لشرح الألفية ومتنها وفي نسخة ص من شروح الألفية : ((استعجام)) ، وفي ع من المطبوع : ((عجام)) .

563. وَلْيَكُ[4]في الأَصْلِ وَفِي الْهَامِشِ مَعْ — تَقْطِيعِهِ الْحُرُوْفَ فَهْوَ أَنْفَعْ

564. وَيُكْرَهُ الْخَطُّ الرَّقِيْقُ [5] إلاَّ — لِضِيْقِ رَقٍّ أَوْ لِرَحَّالٍ فَلاَ

565. وَشَرُّهُ التَّعْلِيْقُ وَالْمَشْقُ، كَمَا — شَرُّ الْقِرَاءَةِ إذا مَا هَذْرَمَا [1]

566. وَيُنْقَطُ الْمُهْمَلُ لاَ الْحَا أَسْفَلاَ — أَوْ كَتْبُ ذَاكَ الْحَرْفِ تَحْتُ مَثَلاَ

567. أَوْ فَوْقَهُ قُلاَمَةً، أَقْوَالُ — وَالْبَعْضُ نَقْطَ السِّيْنِ صَفّاً قَالُوْا

568. وَبَعْضُهُمْ يَخُطُّ فَوْقَ الْمُهْمَلِ — وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتَ يَجْعَلِ

569. وَإِنْ أَتَى بِرَمْزِ رَاوٍ مَيَّزَا — مُرَادَهُ وَاخْتِيْرَ أَنْ لاَ يَرْمِزَا

570. وَتَنْبَغِي[2] الدَّارَةُ فَصْلاً وَارْتَضَى — إغْفَالَهَا (الْخَطِيْبُ) حَتَّى يُعْرَضَا

571. وَكَرِهُوْا فَصْلَ مُضَافِ اسْمِ اللهْ — مِنْهُ بِسَطْرٍ إنْ يُنَافِ مَا تَلاَهْ

572. وَاكْتُبْ ثَنَاءَ (اللهِ) وَالتَّسْلِيْمَا — مَعَ الصَّلاَةِ لِلنَّبِي تَعْظِيْمَا

573. وَإِنْ يَكُنْ أُسْقِطَ فِي الأَصْلِ وَقَدْ — خُوْلِفَ فِي سَقْطِ الصَّلاَةِ (أَحْمَدْ)

---

(4) أصلها: يكون، حذفت الواو لدخول الجازم ، وحذفت النون تخفيفاً فأصبحت: ليكُ.

(5) في النفائس و (أ) : ((الدقيق)) بالدال، وما أثبتناه من (ب) و (جـ) وشروح الألفية وهو الموافق لما يأتي ، وقد أشار صاحب فتح الباقي 121/2 إلى هذا الاختلاف .

(1) كذا في جميع النسخ الخطية لمتن الألفية ، وفي ص و ن و ق و س و ع و ف : ((هذرما)) .

(2) في أ و ب و جـ من متن الألفية ونسخة ن و ص من شرحها: ((وينبغي)) .

574. وَعَلَّـــــهُ[3] قَيَّـــــدَ [4] بِالرِّوَايَــــهْ مَـــعْ نُطْقِـــهِ ، كَمَـــا رَوَوْا حِكَايَــــهْ

575. وَالْعَنْــبَرِيْ وَابْـــنُ الْمُـــدِيْنِيْ بَيَّضَـــا لَهَـــا لإِعْجَـــالٍ وَعَـــادَا عَوَّضَــــا[5]

576. وَاجْتَنِــــبِ الرَّمْـــزَ لَهَـــا وَالْحَـــذْفَا مِنْهَـــا صَـــلاَةً أَوْ سَـــلاَماً تُكْفَـــى[6]

الْمُقَابَلَةُ

577. ثُمَّ عَلَيْـــهِ الْعَـــرْضُ بِالأَصْـــلِ وَلَـــوْ إِجَـــازَةً أَوْ [12] أَصْـــلِ أَصْـــلِ الشَّـــيْخِ أَوْ

578. فَـــرْعٍ مُقَابَـــلٍ، وَخَـــيْرُ الْعَـــرْضِ مَـــعْ أُسْـــــتَاذِهِ بِنَفْسِـــــهِ إِذْ يَسْــــــمَعْ

579. وَقِيْـــلَ : بَـــلْ مَـــعْ نَفْسِـــهِ وَاشْـــتَرَطَا بَعْضُـــهُمُ [2] هَـــذَا ، وَفِيْـــهِ غُلِّطَـــا

580. وَلْيَنْظُـــرِ السَّـــامِعُ حِـــيْنَ يَطْلُـــبُ فِي نُسْـــخَةٍ وَقَـــالَ (يَحْـــيَى) : يَجِـــبُ

581. وَجَـــوَّزَ الأُسْـــتَاذُ أَنْ يَـــرْوِيَ مِـــنْ غَـــــيْرِ مُقَابَـــــلٍ وَ(لِلْخَطِيْـــــبِ) إِنْ

582. بَـــيَّنَ وَالنَّسْـــخُ مِـــنَ اصْـــلٍ[3] وَلْيُـــزَدْ صِـــحَّةُ نَقْـــلِ نَاسِـــخٍ فَالشَّـــيْخُ [4] قَـــدْ

583. شَــــرَطَهُ ثُمَّ اعْتَـــــبِرْ مَـــــا ذُكِـــــرَا فِي أَصْـــلِ الاصْـــلِ[5] لاَتَكُـــنْ مُهَـــوِّرَا

---

(3) هي لغة في : ((لعلَّ)) . انظر : الصحاح 5 / 1774 (علل) .

(4) يجوز في ضبط (قيَّد) البناء للمعلوم والمجهول كما أشار إليه البقاعي . ينظر توجيه ذلك في النكت الوفية 284 / أ .

(5) قال البقاعي : ((أي : ورجعا إلى التعويض ، أي : ورجعا بعد انقضاء سبب العجلة إلى التدارك فكتبا عوض الذي حذفاه وفوّتاه في ذلك الوقت)). النكت الوفية 284 / ب .

(6) تُكْفَى : أي : همّكَ ، وهذا إشارة إلى حديث أخرجه عبد بن حميد (170) ، والترمذي (2457) ، والحاكم 2 / 421 ، وحسّنه الترمذي .

(12) في النفائس : ((كان إجازة أو...)) ولا يستقيم الوزن به .

(2) بضم الميم ؛ لضرورة الوزن .

(3) بوصل همزة (أصل) ؛ لضرورة الوزن ، وتحركت نون (من) للقاء ساكن .

(4) في (ب) : ((والشيخ)) .

(5) بوصل همزة (الأصل) لضرورة الوزن ، وقد تحركت اللام فيها لالتقاء الساكنين.

تَخْرِيْجُ السَّاقِطِ

584. وَيُكْتَـبُ السَّـاقِطُ : وَهْـوَ اللَّحَـقُ   حَاشِـيَةً إلى الْيَمِـيْنِ يُلْحَـقُ

585. مَـا لَمْ يَكُـنْ آخِـرَ سَـطْرٍ وَلْـيَكُنْ [6]   لِفَـوْقُ وَالسُّـطُوْرُ أَعْلَـى فَحَسُـنْ

586. وَخَـرِّجَنْ لِلسَّـقْطِ مِـنْ حَيْـثُ سَـقَطْ   مُنْعَطِفـاً لَـهُ ، وَقِيْـلَ : صِـلْ بِخَـطْ

587. وبَعْـدَهُ اكْتُـبْ صَـحَّ أَوْ زِدْ رَجَعَـا   أَوْ كَـرِّرِ الكَلِمَـةَ لَمْ تَسْـقُطْ مَعَـا

588. وَفِيْـهِ لَـبْسٌ وَلِغَـيْرِ الأَصْـلِ   خَـرِّجْ بِوَسْـطِ كِلْمَـةِ[7] الْمَحَـلِّ

589. وَ(لِعِيَـاضٍ) : لاَ تُخَـرِّجْ ضَـبِّبِ   أَوْ صَـحِّحَنْ لِخَـوْفِ لَـبْسٍ وَأُبِي

التَّصْحِيْحُ والتَّمْرِيْضُ ، وَهو التَّضْبِيْبُ [1]

590. وَكَتَبُـوْا (صَـحَّ) عَلَـى الْمُعَـرَّضِ   لِلشَّـكِّ إِنْ نَقْـلاً وَمَعْـنًى ارْتُضِـي

591. وَمَرَّضُـوْا فَضَـبَّبُوْا (صَـاداً) تُمَـدُّ   فَـوْقَ الـذَّي صَـحَّ وُرُوْداً وَفَسَـدْ

592. وَضَـبَّبُوْا فِي الْقَطْـعِ وَالإِرْسَـالِ   وَبَعْضُـهُمْ فِي الأَعْصُـرِ الْخَـوَالي

593. يَكْتُـبُ صَـاداً عِنْـدَ عَطْـفِ الأَسْمَـا[2]   تُـوْهِمُ [3] تَضْـبِيْباً ، كَـذَاكَ إِذ مَـا

594. يَخْتَصِـرُ التَّصْـحِيْحَ بَعْـضٌ يُـوْهِمُ   وَإِنَّمَـا يَمِيْـزُهُ [4] مَـنْ يَفْهَـمُ

الكَشْطُ والْمَحْوُ والضَّرْبُ

---

(6) في (جـ) : ((ولتكن)) .
(7) بإسكان اللام ؛ لضرورة الوزن ، وانظر : اللسان 12 / 523 (كلم) .
(1) جملة : ((وهو التضبيب)) سقطت من النسخ المطبوعة ، وهي من جميع النسخ الخطية.
(2) بقصر الممدود (الأسماء) ؛ لأجل التصريع هنا .
(3) في (أ) و (جـ) : ((يوهم)) .
(4) يميزه بلا تشديد ؛ لضرورة الوزن .

595. وَمَـــاَ يزِيْـــدُ فِي الْكِتَـــابِ يُبْعَـــدُ كَشْـــطاً وَمَحْـــواً وَبِضَـــرْبٍ أَجْـــوَدُ

596. وَصِـــلْهُ بِالْحُـــرُوْفِ خَطّـــاً أَوْ لاَ مَـــعْ عَطْفِـــهِ أَوْ كَتْـــبَ (لاَ) ثُمَّ إلى

597. أَوْ نِصْــــــفَ دَارَةٍ وَإِلاَّ صِـــــفْرَا فِي كُـــلِّ جَانِـــبٍ وَعَلِّـــمْ سَـــطْرَا

598. سَـــطْراً إذا مَـــا كَثُـــرَتْ سُـــطُوْرُهْ أَوْلا وَإِنْ حَـــرْفٌ أتَـــى تَكْرِيْـــرُهْ

599. فَـــأَبْقِ مَـــا أَوَّلُ سَـــطْرٍ ثُمَّ مَـــا اخِـــرُ سَـــطْرٍ ثُمَّ مَـــا تَقَـــدَّمَا

600. أَوِ (5) اسْـتَجِدْ قَـوْلاَنِ مَـا لَمْ يُضِـفِ أَوْ يُوْصَـــفُ اوْ (6) نَحْوُهُمَـــا فَـــأَلِفِ

العَمَلُ فِي اخْتِلاَفِ الرِّوَايَاتِ

601. وَلْيَـــبْنِ (1) أَوَّلاً عَلَـــى رِوَايَـــهْ كِتَابَـــــهُ، وَيُحْسِـــــنِ الْعِنَايَـــــهْ

602. بِغَيْرِهَـــــا بِكَتْـــــبِ رَاوٍ سُمِّيَـــــا أَوْ رَمْـــزَاً(2) اوْ(3) يَكْتُبُهَـــا(4) مُعْتَنِيَـــا

603. بِحُمْـــرَةٍ، وَحَيْـــثُ زَادَ الأَصْـــلُ حَوَّقَــــــهُ بِحُمْـــــرَةٍ وَيَجْلُـــــو

الإِشَارَةُ بالرَّمْزِ

604. وَاخْتَصَـــرُوْا فِي كَتْـــبِهِمْ (حَـــدَّثَنَا) عَلَـــى (ثَنَـــا) أَوْ (نَا) وَقِيْـــلَ : (دَثَنَـــا)

605. وَاخْتَصَـــرُوْا (أَخْـــبَرَنَا) عَلَـــى (أَنَا) أَوْ (أَرَنَا) وَ(الْبَيْهَقِـــــيُّ) (أَبَنَـــــا)

---

(5) كسرت الواو ؛ لإلتقاء الساكنين .

(6) بوصل همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(1) ((أي : يجعل كما عبّر به ابن الصلاح ، شبّه كتابة سطوره وجمع حروفه بالبناء)) . النكت الوفية 297 / أ .

(2) في فتح المغيث : ((رمزٍ)) ، وانظر : النكت الوفية 297 / أ .

(3) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(4) في (أ) والنفائس وفتح المغيث : ((بكتبها)) .

606. قُلْتُ : وَرَمْزُ (قالَ) إسْنَادَاً يَرِدْ (قَافَاً) وَقالَ الشَّيْخُ: حَذْفُهَا عُهِدْ
607. خَطَّـاً وَلاَبُـدَّ مِـنَ النُّطْـقِ كَـذَا قِيْـلَ لَـهُ : وَيَنْبَغِـي النُّطْـقُ بِـذَا

608. وَكَتَبُـوْا عِنْـدَ انْتِقـالٍ مِـنْ سَـنَدْ لِغَـيْرِهِ (ح) وَانْطِقَـنْ بِهَـا وَقَـدْ

609. رَأَى الرَّهَـاوِيُّ[5] بأَنْ لاَ تُقْـرَا[6] وَأَنَّهَـا مِـنْ حَائِـلٍ، وَقَـدْ رَأَى

610. بَعْـضُ أُوْلِي الْغَـرْبِ بِأَنْ يَقُـوْلاَ مَكَانَهَـا: الْحَـدِيْثَ قَـطْ ، وَقِـيْلاَ

611. بَـلْ حَـاءُ تَحْوِيْـلٍ وَقـالَ قَـدْ كُتِـبْ مَكَانَهَـا: صَـحَّ فَحَـا مِنْهَـا انْتُخِـبْ

كِتَابَةُ التَّسْمِيْع

612. وَيَكْتُـبُ اسْـمَ الشَّـيْخِ بَعْـدَ الْبَسْـمَلَهْ وَالسَّـامِعِيْنَ قَبْلَهَـا مُكَمَّلَـهْ

613. مُؤَرِّخَـاً أَوْ جَنْبَهَـا [1] بِالطُّـرَّهْ [2] أَوْ آخِـرَ الْجُـزْءِ وَإِلاَّ ظَهْـرَهْ

614. بِخَـطِّ مَوْثُـوْقٍ بِخَـطٍّ عُرِفَـا وَلَـوْ بِخَطِّـهِ لِنَفْسِـهِ كَفَـى

615. إنْ حَضَـرَ الْكُـلُّ ، وَإِلاَّ اسْـتَمْلَى مِـنْ ثِقَـةٍ ، صَـحَّحَ شَـيْخٌ أَمْ لاَ

616. وَلْيُعِـرِ الْمُسْـمَى بِـهِ [3] إنْ يَسْـتَعِرْ وَإِنْ يَكُـنْ بِخَـطِّ مَالِـكٍ سُـطِرْ

(5) وضبطت (الراء) بالضم أيضاً . انظر : النكت الوفية 299 / ب .
(6) في (أ) و (جـ) : ((يقرأ)) .
(1) ((أي : إلى جنب البسملة من يمينها أو يسارها)) . النكت الوفية 300 / أ .
(2) قال البقاعي : ((الطُّرَّةُ – بضمّ الطاء المهملة ثم راء مهملة مشدَّدة –: هي حاشية الكتاب . قال في القاموس : وبالضم جانب الثوب الذي لا هدب له ، وشفير النهر والوادي ، وطرف كل شيء وحَرْفُهُ)) . النكت الوفية 300 / أ ، وانظر : التاج 12 / 43 (طرر).

617. فَقَدْ رَأَى حَفْصٌ وَإِسْمَاعِيْلُ ... كَذَا الزُّبَيْرِيْ فَرْضَهَا إِذْ سِيْلُوْا [4]

618. إِذْ خَطُّهُ عَلَى الرِّضَا بِهِ دَلْ ... كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحَمَّلْ

619. وَلْيَحْذَرِ الْمُعَارُ تَطْوِيْلاً وَأَنْ ... يُثْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يُبَنْ

صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيْثِ وَأَدَائِهِ

620. وَلْيَرْوِ مِنْ كِتَابِهِ وَإِنْ عَرِي ... مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلأَكْثَرِ

621. وَعَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ الْمَنْعُ كَذَا ... عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدَلاَنِيْ وَإِذَا

622. رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ ... نُعْمَانٍ الْمَنْعُ وَقَالَ ابْنُ الْحَسَنْ

623. مَعْ [1] أَبِي يُوْسُفَ ثُمَّ الشَّافِعِيْ ... وَالأَكْثَرِيْنَ بِالْجَوَازِ الْوَاسِعِ

624. وَإِنْ يَغِبْ وَغَلَبَتْ سَلاَمَتُهْ ... جَازَتْ[2] لَدَى جُمْهُوْرِهِم رِوَايَتُهْ

625. كَذَلِكَ الضَّرِيْرُ وَالأُمِّيُّ ... لاَ يَحْفَظَانِ يَضْبُطُ الْمَرْضِيُّ

626. مَا سَمِعَا وَالْخُلْفُ فِي الضَّرِيْرِ ... أَقْوَى ، وَأَوْلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيْرِ

الرِّوَايَةُ مِنَ الأَصْلِ

627. وَلْيَرْوِ مِنْ أَصْلٍ أَوِ الْمُقَابَلِ ... بِهِ وَلاَ يُجَوِّزُ بِالتَّسَاهُلِ

628. مِمَّا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أُخِذَا ... عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُوْرِ وَأَجَازَ ذَا

---

(3) قال البقاعي : ((وَلْيُعِرِ : اللام فيه للأمر الندبي ، والْمُسْمَى به : بإسكان السين ، من أسمَّى بمعنى : سمَّى ، قال في الصحاح : سمَّيْتُ فلاناً زيداً وسمَّيْتُهُ بزيدٍ بمعنًى ، وأَسْمَيْتُهُ مثله ، والباء في (به) ظرفية أي : يندب له أن يعير كتابه ممَّن كتبَ اسمه فيه)) . النكت الوفية 301 / أ ، وانظر : الصحاح 6 / 2383 (سما) .

(4) أصلها (سئلوا) لكن كتبت بالياء الساكنة لمناسبة ضرب الشطر الأول (إسماعيل) صوتياً ، وانظر : النكت الوفية 301 / أ .

(1) في ف و ع : ((عن)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ شروح الألفية ومتنها ، وكذلك هو في النفائس وفتح المغيث .

(2) في (ب) : ((جاز)) ، والوزن بها صحيح أيضاً .

629. أَيُّـــوْبُ وَالبُرْسَـــانِ [3] قَـــدْ أَجَـــازَهْ وَرَخَّـــصَ الشَّـــيْخُ مَـــعَ الإِجَـــازَهْ

630. وَإِنْ يُخَـــالِفْ حِفْظُـــهُ كِتَابَـــهْ وَلَـــيْسَ مِنْـــهُ فَـــرَأَوْا صَـــوَابَهْ :

631. الْحِفْـــظَ مَـــعْ تَـــيَقُّنٍ وَالأَحْسَـــنُ الجَمْـــعُ كَـــالْخِلاَفِ مِمَّـــنْ يُـــتْقِنُ

الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى

632. وَلْـــيَرْوِ بِالأَلْفَـــاظِ مَـــنْ لاَ يَعْلَـــمُ مَـــــدْلُوْلَهَا وَغَـــــيْرُهُ فَـــــالْمُعْظَمُ

633. أَجَـــازَ بِالْمَعْـــنَى وَقِيْـــلَ : لاَ الْخَـــبَرْ وَالشَّـــيْخُ فِي التَّصْـــنِيْفِ قَطْعَـــاً قَـــدْ حَظَـــرْ

634. وَلْيَقُـــلِ الـــرَّاوِي: بِمَعْـــنىً، أَوْ كَمَـــا قَـــالَ وَنَحْـــوُهُ كَشَـــكٍّ أُبْهِمَـــا

الاقْتِصَاْرُ عَلَى بَعْضِ الْحَدِيْثِ

635. وَحَـذْفَ بَعْـضِ الْمَـتْنِ فَـامْنَعَ او أَجِـزْ[13] أَوْ إِنْ أُتِمَّ أَوْ لِعَـــــــالِمٍ وَمِـــــــزْ

636. ذَا بِالصَّـــحِيْحِ إِنْ يَكُـــنْ مَـــا اخْتَصَـــرَهْ مُنْفَصِـــلاً عَـــنِ الَّـــذِي قَـــدْ ذَكَـــرَهْ

637. وَمَـــا لِـــذِي تُهْمَـــةٍ [2] أَنْ يَفْعَلَـــهْ فَـــإِنْ أَبَى فَجَـــازَ أَنْ لاَ يُكْمِلَـــهْ

638. أَمَّـــا إِذَا قُطِّـــعَ فِي الأبـــوابِ فَهْـــوَ إلى الْجَـــوَازِ ذُو اقْـــتِرَابِ

التَّسْمِيْعُ بِقِرَاءَةِ اللَّحَّاْنِ ، وَالْمُصَحِّفِ

639. وَلْيَحْـــذَرِ اللَّحَّـــانَ وَالْمُصَـــحِّفَا عَلَـــى حَدِيْثِـــهِ بِأَنْ يُحَرِّفَـــا

---

(3) في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) : ((البرسان)) بإسقاط (ياء النسب) وفي (النفائس) بإثباتها ، ولا يصح الوزن به ، لذلك وجب حذفها ؛ لضرورة الوزن؛ لذلك قالَ زكريا الأنصاري في (فتح الباقي) (2 / 166) : (البرسان : بضم الموحدة وحذف ياء النسبة لقبيلة من الأزد) .

(13) ما أثبتناه هو الذي اتفقت عليه جميع النسخ الخطية لشرح التبصرة ، ونسخ الألفية والنفائس وفتح المغيث ، وفتح الباقي ، وفي مطبوعة ع ومطبوعة ف : ((واجز)) وهو خطأٌ محضٌ لا يصح ، لأن في العطف معنى الجمع ، وبدهي امتناع اجتماع النقيضين (المنع والإجازة) .

(2) في النفائس وفتح المغيث : ((من تهمة)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ والألفية وشروحها .

640. فَيَــدْخُلاَ فِي قَوْلِــهِ : مَــنْ كَــذَبَا فَحَــقٌّ النَّحْــوُ عَلَــى مَــنْ طَلَبَــا

641. وَالأَخْــذُ مِــنْ أَفْــوَاهِهِمْ لاَ الْكُتُــبِ أَدْفَــعُ لِلتَّصْــحِيْفِ فَــاسْمَعْ وَادْأَبِ

إِصْلاَحُ اللَّحْنِ ، وَالْخَطَأِ

642. وَإِنْ أَتَــى فِي الأَصْــلِ لَحْــنٌ أَوْ خَطَــا [3] فَقِيْــلَ : يُــرْوَى كَيْــفَ جَــاءَ غَلَطَــا

643. وَمَــذْهَبُ الْمُحَصِّــلِيْنَ يُصْــلَحُ وَيُقْــرَأُ الصَّــوَابُ وَهْــوَ الأَرْجَــحُ

644. فِي اللَّحْــنِ لاَ يَخْتَلِــفُ الْمَعْــنَى بِــهِ وَصَــوَّبُوْا الإِبْقَــاءَ مَــعْ [1] تَضْــبِيْبِهِ

645. وَيُــذْكَرُ الصَّــوَابُ جَانِبــاً كَــذَا عَــنْ أَكْثَــرِ الشُّــيُوْخِ نَقْــلاً أُخِــذَا

646. وَالْبَــدْءُ بِالصَّــوَابِ أَوْلَى وَأَسَــدْ وَأَصْــلَحُ الإِصْــلاَحِ مِــنْ مَــتْنٍ وَرَدْ

647. وَلْيَــأْتِ فِي الأَصْــلِ بِمَــا لاَ يَكْثُــرُ كَــابْنٍ وَحَــرْفٍ حَيْــثُ لاَ يُغَــيِّرُ

648. وَالسَّــقْطُ يُــدْرَى [2] أَنَّ مِــنْ فَــوْقٍ أَتَــى بِــهِ يُــزَادُ بَعْــدَ يَعْــنِي مُثْبَتَــا

649. وَصَــحَّحُوْا اسْــتِدْرَاكَ مَــا دَرَسَ فِي كِتَابِــهِ مِــنْ غَــيْرِهِ إِنْ يَعْــرِفِ

650. صِــحَّتَهُ مِــنْ بَعْــضِ مَــتْنٍ أَوْ سَــنَدْ كَمَــا إِذَا ثَبَّتَــهُ مَــنْ يُعْتَمَــدْ

651. وَحَسَّــنُوا الْبَيَــانَ كَالْمُسْتَشْــكِلِ كَلِمَــةً فِي أَصْــلِهِ [3] فَلْيَسْــأَلِ

---

(3) في (ب) : ((خطي)) .

(1) بتسكين العين ؛ لضرورة الوزن .

(2) كذا في (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) وجميع نسخ شرح الألفية ، وفي (أ) و (ب) : ((يدري)) ، والأولى ما أثبت .

(3) في (النفائس) : ((أصلٍ)) .

اخْتِلاَفُ أَلْفَاْظِ الشُّيُوْخِ

652. وَحَيْـــثُ مِـــنْ أَكْثَـــرَ مِـــنْ شَـــيْخٍ سَمِـــعْ مَتْنـــــاً بِمَعْـــــنَى لاَ بِلَفْـــــظٍ فَقَنِـــــعْ

653. بِلَفْـــظِ وَاحِـــدٍ وَسَمَّـــى الْكُـــلَّ: صَـــحّْ عِنْـــدَ مُجِيْـــزِي النَّقْـــلِ مَعْـــنىً وَرَجَـــحْ

654. بَيَانُـــهُ مَـــعْ قـــالَ أَوْ مَـــعْ قـــالاَ وَمَــــــا بِـــــــبَعْضِ ذَا وَذَا وَقـــــــالاَ:

655. اقْـــــتَرَبَا فِي اللَّفْـــــظِ أَوْ لَمْ يَقُـــــلِ : صَـــــحَّ لَهُـــــمْ وَالْكُتْـــــبُ إِنْ تُقَابَـــــلِ

656. بِأَصْـــلِ شَـــيْخٍ مِـــنْ شُـــيُوخِهِ فَهَـــلْ يُسْـــمِي[4] الجَمِيْـــعُ مَـــعْ بَيَانِـــهِ؟ احْتَمَـــلْ

الزِّيَاْدَةُ فِيْ نَسَبِ الشَّيْخِ

657. وَالشَّـــيْخُ إِنْ يَأْتِ بِـــبَعْضِ نَسَـــبْ مَـــنْ فَوْقَـــهُ فَـــلاَ تَـــزِدْ وَاجْتَنِـــبْ

658. إِلاَّ بِفَصْـــلٍ نَحْـــوُ هُـــوْ [14] أَوْ يَعْـــنِي أَوْجِـــــيءْ بِأَنَّ وَانْسُـــــبَنَّ الْمَعْـــــنِي

659. أَمَّـــــا إذا الشَّـــــيْخُ أَتَمَّ النَّسَـــــبَا فِي أَوَّلِ الجُـــــزْءِ فَقَـــــطْ فَـــــذَهَبَا

660. الأَكْثَـــــرُوْنَ لِجَـــــوَازِ أَنْ يُـــــتَمْ مَــــا بَعْــــدَهُ وَالْفَصْـــــلُ أَوْلَى وَأَتَمّْ

الرِّوَاْيَةُ مِنَ النُّسَخِ الَّتِي إِسْنَاْدُهَا وَاحِدٌ

661. وَالنُّسَـــخُ الَّـــتِي بِإِسْـــنَادٍ قَـــطُ تَجْدِيْـــدُهُ فِي كُـــلِّ مَـــتْنٍ أَحْـــوَطُ

662. وَالأَغْلَـــبُ الْبَـــدْءُ بِـــهِ وَيُـــذْكَرُ مَـــا بَعْـــدَهُ [15] مَـــعْ وَبِـــهِ وَالأَكْثَـــرُ

663. جَـــوَّزَ أَنْ يُفْـــرِدَ بَعْضـــاً بِالسَّـــنَدْ لآخِـــذٍ [16] كَـــذَا وَالإِفْصَـــاحُ أَسَـــدّْ

---

(4) بتسكين السين ؛ لضرورة الوزن .

(14) بإسكان الواو في (هو) ؛ لضرورة الوزن .

(15) في (النفائس) : ((مع بعده)) .

664. وَمَــنْ يُعِيْــدُ سَــنَدَ الْكِتَــابِ مَــعْ آخِــرِهِ احْتَــاطَ وَخُلْفَــاً مَــا رَفَــعْ

تَقْدِيْمُ المَتْنِ عَلى السَّنَدِ

665. وَسَــبْقُ مَــتْنٍ لَــوْ بِــبَعْضِ سَــنَدِ لاَ يَمْنَــعُ الْوَصْــلَ وَلاَ أَنْ يَبْتَــدِي

666. رَاوٍ كَــــذَا بِسَـــــنَدٍ فَمُتَّجِــــهْ وَقــالَ : خُلْـفُ النَّقْـلِ مَعْـنَى يَتَّجِـهْ

667. فِي ذَا كَـبَعْضِ الْمَـتْنِ قَـدَّمْتَ عَلَـى بَعْــضٍ فَفِيْــهِ ذَا الْخِــلاَفُ نُقِــلاَ

إذَا قَالَ الشَّيْخُ : مِثْلَهُ ، أَوْ نَحْوَهُ

668. وَقَوْلُــهُ مَــعْ حَــذْفِ مَــتْنٍ مِثْلَــهُ أَوْ نَحْــوَهُ يُرِيْــدُ مَتْنَــاً قَبْلَــهُ

669. فَــالأَظْهَرُ الْمَنْــعُ مِــنْ انْ[1] يُكَمِّلَــهْ بِسَــنَدِ [2] الثَّــانِي وَقِيْــلَ : بَــلْ لَــهْ

670. إنْ عَــــرَفَ الــــرَّاوِيَّ بِالــــتَّحَفُّظِ وَالضَّــــبْطِ وَالتَّمْيِيْــــزِ لِلــــتَّلَفُّظِ

671. وَالْمَنْــعُ فِي نَحْــوِ فَقَــطْ قَــدْ حُكِيَــا وَذَا عَلَــى النَّقْــلِ بِمَعْــنَى بُنِيَــا

672. وَاخْتِــيْرَ أَنْ يَقُــوْلَ : مِثْــلَ مَــتْنِ قَبْــلُ وَمَتْنُــهُ كَــذَا ، وَيَبْــنِي

673. وَقَوْلُــهُ : إذْ بَعْــضُ مَــتْنٍ لَمْ يُسَــقْ وَذَكَــرَ الْحَــدِيْثَ فَــالْمَنْعُ أَحَــقْ

674. وَقِيْــلَ: إنْ يَعْــرِفْ كِلاَهُمَــا الْخَــبَرْ يُرْجَــى الْجَــوَازُ وَالْبَيَــانُ الْمُعْتَــبَرْ

---

(16) في (فتح المغيث) و (النفائس) : ((لأخذ كذا ..)) ولا يصح الوزن هكذا ، فالصحيح ما أثبت .

(1) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .

(2) في مطبوعة ع : ((يسند)) مصحف .

675. وقـــالَ : إنْ يُجِــــزْ فَبِالإجَـــازَهْ لِمَـــا طَـــوَى وَاغْتَفَـــرُوْا إفْـــرَازَهْ

إِبْدَاْلُ الرَّسُوْلِ بِالنَّبِيّ ، وَعَكْسُهُ

676. وَإِنْ رَسُـــــوْلٌ بِنَـــــبِيّ أُبْـــــدِلاَ فَالظَّـــاهِرُ الْمَنْـــعُ كَعَكْـــسٍ فُعِـــلاَ

677. وَقَــدْ رَجَــا جَــوَازَهُ ابْــنُ حَنْبَــلِ والنـــووي صَـــوَّبَهُ وَهْـــوَ جَلِـــيْ

السَّمَاْعُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الوَهْنِ ، أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

678. ثُمَّ عَلَـــى السَّـــامِعِ بِالْمُـــذَاكَرَهْ بَيَانُـــهُ كَنَـــوْعِ وَهْـــنٍ خَـــامَرَهْ

679. وَالْمَـتْنُ عَـنْ شَخْصَـيْنِ وَاحِـدٌ جُـرِحْ لاَ يَحْسُـنُ الْحَـذْفُ لَـهُ لَكِـنْ يَصِـحْ

680. وَمُسْـلِمٌ عَنْـهُ كَـنَى فَلَـمْ يُـوَفْ وَالْحَـذْفُ حَيْـثُ وُثِقَـا فَهْـوَ أَخَـفْ

681. وَإِنْ يَكُـــنْ عَـــنْ كُـــلِّ رَاوٍ قِطْعَـــهْ أَجِـــزْ بِـــلاَ مَيْـــزٍ بِخَلْـــطِ جَمْعَـــهْ

682. مَـــعَ الْبَيَـــانِ كَحَـــدِيْثِ الإِفْـــكِ وَجَـــرْحُ بَعْـــضٍ مُقْـــتَضٍ لِلـــتَّرْكِ

683. وَحَـــذْفَ وَاحِـــدٍ مِـــنَ الإِسْـــنَادِ فِي الصُّـــوْرَتَيْنِ امْنَـــعْ لِـــلاِزْدِيَادِ

آدَاْبُ الْمُحَدِّثِ

684. وَصَــــحِّحِ النِّيَّـــةَ فِي التَّحْـــدِيْثِ وَاحْـــرِصْ عَلَـــى نَشْـــرِكَ لِلْحَـــدِيْثِ

685. ثُمَّ تَوَضَّـــأْ وَاغْتَسِـــلْ وَاسْـــتَعْمِلِ طِيْبـــاً وَتَسْـــرِيْحاً وَزَبْـــرَ [1] الْمُعْتَلِـــي

686. صَـوْتاً[2] عَلَـى الْحَـدِيْثِ وَاجْلِـسْ بِأَدَبْ وَهَيْبَـــةٍ بِصَـــدْرِ مَجْلِـــسٍ وَهَـــبْ

---

(1) في (ج) : ((و ذر)) .

687. لَمْ يُخْلِـــصِ النِّيَّـــةَ طَالِــبُ فَعُـــمْ　　وَلاَ تُحَـــدِّثْ عَجِــلاً [3] أَوْ إِنْ تَقُـــمْ

688. أَوْ فِي الطَّرِيْـــقِ ثُمَّ حَيْــثُ احْتِـيْجَ لَـــكْ　　فِي شَــيْءٍ ارْوِهِ وَابْـــنُ خَــلاَّدٍ سَـــلَكْ

689. بِأَنَّـــــهُ يُحْسُـــــنُ لِلْخَمْسِـــــيْنَا　　عَامــــــــاً وَلاَ بَأْسَ لأَرْبَعِيْنَـــــــــا

690. وَرُدَّ . والشَّــــيْخُ بِغَـــيْرِ الْبَـــارِعِ　　خَصَّـــصَ لاَكَمَالِـــكٍ وَالشَّـــافِعِيْ

691. وَيَنْبَغِـي الإِمْسَــاكُ إِذْ [4] يُخْشَـى الْهَـرَمْ　　وبالْثَمَـــانِيْنَ ابْـــنُ خَـــلاَّدٍ جَـــزَمْ

692. فَـــإِنْ يَكُـــنْ ثَابِـــتَ عَقْـــلٍ لَمْ يُبَـــلْ　　كَـــأَنَسٍ وَمَالِــكٍ وَمَـــنْ فَـــعَلْ

693. وَالْبَغَـــــوِيُّ وَالْهُجَيْمِـــــيْ وَفِئَـــــهْ　　كَـــالطَّبَرِي حَدَّثُـــوْا بَعْـــدَ الْمِـــائَهْ

694. وَيَنْبغِـــي إِمْسَـــاكُ الاعْمَـــى إِنْ يَخَـــفْ　　وَإِنَّ مَـــنْ سِـــيْلَ[5] بِجُـــزْءٍ قَـــدْ عَـــرَفْ

695. رُجْحَـــانَ رَاوٍ فِيـــهِ دَلَّ فَهْـــوَ حَـــقّْ　　وَتَـــرْكُ تَـــحْدِيْثٍ بِحَضْـــرَةِ الأَحَـــقّْ

696. وَبَعْضُـــهُمْ كَـــرِهَ الأَخْـــذَ عَنْـــهُ　　بِبَلَـــــدٍ وَفِيْـــــهِ أَوْلَى مِنْـــــهُ

697. وَلاَ تَقُـــــمْ لأَحَـــــدٍ وَأَقْبِـــــلِ　　عَلَـــيْهِمُ [1] وَلِلْحَــــدِيْثِ رَتِّـــلِ

698. وَاحْمَـــدْ وَصَـــلِّ مَـــعْ سَـــلاَمٍ وَدُعَـــا　　فِي بَـــدْءِ مَجْلِـــسٍ وَخَتْمِـــهِ مَعَـــا

---

(2) في (جـ) والنفائس : ((صوناً)) .
(3) في ف و ع : ((عاجلا)) .
(4) في ف و ع : ((إنْ)) .
(5) بكسر السين وتسهيل الهمزة ؛ لضرورة الوزن .
(1) في فتح المغيث وفتح الباقي : ((بكسر الميم)) .

699. وَاعْقِدْ لِلإِمْلاَ [2] مَجْلِساً فَذَاكَ مِنْ … أَرْفَعِ الاسْمَاعِ وَالاَخْذِ [3] ثُمَّ إِنْ

700. تَكْثُرْ [4] جُمُوْعٌ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيَا … مُحَصِّلاً ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيَا

701. بِعَالٍ اوْ[5] فَقَائِماً يَتْبَعُ مَا … يَسْمَعُهُ مُبَلِّغاً أَوْ مُفْهِمَا

702. واسْتَحْسَنُوْا الْبَدْءَ بِقَارِئٍ تَلاَ … وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بَسْمَلاَ

703. فَالْحَمْدُ فَالصَّلاَةُ ثُمَّ أَقْبَلْ … يَقُوْلُ : مَنْ أَوْمَا ذَكَرْتُ وَابْتَهَلْ

704. لَهُ وَصَلَّى وَتَرَضَّى رَافِعاً … وَالشَّيْخُ تَرْجَمَ الشُّيُوْخَ وَدَعَا

705. وَذِكْرُ مَعْرُوْفٍ بِشَيءٍ مِنْ لَقَبْ … كَغُنْدَرٍ أَوْ وَصْفِ نَقْصٍ أَوْ نَسَبْ

706. لأُمِّهِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ … يَكْرَهُهُ كَابْنِ عُلَيَّةٍ فَصُنْ

707. وَارْوِ فِي الإِمْلاَ [6] عَنْ شُيُوْخٍ قَدِّمِ … أَوْلاَهُمُ [7] وَانْتَقِهِ وَأَفْهِمِ

708. مَا فِيْهِ مِنْ [1] فَائِدَةٍ وَلاَ تَزِدْ … عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ وَاعْتَمِدْ

709. عَالِيَ إِسْنَادٍ [2] قَصِيْرَ مَتْنِ … وَاجْتَنِبِ الْمُشْكِلَ خَوْفَ الْفَتْنِ

---

(2) بالقصر هنا ؛ لضرورة الوزن .

(3) بدرج همزة (الإسماع) و (الأخذ) على التوالي ؛ لضرورة الوزن .

(4) في (أ) : ((يكثر)) .

(5) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

(6) بدرج الهمزة الأولى ، وقصر الثانية ؛ لضرورة الوزن .

(7) في (جـ) : ((أعلاهم)) ، ويجب في كلتا الحالتين إشباع حركة الميم؛ لضرورة الوزن .

(1) في ف : ((في)) .

(2) في (ب) و (جـ) : ((الإسناد)) .

710. وَاسْتُحْسِـــنَ الإِنْشَــادُ (3) فِي الأَوَاخِـــرِ بَعْـــدَ الْحِكَـــايَاتِ مَـــعَ النَّـــوَادِرِ

711. وَإِنْ يُخَـــرِّجْ لِلـــرُّوَاةِ مُـــتْقِنُ مَجَـــالِسَ الإِمْـــلاَءِ فَهْـــوَ حَسَـــنُ

712. وَلَـــيْسَ بِالإِمْـــلاءِ حِـــيْنَ يَكْمُـــلُ غِـــنًى عَـــنِ الْعَـــرْضِ لِزَيْـــغٍ يَحْصُـــلُ

آدَابُ (4) طَالِبِ الْحَدِيْثِ

713. وَأَخْلِصِ النِّيَّةَ فِي طَلَبِكَا وَجِـــدَّ وَابْـــدَأْ بِعَـــوَالِي مِصْـــرِكَا

714. وَمَـــا يُهِـــمُّ ثُمَّ شُـــدَّ الـــرَّحْلاَ لِغَـــيْرِهِ وَلاَ تَسَـــاهَلْ حَمْـــلاَ

715. وَاعْمَـــلْ بِمَـــا تَسْـــمَعُ فِي الْفَضَـــائِلِ وَالشَّـــيْخَ بَجِّلْـــهُ وَلاَ تَثَاقَـــلِ

716. عَلَيْـــه تَطْـــوِيْلاَ بِحَيْـــثُ يَضْـــجُرُ وَلاَ تَكُـــنْ يَمْنَعُـــكَ التَّكَـــبُّرُ

717. أَو الْحَيَـــا (5) عَـــنْ طَلَـــبٍ وَاجْتَنِـــبِ كَـــتْمَ السَّـــمَاعِ فَهْـــوَ لُـــؤْمٌ وَاكْتُـــبِ

718. مَـــا تَسْـــتَفِيْدُ عَالِيـــاً وَنَازِلاَ لاَ كَثْـــرَةَ الشُّـــيُوْخِ صِـــيْتاً عَـــاطِلاَ

719. وَمَـــنْ يَقُـــلْ إذا كَتَبْـــتَ قَمِّـــشِ ثُمَّ إذا رَوَيْتَـــهُ فَفَـــتِّشِ

720. فَلَـــيْسَ مِـــنْ ذَا وَالْكِتَـــابَ تَمِّـــمِ سَمَاعَـــهُ لاَ تَنْتَخِبْـــه تَنْـــدَمِ

721. وَإِنْ يَضِـــقْ حَـــالٌ عَـــنِ اسْـــتِيْعَابِهِ لِعَـــارِفٍ أَجَـــادَ فِي انْتِخَابِـــهِ

722. أَوْ قَصَّـــرَ اسْـــتَعَانَ ذَا حِفْـــظٍ فَقَـــدْ كَـــانَ مِـــنَ الْحُفَّـــاظِ مَـــنْ لَـــهُ يُعَـــدْ

---

(3) في (جـ) : ((الاسناد)) .

(4) في نسخة ص : ((أدب)) وأشار القاضي زكريا الأنصاري في شرحه 2 / 223 إلى نحو ذلك .

(5) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

723. وَعَلَّمُـــوْا فِي الأَصْـــلِ إِمَّـــا خَطَّـــا ... أَوْ هَمْــــزَتَيْنِ أَوْ بِصَــــادٍ أَوْ طَـــــا

724. وَلاَ تَكُـــنْ مُقْتَصِـــراً أَنْ تَسْـــمَعَا ... وَكَتْبَــــهُ مِـــنْ دُوْن فَهْـــم نَفَعَـــا

725. وَاقْـــرَأْ كِتَـــاباً فِي عُلُـــوْمِ الأَثَـــرِ ... كَـــابْنِ الصَّـــلاَحِ أَوْ كَـــذَا الْمُخْتَصَـــرِ

726 وَبِالصَّـــحِيْحَيْنِ ابْـــدَأَنْ ثُمَّ السُّـــنَنْ ... وَالْبَيْهَقِـــيْ ضَـــبْطاً وَفَهْمَـــاً ثُمَّ ثَـــنْ

727. بِمَـــا اقْتَضَـــتْهُ حَاجَـــةٌ مِـــنْ مُسْـــنَدِ ... أَحْمَـــــدَ وَالْمُوَطَّــــأِ الْمُمَهَّـــــدِ

728. وَعِلَـــلٍ ، وَخَيْرُهَـــا لأَحْمَـــدَا ... وَالـــدَّارَقُطْنِي وَالتَّـــوَارِيْخُ غَـــدَا

729. مِـــنْ خَيْرِهَـــا الْكَبِـــيْرُ لِلْجُعْفِـــيّ ... وَالْجُـــرْحُ وَالتَّعْـــدِيْلُ لِلـــرَّازِيّ

730. وَكُتُـــبِ الْمُؤْتَلِـــفِ الْمَشْـــهُوْرِ ... وَالأَكْمَـــالُ الإِكْمَـــالُ لِلأَمِـــيْرِ

731. وَاحْفَظْـــهُ بِالتَّـــدْرِيْجِ ثُمَّ ذَاكِـــرِ ... بِـــهِ وَالاتْقَـــانَ [17] اصْـــحَبَنْ وَبَادِرِ

732. إذا تَأَهَّلْـــــتَ إلى التَّـــــأْلِيْفِ ... تَمْهَـــرْ وَتُـــذْكَرْ وَهْـــوَ[18] فِي التَّصْـــنِيْفِ

733. طَرِيْقَتَـــانِ جَمْعُـــهُ أبـــوابَا ... أَوْ مُسْـــنَدَاً تُفْـــرِدُهُ صِـــحَابَا

734. وَجَمْعُـــهُ مُعَلَّـــلاً كَمَـــا فَعَـــلْ ... يَعْقُـــوْبُ أَعْلَـــى[19] رُتْبَـــةً وَمَاكَمَـــلْ

735. وَجَمْعُـــوْا أبـــواباً اوْ شُـــيُوخَاً اوْ[20] ... تَرَاجُمَـــاً أَوْ طُرُقَـــاً وَقَـــدْ رَأَوْا

---

(17) بدرج همزة (الإتقان) لضرورة الوزن .
(18) في (أ) : ((وهي)) .
(19) في (ب) و (ج) : ((أعلا)) .

736. كَراهَـــةَ الجَمْـــعِ لِـــذِي تَقْصِـــيْرِ   كَـــذَاكَ الاخْـــرَاجُ[5] بِـــلاَ تَحْرِيْـــرِ

الْعَالِي وَالنَّازِلُ

737. وَطَلَـــبُ الْعُلُـــوِّ سُـــنَّةٌ وَقَـــدْ   فَضَّـــلَ بَعْـــضٌ النُّـــزُوْلَ وَهْـــوَ رَدٌّ

738. وَقَسَّـــمُوْهُ خَمْسَـــةً فَـــالأَوَّلُ   قُـــرْبٌ مِـــنَ الرَّسُـــوْلِ وَهْـــوَ الأَفْضَـــلُ

739. إِنْ صَـــحَّ الاسْـــنَادُ[1]وَقِسْـــمُ القُـــرْبِ   إِلى إِمَـــامٍ وَعُلُـــوٍّ نِسْـــبِي

740. بِنِسْبَـــةٍ لِلْكُتُـــبِ السِّـــتَّةِ إِذْ   يَنْـــزِلُ مَـــتْنٌ مِـــنْ طَرِيْقِهَـــا أُخِـــذْ

741. فَـــإِنْ يَكُـــنْ فِي شَـــيْخِهِ قَـــدْ وَافَقَـــهْ   مَـــعَ عُلُـــوٍّ فَهُـــوَ [2] الْمُوَافَقَـــهْ

742. أَوْ شَـــيْخِ شَـــيْخِهِ كَـــذَاكَ فَالْبَـــدَلْ   وَإِنْ يَكُـــنْ سَـــاوَاهُ عَـــدّاً قَـــدْ حَصَـــلْ

743. فَهْـــوَ الْمُسَـــاوَاةُ وَحَيْـــثُ[3] رَاجَحَـــهْ   الأَصْـــلُ بِالْوَاحِـــدِ فَالْمُصَـــافَحَهْ

744. ثُمَّ عُلُـــوُّ قِـــدَمِ الْوَفَـــاةِ   أَمَّـــا الْعُلُـــوُّ لاَ مَـــعَ الْتِفَـــاتِ [4]

745. لآخَـــرٍ فَقِيْـــلَ لِلْخَمْسِـــيْنَا   أَو الثَّلاَثِـــيْنَ مَضَـــتْ سِـــنِيْنَا

746. ثُمَّ عُلُـــوُّ قِـــدَمِ السَّـــمَاعِ   وَضِـــدُّه النُّـــزُوْلُ كَـــالأَنْوَاعِ

747. وَحَيْـــثُ ذُمَّ فَهْـــوَ مَـــا لَمْ يُجْـــبَرِ   وَالصِّـــحَّةُ الْعُلُـــوُّ عِنْـــدَ النَّظَـــرِ

---

(20) بدرج همزتي (أو) في هذا الشطر ؛ لضرورة الوزن .
(5) بدرج همزة (الإخراج) ؛ لضرورة الوزن .
(1) بدرج همزة (الإسناد) ؛ لضرورة الوزن .
(2) كان حق الهاء هنا أن تسكن، لكنها حركت ؛ لضرورة الوزن .
(3) في النفائس : ((فحيث)) .
(4) في النفائس : ((مع الثقات)) .

الغَرِيْبُ ، وَالْعَزِيْزُ ، وَالْمَشْهُوْرُ

748. وَمَــا بِــهِ مُطْلَقــاً الــرَّاوِي انْفَــرَدْ ... فَهْــوَ الْغَرِيْــبُ وَابْــنُ مَنْــدَةَ [5] فَحَــدْ

749. بِالإِنْفِــرَادِ عَــنْ إِمَــامٍ يُجْمَــعُ ... حَدِيْثُــهُ فَــإِنْ عَلَيْــهِ يُتْبَــعُ

750. مِــنْ وَاحِــدٍ وَاثْنَــيْنِ فَــالْعَزِيْزُ أَوْ ... فَــوْقُ فَمَشْــهُوْرٌ وَكُــلٌّ قَــدْ رَأَوْا

751. مِنْــهُ الصَّــحِيْحَ وَالضَّــعِيْفَ ثُمَّ قَــدْ ... يَغْــرُبُ[1] مُطْلَقــاً أَوِ اسْــنَاداً[2] فَقَــدْ[3]

ج

752. كَــذَلِكَ الْمَشْــهُوْرُ أَيْضــاً قَسَّــمُوْا ... لِشُــهْرَةٍ مُطْلَقَــةٍ كَــ((الْمُسْــلِمُ

753. مَــنْ سَــلِمَ الْحَــدِيْثَ)) وَالْمَقْصُــوْرِ ... عَلَــى الْمُحَــدِّثِيْنَ مِــنْ مَشْــهُوْرِ

754. ((قُنُوتُــهُ بَعْــدَ الرُّكُــوْعِ شَــهْرَا)) ... وَمِنْــهُ ذُوْ تَــوَاتُرٍ مُسْــتَقْرَا

755. فِي طَبَقَاتِــهِ كَمَــتْنِ ((مَــنْ كَــذَبْ)) ... فَفَــوْقَ سِــتِّيْنَ رَوَوْهُ وَالْعَجَــبْ

756. بِأَنَّ مِــنْ رُوَاتِــهِ لَلْعَشَــرَهْ ... وَخُــصَّ بِالأَمْــرَيْنِ فِيْمَــا ذَكَــرَهْ

757. الشَّــيْخُ عَــنْ بَعْضِــهِمْ ، قُلْــتُ: بَلَــى ... ((مَسْــحُ الخِفَــافِ)) وَابْــنُ مَنْــدَةٍ[4] إِلَى

---

(5) يصحّ الوزن بالمنع من الصرف وإن كان صحيحاً عند صرفه إلاّ أن هذا لا يُعدّ اضطراراً كما ذهب إليه صاحب فتح المغيث 3 / 30 إذ هو موزون على أصله فلا ضرورة للإعراض عنه .

(1) ورد في نسخة (ب) من متن الألفية تعليقة نصّها : ((بالضم الراء –كذا– سواء كان ماضيه بالضم أو الفتح ، والغريب الغامض من الكلام)) وذيَّلها بقوله : ((بقاعي)) .

قلنا : انظر : لسان العرب 1 / 429 ، وتاج العروس 3 / 456 (غرب) .

(2) بإدراج همزة (إسناداً) ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (ب) : ((فقط)) .

(4) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

758. عَشْــرَتِهِمْ ((رَفْــعَ اليَــدَيْنِ)) نَسَــبَا وَنَيَّفُــوْا عَــنْ مِائَــةٍ ((مَــنْ كَــذَبَا))

غَرِيْبُ أَلْفَاْظِ الأَحَاْدِيْثِ

759. وَالنَّضْــرُ أَوْ مَعْمَــرُ[5] خُلْــفٌ أَوَّلُ مَــنْ صــنَّفَ الْغَرِيْــبَ فِيْمَــا نَقَلُــوْا

760. ثُمَّ تَلَــى أبــو عُبَيْــدٍ وَاقْتَفَــى الْقُتَــــبِيُّ ثُمَّ حَمْــــدٌ صـــــنَّفَا

761. فَــاعْنِ بِــهِ وَلاَ تَخُــضْ [1] بالظَّــنِّ وَلاَ تُقَلِّــدْ غَــيْرَ أَهْــلِ الْفَــنِّ

762. وَخَــيْرُ مَــا فَسَّــرْتَهُ بِالْــوَارِدِ كَالــدُّخِّ بِالــدُّخَانِ لاِبْــنِ صَــائِدِ [2]

763. كَــذَاكَ عِنْــدَ التِّرْمِــذِيْ،وَالْحَاكِمُ فَسَّــرَهُ الْجِمَــاعَ وَهْــوَ وَاهِــمُ

الْمُسَلْسَلُ

764. مُسَلْسَــلُ الْحَــدِيْثِ مَــا تَــوَارَدَا فِيْــهِ الــرُّوَاةُ وَاحِــداً فَوَاحِــدَا

765. حَـالاً لَهُـمْ[3]أَوْ وَصْـفاً اوْ[4]وَصْـفَ[5]سَـنَدْ كَقَــوْلِ كُلِّهِــمْ : سَمِعْــتُ فَاتَّحَــدْ

766. وَقَسْــــمُهُ إلى ثَمَــــانٍ مُثُــــلُ وَقَلَّمَــا يَسْــلَمُ ضَــعْفاً يَحْصُــلُ

767. وَمِنْــهُ ذُوْ نَقْــصٍ بِقَطْــعِ السِّلْسِــلَهْ كَأَوَّلِيَّــــةٍ وَبَعْــــضٌ وَصَــــلَهْ

النَّاسِخُ ، وَالْمَنْسُوْخُ

768. وَالنَّسْــخُ رَفْــعُ الشَّــارِعِ السَّــابقَ مِــنْ أَحْكَامِــهِ بِلاَحِــقٍ وَهْــوَ قَمِــنْ [6]

---

(5) بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
(1) في (أ) : ((ولا تخص)) .
(2) في (ب) : ((لابن مالك)) ، وهو خطأ .
(3) في مطبوعة ع : ((لم)) وهو تحريف .
(4) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(5) في مطبوعة ف : ((صف)) وهو محرف .

769. أَنْ يُعْتَـــنَى بِـــهِ وَكَـــانَ الشَّـــافِعِي ذَا عِلْمِـــهِ ثُمَّ بِـــنَصِّ الشَّـــارِعِ

770. أَوْ صَـــاحِبٍ أَوْ عُـــرِفَ التَّـــارِيْخُ أَوْ أُجْمِـــعَ تَرْكــاً بَانَ نَسْـــخٌ وَرَأَوْا [7]

771. دَلاَلَـــةَ الإِجْمَـــاعِ لاَ النَّسْـــخَ بِـــهِ كَالْقَتْـــلِ فِي رَابِعَـــةٍ بِشُـــرْبِهِ

التَّصْحِيْفُ

772. وَالْعَسْـــكَرِيْ وَالـــدَّارَقُطْنِيْ صَـــنَّفَا فِيْمَـــا لَـــهُ بَعْـــضُ الـــرُّوَاةِ صَـــحَّفَا

773. فِي الْمَـــتْنِ كَالصُّـــوْلِيِّ ((سِـــتّاً)) غَـــيَّرَ ((شَـــيْئاً)) ، أوِ الإِسْـــنَادِ كَـــابْنِ النُّـــدَّرِ

774. صَـــحَّفَ فِيْـــهِ الطَّـــبَرِيُّ قَـــالاَ: ((بُـــــذَّرُ)) بالبَـــــاءِ وَنَقْـــــطٍ ذَالاَ

775. وَأَطْلَقُـــوْا التَّصْـــحِيْفَ فِيْمَـــا ظَهَـــرَا كَقَوْلِهِ: ((احْتَجَمَ)) مَكَانَ ((احْتَجَرا))

776. وَوَاصِـــلٌ بِعَاصِـــمٍ وَالأَحْـــدَبُ بِأَحْـــوَلٍ[1] تَصْـــحِيْفَ سَمْـــعٍ لَقَّبُـــوا

777. وَصَـــحَّفَ الْمَعْـــنَى إِمَـــامُ عَنَـــزَهْ ظَـــنَّ الْقَبِيْـــلَ[2] بِحَـــدِيْثِ ((الْعَنَـــزَهْ))

778. وَبَعْضُـــهُمْ ظَـــنَّ سُـــكُوْنَ نَوْنِـــهْ فَقَـــالَ : شَـــاةٌ خَـــابَ فِي ظُنُوْنِـــهْ

مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ

779. وَالْمَتْنُ إِنْ نَافَاهُ مَتْنٌ آخَرُ وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ فَلاَ تَنَافُرُ

---

(6) قَمِنْ : أي جدير . انظر : الصحاح 6 / 2184 .
(7) في (أ) : ((ورووا)) .
(1) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .
(2) مرخم القبيلة . فتح الباقي 2 / 300 .

780. كَمَـتْنِ ((لاَ يُـوْرِدُ)) مَـعْ ((لاَ عَـدْوَى)) فَـــالنَّفْيُ[3] لِلطَّبْـــعِ وَفِـــرَّ عَـــدْوَا[4]

781. أَوْلاَ [5] فَـإِنْ نَسْـخٌ بَـدَا فَاعْمَـلْ بِـهِ أَوْ لاَ فَرَجِـــحْ وَاعْمَلَـــنْ بِالأَشْـــبَهِ

خَفِيُّ الإِرْسَالِ ، وَالْمَزِيْدُ فِي الإِسْنَادِ

782. وَعَــــدَمُ السَّـــــمَاعِ وَاللِّقَــــاءِ يَبْــدُو بِــهِ الإِرْسَــالُ ذُوْ الْخَفَــاءِ

783. كَــذَا زِيَادَةُ اسْــمِ رَاوٍ فِي السَّـــنَدْ إِنْ كَــانَ حَذْفُــهُ بِعَــنْ فِيْــهِ وَرَدْ

784. وَإِنْ بِتَحْــدِيْثٍ أَتَــى فَــالْحُكْمُ لَــهْ مَــعَ احْتِمَــالِ كَوْنِــهِ قَــدْ حَمَلَــهْ

785. عَـنْ كُـلٍّ الاَّ[1] حَيْـثُ مَـا زِيْـدَ وَقَـعْ وَهْمـاً وَفِي ذَيْـنِ الْخَطِيْـبُ قَـدْ جَمَـعْ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

786. رَائِـي النَّــبِيِّ مُسْــلِماً ذُو صُــحْبَةِ وقِيْـــلَ : إِنْ طَالَـــتْ وَلَمْ يُثَبِّـــتِ

787. وقِيـلَ : مَـنْ أَقَـامَ عامـاً أو غَـزَا[2] مَعْــهُ [3] وذَا لابْــنِ الْمُسَــيِّبِ عَــزَا [4]

788. وَتُعْــرَفُ الصُّــحْبَةُ باشْــتِهَارٍ او[5] تَـــوَاتُرٍ أو قَـــوْلِ صَـــاحِبٍ وَلَـــوْ

789. قَـدِ ادَّعَاهَـا وَهْـوَ عَـدْلٌ قُـبِلاَ وَهُـمْ عُـدُولٌ قِيـلَ : لا مَـنْ دَخَـلاَ

---

(3) في (أ) : ((النفي)) .
(4) في (أ) و (جـ) : ((عدوى)) .
(5) أي : وإن لم يمكن الجمع بينهما (فإن نسخ بدا) أي : ظهر (فاعملْ به) (أولا) أي : أو لم يبد نسخ (فرجحْ) أحد المتنين بوجه من وجوه الترجيحات المتعلقة بالمتن أو بإسناده (واعملن) بعد النظر في المرجحات (بالأشبه) أي : بالأرجح منها . انظر : فتح الباقي 2 / 303 .
(1) بدرج همزة (إلاَّ) ؛ لضرورة الوزن .
(2) في (أ) و (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وغزا)) والوزن صحيح بالروايتين .
(3) بسكون العين لضرورة الوزن العروضي .
(4) في (أ) : ((عزى)) ، وهو خطأ ، وصوابهُ ما أُثْبِتَ .
(5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

790. في فِتْنَـــةٍ ، والمُكْثِـــرُونَ سِـــتَّةُ أَنَــسٌ ، وابــنُ[6] عُمَــرَ ، والصِّـــدِّيقَةُ
791. البَحْـــرُ ، جَـــابِرٌ أَبُـــو هُرَيْـــرَةِ أَكْثَـــرُهُمْ وَالبَحْـــرُ في الحَقِيقَـــةِ

792. أَكْثَــرُ فَتْــوَى وَهْــوَ وابــنُ[1] عُمَــرا[2] وَابْــنُ الــزُّبَيرِ وَابْــنُ عَمْــرٍو قَــدْ جَــرَى[3]
793. عَلَـــيْهِمُ[4] بِالشُّـــهْرَةِ العَبَادِلَـــهْ لَــيْسَ ابْــنُ مَسْــعُودٍ ولا مَــنْ شَــاكَلَهْ
794. وَهْـــوَ وزَيْـــدٌ[5] وابْـــنُ عَبَّـــاسٍ لَهُـــمْ في الفِقْـــهِ أَتْبَـــاعٌ يَـــرَوْنَ قَـــوْلَهُمْ
795. وَقَــالَ مَسْــرُوقٌ: انْتَهَــى العِلْــمُ [6] إلى سِـــتَّةِ أَصْـــحَابٍ كِبَـــارٍ نُـــبَلا
796. زَيْـــدٍ أَبِي الـــدَّرْدَاءِ مَـــعْ [7] أُبَيِّ عُمَـــرَ ، عَبْـــدِ اللهِ مَـــعْ [8] عَلـــيِّ
797. ثُمَّ انْتَهَـــى لِـــذَيْنِ والـــبَعْضُ جَعَـــلْ الأَشْـــعَرِيَّ عَـــنْ أَبِي الـــدَّرْدَا[9] بَـــدَلْ

---

(6) في (أ) و (ب) و (جـ) (ابن) من غير واو ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بالواو العاطفة ، والوزنُ صحيح بالروايتين ، والأسلم إثبات الواو للإشعار بالمغايرة ، على صحة حذفها هنا ، والله أعلم .

(1) في (ب) : ((إبن)) بإسقاط الواو ، وهو خطأ ، وإن صحَّ وزناً بهمزة القطع ، والصواب ما ورد في (أ) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : (وابن) بلا همزة .

(2) بالإطلاق في (عمرَ) ؛ لتصريع شطري البيت .

(3) في (جـ) : ((جرا)) ، وهو خطأ .

(4) بإشباع الضمة على الميم ؛ لضرورة الوزن .

(5) هكذا في (أ) و (ب) و (جـ) ، و (النفائس) ، ونسخ الشرح ، وهو صحيح بخلاف ما ورد في (فتح المغيث) : ((وهو ابن زيد)) وهذا خطأ بَيِّنٌ إذ المقصود : زيد بن ثابت كما صرح الناظم في شرحه .

(6) في (ب) : ((العلم به إلى)) ويختلُّ الوزن بهذه الزيادة .

(7) العين ساكنة لضرورة الوزن .

(8) كذلك .

798. وَالعَـــدُّ لاَ يَحْصُــرُهُمْ فَقَــدْ ظَهَــرْ سَــبْعُونَ أَلْفــاً بِتَبُــوكٍ وَحَضَــرْ [10]

799. الحَــجَّ أَرْبَعُــونَ أَلْفــاً وَقُــبِضْ عَــنْ ذَيْــنِ مَــعْ[1] أَرْبَــعِ[2] آلاَفٍ تَــنِضْ

800. وَهُــمْ طِبَــاقٌ إِنْ يُــرَدْ تَعْدِيــدُ قِيــلَ : اثْنَتَــا عَشْــرَةَ أَوْ تَزِيــدُ [3]

801. وَالأَفْضَــلُ الصِّــدِّيقُ ثُمَّ عُمَــرُ وَبَعْــدَهُ عُثْمَــانُ [4] وَهْــوَ الأَكْثَــرُ

802. أَوْ فَعَلِــيٌّ قَبْلَــهُ خُلْــفٌ حُكِــيْ قُلْــتُ:وَقَوْلُ الوَقْــفِ جَــا[5]عَــنْ مَالِــكِ

803. فَالسِّــتَّةُ البَــاقُونَ ، فالبَدْرِيَّــهْ فَأُحُــدٌ ، فَالبَيْعَــةُ المَرْضِــيَّهْ

804. قَــالَ : وَفَضْــلُ السَّــابِقِينَ قَــدْ وَرَدْ فَقِيــلَ : هُــمْ ، وَقِيــلَ : بَــدْرِيٌّ وَقَــدْ

805. قِيلَ:بَــلْ اهْــلُ[6]القِبْلَتَــيْنِ ،واخْتَلَــفْ –أَيُّهُــمُ أَسْــلَمَ قَبْــلُ ؟– مَــنْ سَــلَفْ

806. قِيــلَ : أبــو بَكْــرٍ ، وقِيــلَ : بــلْ عَلِــيْ وَمُــــدَّعِي إجمَاعَــــهُ لَمْ يُقْبَــــلِ

807. وَقِيــــلَ : زَيْــدٌ وادَّعــى وِفَاقــا بَعْــضٌ عَلَــى خَدِيجَــةَ اتِّفَاقــا

808. وَمَــاتَ آخِــراً بِغَــيْرِ مِرْيَــةِ أَبُــو الطُّفَيْــلِ مَــاتَ عَــامَ مِائَــةِ

---

(9) بقصر الممدود لضرورة الوزن .

(10) في جميع النسخ : ((وحضر)) بالضاد لا بالصاد ، وهو الصحيح ، وفي ف و ع : ((وحصر)) بالصاد المهملة .

(1) بإسكان العين لضرورة الوزن .

(2) القياس : ((أربعة)) ، وقد أسقطت الهاء لضرورة الوزن .

(3) في جميع النسخ وفي النفائس وفتح المغيث : ((تزيد)) بالتاء ، وفي ف و ع : ((يزيد)) بالياء .

(4) في النفائس : ((العثمان)) ، وهو خطأ .

(5) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (فتح المغيث) بتحقيق الهمز ، ولا يصح الوزن به

(6) بدرج الهمزة ووصلها لضرورة الوزن .

809. وقَبْلَـــــهُ السَّـــــائِبُ بالمَدِينَـــــةِ أَوْ سَـــهْلٌ اوْ[7] جَـــابِرٌ اوْ[8] بِمَكَّـــةِ[9]

810. وقِيـلَ : الاخِـرُ [1] بِهَـا: ابـنُ عُمَـرَا إنْ لا [2] أبُــو الطُّفَيْـــلِ فِيهَـا قُـــبِرَا

811. وأَنَـــسُ بـــنُ مالِـــكٍ بالبَصْـــرَةِ وابـــنُ أبي أوْفَى قَضَــــى بالكُوْفَـــةِ

812. والشَّــامِ فَــابْنُ بُسْــرٍ اوْ[3]ذُو باهِلَــهْ خُلْــفٌ ، وقِيـــلَ : بِدِمَشْـــقٍ وَاثِلَـــهْ

813. وَأنَّ فِي حِمْــصٍ ابـــنُ بُسْـــرٍ قُبِضَـــا وأنَّ بالجزيــــرةِ العُـــــرْسُ قَضَـــــى

814. وبِفَلَسْـــــــــطِينَ أبُـــــــــو أُبَيّ ومِصْرَ فابنُ الحارِثِ بنِ جُزَيّ [4]

815. وقُـــــبِضَ الهِرْمَـــــاسُ باليَمَامَـــــةِ وقَبْلَـــــهُ رُوَيْفِـــــعٌ ببَرْقَـــــةِ [5]

816. وقِيـــــلَ : إفْرِيقِيَّــــةٍ [6] وسَــــلَمَهْ بادِياً اوْ [7] بِطِيبَــــــةَ المُكَرَّمَــــــهْ

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ

817. والتَّـابعِيُّ[8]اللاَّقِـي لِمَـنْ قَـدْ صَـحِبَا وَلِلْخَطِيـــبِ حَـــدُّهُ : أنْ يَصْـــحَبَا

---

(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(8) كذلك .
(9) بصرف (مكة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ لضرورة الوزن .
(1) بدرج ووصل (الآخر) لضرورة الوزن .
(2) في (أ) و (ب) : ((إلا)) .
(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .
(4) الأصل : (ابن جزء) أُبدلت الهمزة ياءً وأُشبعت لضرورة الوزن والتصريع .
(5) بصرف (برقة) وهي ممنوعة من الصرف ؛ للتصريع بين شطري البيت .
(6) بصرف (إفريقية) لضرورة الوزن .
(7) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(8) في (أ) و (جـ) والنفائس وفتح المغيث : ((والتابع)) ، والوزن صحيح بالروايتين وفي (ب) : والسابع ، وهو خطأ .

818. وَهُــمْ طِبَــاقٌ قِيــلَ: خَمْــسَ عَشَــرَهْ   أَوَّهُمُـــــمْ: رُوَاةُ كـــــلِّ العَشَـــــرَهْ

819. وَقَـــيْسٌ الفَـــرْدُ بِهَـــذا الوَصْـــفِ   وَقِيــلَ : لَمْ يَسْــمَعْ مِــنِ ابْــنِ عَــوْفِ

820. وَقَـــوْلُ مَـــنْ عـــدَّ سَــعِيداً فَغَلَـــطْ   بَـلْ قِيـلَ: لَمْ يَسْـمَعْ سِـوَى سَـعْدٍ فَقَـطْ

821. لَكِنَّـــهُ الأَفْضَـــلُ عِنْـــدَ أَحْمَـــدَا   وعَنْـــــهُ قَـــــيْسٌ وَسِـــــوَاهُ وَرَدَا

822. وَفَضَّـــلَ الحَسَـــنَ أَهْـــلُ البَصْـــرَةِ   والقَـــرَنِيْ أُوَيْســـاً اهْـــلُ [1] الكُوفَـــةِ

823. وفي نِسَـــاءِ [2] التَّـــابِعِينَ الأَبْـــدَا   حَفْصَـــةُ مَـــعْ عَمْـــرَةَ أُمِّ الـــدَّرْدَا [3]

824. وَفِي الكِبَـــارِ الفُقَهَـــاءِ السَّـــبْعَهْ   خَارِجَـــــةُ القَاسِـــــمُ ثُمَّ عُـــــرْوَهْ

825. ثُمَّ سُـــــــلَيْمَانُ عُبَيْـــــــدُ اللهِ   سَــــعِيدُ والسَّـــابِعُ ذُو اشْـــتِبَاهِ

826. إِمَّـــا أَبُـــو سَـــلَمَةٍ [4] أَوْ سَـــالِمُ   أَوْ فَـــأَبو بَكْـــرٍ خِـــلاَفٌ قَـــائِمُ

827. والمُـــدْرِكُونَ [5] جَاهِلِيَّـــةً فَسَـــمْ   مُخَضْـــرَمِينَ كَسُـــوَيْدٍ فِي أُمَـــمْ

828. وَقَـــدْ يُعَـــدُّ فِي الطِّبَـــاقِ التَّـــابِعُ[6]   فِي تابِعِـــيهِمْ إِذْ يَكُـــونُ الشَّـــائِعُ

829. الحَمْـــلَ عَـــنْهُمْ كَـــأَبِي الـــزِّنَادِ   والعَكْـــسُ جَـــاءَ وَهْـــوَ ذُوْ فَسَـــادِ

---

(1) بدرج همزة (أهل) لضرورة الوزن .

(2) في النفائس : ((النساء)) .

(3) بالقصر لضرورة الوزن والتصريع .

(3) بالصرف لضرورة الوزن .

(4) تصحف في مطبوعة ف إلى : ((المذركون)) بالذال المعجمة .

(5) في (ب) : السابع ، وهو خطأ ، والصوابُ ما أثبتَ .

830. وَقَــــدْ يُعَــــدُّ تَابِعِيّـــاً صَـــاحِبُ كَـــابْنَي (7) مُقَـــرّنٍ ومَـــنْ (8) يُقَـــارِبُ

رِوَايَةُ (1) الأَكَابِرِ عَنِ الأَصاغِرِ

831. وَقَـدْ رَوَى الكَبِـيرُ عَـنْ ذِي الصُّـغْرِ طَبَقَـــةً وَسِـــنّاً اوْ (2) في القَــــدْرِ

832. أَوْ فيهِمَـــا وَمِنْـــهُ أَخْـــذُ الصَّـــحْبِ عَـــنْ تابـــعٍ كَعِـــدَّةٍ عَـــنْ كَعْـــبِ

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ

833. والقُـــرَنَا (3) مَـــنِ اسْـــتَوَوْا في السَّـــنَدِ والسِّـــنّ غَالِبـــاً وقِسْـــمَينِ اعْـــدُدِ

834. مُـــدَبَّجاً (4) وَهْـــوَ إِذَا كُـــلٌّ أخَـــذْ عَـــنْ آخَـــرٍ (5) وغَـــيرُهُ انْفِـــرادُ فَـــذْ

الأُخْوَةُ والأَخَوَاتُ

835. وَأَفْـــرَدُوا الأخْـــوَةَ بالتَّصْـــنِيفِ (6) فَـــذُوْ ثَلاَثَـــةٍ بَنُـــو حُنَيْـــفِ

836. أَرْبَعَـــــةٌ أَبُـــــوهُمْ السَّـــــمَّانُ وخَمْسَـــــةٌ أَجَلُّهُـــــمْ سُـــــفْيَانُ

837. وسِـــتَّةٌ نَحْـــوُ بَـــنِي سِـــيْرِيْنَا (7) واجْتَمَعُـــــوا ثَلاَثَـــــةً يَـــــرْوُونا

---

(6) في ع و ف : ((كابن)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ .

(7) في ع و ف : ((ما)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية .

[1] من ن و ص فقط .

[2] بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

[3] كذا في (أ) و (جـ) بالقصر لضرورة الوزن ، وجاء في (ب) بإثبات الهمزة ، وهو خطأٌ عروضي ، وإنْ كانَ الأصل .

[4] في (أ) و (ب) و (جـ) : ((مُدَبَّجاً)) وهو الصواب ، وهو كذلك مجود الضبط في نسخ الشرح ، وقد تصحف في ف و ع إلى : ((مديحاً)) .

[5] بالصرف لضرورة الوزن .

[6] كذا في (أ) و (جـ) ، وجاء في (ب) : بالتضعيف ، وهو خطأ .

838. وَسَـــبْعَةٌ بَنُـــو مُقَـــرِّنٍ ، وَهُـــمْ مُهَـــاجِرُونَ لَـــيْسَ فِـــيهِمْ عَـــدُّهُمْ

839. وَالأَخَـــــوَانِ جُمْلَـــــةٌ كَعُتْبَـــــةِ أَخِـي ابْـنِ مَسْـعُودٍ هُمَـا ذُوْ صُـحْبَةِ[1]

رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنِ الأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

840. وَصَـــنَّفُوا فِيمَـــا عَـــنِ ابْـــنٍ أَخَـــذَا أبٌ كَعَبَّـــاسٍ عَـــنِ الفَضْـــلِ كَـــذَا

841. وائِـلُ[2] عَـنْ بَكْـرِ[3] ابْنِـهِ[4] والتَّيْمِـيْ عَـــنِ ابْنِـــهِ مُعْتَمِـــرٍ في قَـــوْمِ

842. أَمَّـــا أَبُـــو بَكْـــرٍ عَـــنِ الحَمْـــرَاءِ عَائِشَـــةٍ [5] في الحَبَّـــةِ [6] السَّـــوْدَاءِ

843. فإنَّـــــهُ لابْـــــنِ أبي عَتِيـــــقِ وغُلِّـــــطَ الوَاصِـــــفُ بالصِّـــــدِّيقِ

844. وَعَكْسُـــهُ صَـــنَّفَ فِيـــهِ الـــوَائِلي وهـــوَ مَعَـــالٍ لِلْحَفِيـــدِ النَّاقِـــلِ

845. وَمِـــنْ أَهَمِّـــهِ إذا مَـــا أُبْهِمَـــا الأبُ أَوْ جَـــــدٌّ وَذَاكَ قُسِـــــمَا

846. قِسْـمَينِ عَـنْ أَبٍ فَقَـطْ نَحْـوَ أَبِي العُشَـرَا [7] عَـنْ أَبِـهِ عَـنِ النَّـبِيّ

847. واسْمُهُمَـا [8] علـى الشَّـهيرِ فـاعْلَمِ أُسَـــامَةُ بـــنُ مَالِـــكِ بـــنِ قِهْطَـــمِ

(7) في النفائس : ((سيرنا)) وهو خطأ ، وفي ع : ((سيدينا)) خطأ كذلك .

[1] هذا البيت امتزج مع الشرح في الطبعة العلمية .

[2] بغير تنوين لضرورة الوزن .

[3] بغير تنوين لضرورة الوزن .

[4] في (ب) : ((أبيه)) وهو خطأ .

[5] بالصرف هنا لضرورة الوزن .

[6] في (ب) : ((في الجنة)) ، وهو خطأ .

[7] هو أبو العُشَراء ، قُصِرَ ؛ لضرورة الوزن .
وجاء هذا الشطر في (أ) و (جـ) و (فتح المغيث) : العُشَراءِ عن أبيهِ عنِ النبيّ ، ولا يستقيم الوزن هكذا . وجاء في (النفائس) : العُشَرَاءِ عنْ أبِهِ عنِ النبيّ ، ولا يصح الوزن بهذا أيضاً . أمَّا في (ب) فقد جاء : العُشْرا عنْ أبهِ عنِ النبيّ – بسكون الشين – ولا يصح الوزن بهذا أيضاً ، وإن كانَ هذا هو الأقرب ؛ إذ الصحيح ما أثبتناه – بالقصر وفتح الشين وحذف الياء – من أبيه .

848. وَالثَّــانِ [1] أنْ يَزِيــدَ [2] فيــهِ بَعْــدَهُ — كَبَهْـــزٍ اوْ [3] عَمْـــرٍو أباً أَوْ جَـــدَّهُ

849. والأَكْثَـــرُ احْتَجُّـــوا بعمـــرٍو حَمْـــلاَ — لَـــهُ علـــى الجَـــدِّ الكَبِـــيرِ الأَعْلَـــى

850. وَسَلْسَـــلَ الآبَا [4] التَّميمِـــي فَعَـــدْ — عَـــنْ تِسْـــعَةٍ قُلْـــتُ : وَفَـــوْقَ ذَا وَرَدْ

السَّابِقُ واللاَّحِقُ

851. وَصَـــــنَّفُوا في سَـــــابِقٍ ولاَحِــــقِ — وَهْــــوَ اشْــــتِرَاكُ رَاوِيَــــيْنِ سَــــابِقِ

852. مَوْتاً كَزُهْرِيٍّ وَذِي تَدَارُكِ — كَــــابْنِ دُوَيْــــدٍ رَوَيَا عَــــنْ مَالِــــكِ

853. سَـــبْعٌ [5] ثَلاَثُـــونَ وَقَـــرْنٍ وافِي — أُخِّـــــرَ كَـــــالجُعْفِي والخَفَّـــــافِ

مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلاَّ رَاوٍ [6] وَاحِدٌ

854. وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الوُحْدَانِ — مَـــــنْ عَنْـــــهُ رَاوٍ وَاحِـــــدٌ لاَ ثانِ

855. كَعَـــامِرِ بْـــنِ شَـــهْرٍ اوْ[7] كَوَهْـــبِ — هُـــوَ ابْـــنُ خَنْـــبَشٍ وَعَنْـــهُ الشَّـــعْبِي

856. وَغُلِّـــطَ الحَـــاكِمُ حَيْـــثُ زَعَمَـــا — بأنَّ هَـــذَا النَّـــوْعَ لَـــيْسَ فِيْهِمَـــا

857. فَفِـــي الصَّـــحِيحِ أخْرَجَـــا[8] للمُسَـــيِّبَا — وأخْـــرَجَ الجُعْفِـــيُّ لابْـــنِ تَغْلِبَـــا

---

(8) في (ب) : ((واسمها)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(1) في (أ) : ((والثاني)) ، ولا يصح عروضياً ، وما أثبت من (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(2) في (ب) : ((يريد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(3) بدرج الهمزة من (أو) لضرورة الوزن .

(4) الأصل : الآباء ، وقُصِرَ لضرورة الوزن .

(5) في (فتح المغيث) : ((سبع وثلاثون)) وهوخطأ عَرُوْضِي .

(6) سقط من ف و ع .

(7) بوصل همزة (أو) لضرورة الوزن .

(8) في (أ) و (ب) و (جـ) : ((أخرج)) ، وفي فتح المغيث والنفائس : ((أخرجا)).
فمَن أفرد راعى لفظ : ((الصحيح)) ، ومَن ثنَّى راعى المعنى في : ((الصحيح)) أي : في الصحيح للبخاري ومسلم ؛ لذلك يصحُّ الوجهانِ .

مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُتَعَدِّدةٍ

858. وَاعْـــنِ بِأَنْ تَعْـــرِفَ مَـــا يَلْتَــبِسُ ‏ ‏ ‏ مِـــنْ خَلَّـــةٍ [1] يُعْـــنَى بِهَـــا المُـــدَلِّسُ

859. مِـــنْ نَعْـــتِ رَاوٍ بِنُعُـــوتٍ نَحْـــوَ مَــا ‏ ‏ ‏ فُعِـــلَ فِي الكَلْـــبِيِّ [2] حَـــتَّى أُبْهِمَـــا

860. مُحَمَّـــدُ بْـــنُ السَّـــائِبِ العَلاَّمَـــهْ ‏ ‏ ‏ سَمَّـــاهُ حَمَّـــاداً أَبُـــو أُسَـــامَهْ [3]

861. وبِأَبِي النَّضْـــرِ بـــنِ إسْـــحَقَ ذَكَـــرْ ‏ ‏ ‏ وبِأَبِي سَـــعِيدٍ العَـــوْفِيْ [4] شَـــهَرْ

أَفْرَادُ العَلَمِ

862. وَاعْـــنِ بالأَفْـــرَادِ سُمـــاً [5] أو لَقَبَـــا ‏ ‏ ‏ أَوْ كُنْيَـــةً نَحْـــوَ لُـــبَيِّ بْـــنِ لَبَـــا [6]

863. أَوْ مِنْـــدَلٍ عَمْـــرٌو وَكَسْـــراً [7] نَصُّـــوا ‏ ‏ ‏ فِي المِـــيمِ أَوْ أَبِي مُعَيْـــدٍ [8] حَفْـــصُ

الأَسْمَاءُ والكُنَى

864. وَاعْـــنِ بالاسْمـــا [1] والكُـــنَى وَقَـــدْ قَسَـــمْ ‏ ‏ ‏ الشَّـــيْخُ ذَا لِتِسْـــعٍ [2] اوْ [3] عَشْـــرٍ قَسَـــمْ

---

(1) في (ب) : ((خُلَّة)) ، وما أثبت من بقية النسخ ، وهو ما صرَّح به المصنف لاحقاً .

(2) في (ب) : أفعل بالكلبي ، والصواب ما أثبت .

(3) في نسخة ق : ((أمامة)) خطأ محض .

(4) بالسكون لضرورة الوزن .

(5) في ف و ع : ((سمي)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(6) في (ب) : ((لبى)) ، والصواب : ما أُثبت .

(7) في ف و ع : ((كسر)) ، والصواب ما أثبت كما في (أ) و (ب) و (جـ) وفتح المغيث والنفائس .

(8) في ف و ع : ((معين)) خطأ ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح ومن (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) .

(1) الأصل : ((الأسماء)) دُرِجتِ الهمزة في البدء ، ثمَّ قصر الاسم لضرورة الوزن .

(2) في (فتح المغيث) و (النفائس) : ذا التسع .

(3) بدرج همزة (أو) ؛ لضرورة الوزن .

865. مَـــــنِ اسْمُـــــهُ كُنْيَتُـــــهُ انْفِـــرَادَا   نَحْــــوُ أُبِي بِـــــلاَلٍ اوْ [4] قَــــدْ زَادَا

866. نَحْـــوَ أبِي بَكْـــرٍ بْـــنِ حَــزْمٍ قَـــدْ كُــنِي   أبَا مُحَمَّـــــدٍ بِخُلْــــفٍ فَـــــافْطُنِ [5]

867. وَالثَّـــانِ[6]مَــنْ[7] يُكْــنَى ولااسْمـاً[8] نَــدْرِي[9]   نَحْــوُ أبِي شَــيْبَةَ وَهْــوَ الخُـــدْرِي [10]

868. ثُمَّ كُـــــنَى الأَلْقَـــــابِ وَالتَّعَــــدُّدِ   نَحْــــوَ أبِي الشَّـــــيْخِ أبِي مُحَمَّــــدِ

869. وابْـــــنُ جُـــــرِيْجٍ بأبِي الوَلِيـــــدِ   وَخَالِــــــدٌ كُــــنِّيَ للتَّعْدِيـــــدِ

870. ثُمَّ ذَوو الخُلْـــــفِ كُــــنًى وعُلِمَــــا   أسْمَــــاؤُهُمْ وَعَكْسُـــــهُ وَفِيْهِمَــــا

871. وَعَكْسُـــــهُ وَذُو اشْـــــتِهَارٍ بِسُـــــمِ   وعَكْسُــــهُ أبـــو الضُّـــحَى لِمُسْـــلِمِ

الأَلْقَابُ

872. وَاعْــنِ بِالأَلْقَــابِ [1] فَرُبَّمَــا جُعِــلْ   الوَاحِــدُ اثْنَــيْنِ الــذِيْ مِنْهَــا عُطِــلْ

873. نَحْــوُ الضَّــعِيفِ أيْ بِجِسْــمِهِ وَمَــنْ   ضَــلَّ الطَّرِيْــقَ بِاسْــمِ فَاعِــلٍ وَلَــنْ

874. يَجُــوزَ مَــا يَكْرَهُــهُ المُلَقَّــبُ   وَرُبَّمَــا كَــانَ لِــبَعْضٍ سَــبَبُ

---

[4] بدرج همزة (أو) لضرورة الوزن .

[5] في (أ) و (النفائس) : ((فافطني)) والصواب ما أثبت .

[6] في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) : ((والثاني)) ، ولا يصح به الوزن ، والصواب : ((والثانِ)) كما في (جـ) و (النفائس) .

[7] في (فتح المغيث) : ((قد)) .

[8] في (ب) : ((أسماء)) ، وفي (أ): ((ولا اسم)) ، وفي البقية: ((اسماً)) وهوالصواب .

[9] في جميع النسخ : ((ندري)) ، وفي ف و ع : ((تدري)) بالتاء .

[10] هذا الشطر والشطر الأول من البيت الذي يليه ساقط من (ب) ، وجاء محله الشطر الثاني من البيت الذي يليه بعد سقوط شطره الأول .

[1] في (ب) : بالأعقاب ، وهو خطأ ، والصواب : ما أثبت وهو بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

875. كَغُنْـــدَرٍ مُحَمَّـــدِ بْـــنِ جَعْفَـــرِ وصَـــــالِحٍ جَـــــزَرَةَ المُشْـــــتَهِرِ

الْمُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ

876. وَاعْـــنِ بِمَـــا صُـــورتُهُ مُؤْتَلِـــفُ خَطّاً وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلِفُ

877. نَحْـــوُ سَـــلاَمٍ كلُّـــهُ فَثَقِّـــلِ لاَ ابْـــنُ سَـــلاَمِ الحِـــبْرُ [2] والمُعْتَـــزِلِي

878. أَبَا عَلِـــيٍّ فَهْـــوَ خِـــفُّ الجَـــدِّ [3] وَهْـــوَ الأَصَـــحُّ[4] في أبِي البِيكَنْـــدِي

879. وابْـــنُ أَبِي الحُقَيْـــقِ وابْـــنُ مِشْـــكَمِ والأَشْـــهَرُ التَّشْـــدِيدُ فِيـــهِ فَـــاعْلَمِ

880. وابْـــنُ مُحَمَّـــدِ بـــنِ نَاهِـــضٍ فَخِـــفْ أَوْ زِدْهُ هَـــاءً فَكَـــذا فِيـــهِ اخْتُلِـــفْ

881. قُلْـــتُ : ولِلْحِـــبْرِ ابْـــنِ أُخْـــتِ خَفِّـــفِ كَـــذَاكَ جَـــدُّ السَّـــيِّدي والنَّسَـــفِي[5]

882. عَيْنَ أُبَيّ بْنِ عِمَارَةَ اكْسِرِ وَفي خُزَاعَةَ كَرِيْزٌ كَبِّرِ

883. وَفِي قُرَيْشٍ أَبَداً حِزَامُ وَافْـــتَحْ فِي الانْصَـــارِ[1] بِـــرَا[2] حَـــرَامُ

884. فِي الشَّـــامِ عَنْسِـــيٌّ بِنُـــونٍ ، وبِبَـــا [3] فِي كُوْفَـــةٍ[4] والشِّـــيْنِ واليـــا[5] غَلَبَـــا

---

[2] في (ب) : ((الخبر)) ، وهو خطأ ، وصوابه ما أُثْبِت .

[3] في (النفائس) : ((الجدي)) ، وهو خطأ ، وصوابهُ ما أثبت .

[4] في (فتح المغيث) : ((الأصم)) ، وهو خطأ ، والعجيب أنهُ كتب (الأصحّ) في الشرح في (فتح المغيث) ، وهكذا هو في النسخ كلها .

[5] في (جـ) : ((والنسفِ)) ، والصواب ما أثبت .

[1] بدرج الهمزة في (الانصار) لضرورة الوزن .

[2] بقصر همزة (براء) لضرورة الوزن .

885. فِي بَصْرَةٍ [6] وَمَا لَهُمْ مَنِ اكْتَنَى ... أَبَا عَبِيْدَةٍ بِفَتْحٍ والكُنَى [7]

886. فِي السَّفْرِ[8] بالفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلْ ... إلاَّ ابْنُ ذَكْوَانٍ[9]وَعِسْلٌ فَجُمَلْ[10]

887. وَالعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيْ عَثَّامُ ... وَغَيْرُهُ فَالنُّونُ [11] والإعْجَامُ

888. وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيْرٌ صَغَّرُوا ... سِوَاهُ ضَمَّاً وَلَهُمْ [1] مُسَوَّرُ

889. ابنُ يَزِيدَ وابْنُ عَبْدِ المَلِكِ ... وَمَا سِوَى ذَيْنِ [2] فَمِسْوَرٌ حُكِي

890. وَوَصَفُوا الحَمَّالَ فِي الرُّوَاةِ ... هَارُونَ والغَيْرُ بِجِيمٍ يَاتِي

891. وَوَصَفُوا حَنَّاطَاً اوْ [3] خَبَّاطَا ... عِيسَى ومُسلِماً كَذَا خَيَّاطَا

892. والسَّلَمِيَّ افْتَحْ فِي الانْصَارِ[4]وَمَنْ ... يَكْسِرُ لامَهُ كَأَصْلِهِ لَحَنْ

---

[3] بقصر الهمزة لضرورة الوزن ، وفي (ب) : ((وبنا)) ، وهو خطأ ، وفي (النفائس) و (فتح المغيث) : ((وبيا)) ، وهذا خطأ أيضاً ، والصواب : ((ببا)) ، أي : (عبسي) كما صرّح الحافظ نفسه في شرحه ؛ ولأنّ (الياء) مذكورة في تتمة البيت وهو كهذا ورد في (أ) و (جـ) .

[4] بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

[5] بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

[6] بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

[7] في (ب) : ((والكنا)) ، والصواب ما أثبت .

[8] ضبطت (السفر) بفتح الفاء في (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، ولا يستقيم الوزن بهذا الضبط ، والصواب بالسكون ، وهو المراد من البيت كما في شرح الناظم .

[9] في (النفائس) : ((زكوان)) بالزاي ، وهو خطأ ، صوابه ما أُثْبِت .

[10] في (ب) : ((فحمل)) وهو خطأ ، صوابه ما أُثْبِت .

[11] في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((فالنون)) ، وفي ف و ع : ((بالنون)) خطأ .

[1] في (أ) و (ب) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ولهم)) ، وهو الصواب ، وفي (جـ) و (ف) و (ع) : ((وله)) .

[2] في (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) و (النفائس) : ((ذين)) ، وهو الصواب ، وفي ف و ع : ((ذي)) وليس بشيء .

[3] بالدرج لضرورة الوزن .

[4] بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

893. وَمِـــنْ هُنَـــا لِمَالِـــكٍ وَلَهُمَـــا — بَشَّـــاراً افْـــرِدْ [5] أَبَ بُنْـــدَارِ هُمَـــا

894. وَلَهُمَا سَيَّارُ أيْ أَبُو الحَكَمْ — وَابْـــنُ سَـــلاَمَةٍ [6] وبِالْيَـــا[7] قَبْـــلُ جَـــمْ

895. وَابْـــنُ سَـــعِيدٍ بُسْـــرُ [8] مِثْـــلُ المَـــازِنِيْ — وابْـــنُ عُبَيْـــدِ اللهِ وَابْـــنُ مِحْجَـــنِ

896. وَفِيـــهِ خُلْـــفٌ. وَبُشَـــيْراً اعْجِـــمِ — في ابْـــنِ يســـارٍ وابْـــنِ كَعْـــبٍ واضْـــمُمِ

897. يُسَـــيْرُ بْـــنُ عَمْـــرٍو اوْ [9] أُسَـــيْرُ — والنُّـــونُ في [10] أبي قَطَـــنْ [11] نُسَـــيْرُ

898. جَـــدُّ عَلِـــيْ بـــنِ هَاشِـــمٍ بَرِيْـــدُ [1] — وَابْـــنُ حَفِيْـــدِ الأَشْـــعَرِيْ بُرَيْـــدُ [2]

899. وَلَهُمَـــا مُحَمَّـــدُ بـــنُ عَرْعَـــرَهْ — بْنِ البِرِنْدِ فَالأَمِيْرُ كَسَرَهْ

900. ذُوْ كُنْيَـــةٍ بِمَعْشَـــرٍ وَالعَالِيَـــهْ — بَـــرَّاءَ أُشْـــدُدْ وَبِجِـــيمٍ جَارِيَـــهْ

901. ابْـــنُ قُدَامَـــةٍ [3] كَـــذَاكَ وَالِـــدُ — يَزِيْـــدُ قُلْـــتُ وَكَـــذَاكَ الأَسْـــوَدُ

902. ابْـــنُ العَـــلاَ [4] وابْـــنُ أَبِي سُـــفْيَانِ — عَمْـــرٌو ، فَجَـــدُّ ذَا وذَا سِـــيَّانِ

---

(5) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(6) بالصرف لضرورة الوزن .
(7) بالقصر لضرورة الوزن .
(8) منع من الصرف لضرورة الوزن .
(9) بدرج الهمزة لضرورة الوزن .
(10) ساقطة في (فتح المغيث) ولا يستقيم الوزن دونها .
(11) بإدغام نون (قطن) ونون (نسير) ؛ لضرورة الوزن ، بعد تسكين نون (قطن).
(1) في (ب) : ((يزيد)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أُثبِتَ .
(2) كذلك .
(3) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

903. مُحَمَّـــدَ بْـــنَ خَـــازِمٍ لا تُهْمِـــلِ   والِـــدَ رِبْعِـــيٍّ حِـــرَاشٍ اهْمِـــلِ

904. كَـــذَا حَرِيْـــزُ [5] الـــرَّحَبِي وكُنْيَـــهْ   قَـــدْ عُلِّقَـــتْ وَابْـــنُ حُـــدَيْرٍ عِـــدَّهْ

905. حُضَـــيْنٌ[6] اعْجِمْـــهُ[7] أَبُـــو سَاسَـــانَا   وَافْـــتَحْ أَبَا حَصِـــيْنٍ اي [8] عُثْمَـــانَا

906. كَـــذَاكَ حَبَّـــانُ بْـــنُ مُنْقِـــذٍ وَمَـــنْ   وَلَـــدَهُ ، وابْـــنُ هِـــلاَلٍ وَاكْسِـــرَنْ

907. ابْـــنَ عَطِيَّـــةَ مَـــعَ ابْـــنِ مُوسَـــى   وَمَـــنْ رَمَـــى سَـــعْداً فَنَـــالَ بُؤْسَـــا

908. حُبَيْبـــاً اعْجِـــمْ[9]في ابْـــنِ عَبْـــدِ الـــرَّحْمَنْ   وابْـــنِ عَـــدِيٍّ وَهْـــوَ كُنْيَـــةً كَـــانْ

909. لابْـــنِ الـــزُّبَيْرِ وَرِيَاحَ اكْسِـــرْ بِيـــا [1]   أَبَا زِيَادٍ بِخِـــــــلاَفٍ حُكِيَـــــــا [2]

910. وَاضْـــمُمْ حُكَيْمـــاً في ابْـــنِ عَبْـــدِ اللهِ قَـــدْ   كَـــذَا رُزَيْـــقُ بْـــنُ حُكَـــيمٍ وَانْفَـــرَدْ

911. زُبَيْـــدٌ بْـــنُ الصَّـــلْتِ وَاضْـــمُمْ وَاكْسِـــرِ   وَفي ابْـــنِ حَيَّـــانَ سَـــلِيمٌ كَـــبِّرِ

912. وَابْـــنُ أَبي سُـــرَيْجٍ احْمَـــدُ إِتْتَسَـــا   بَوَلَـــدِ النُّعْمَـــانِ وَابْـــنِ يُونُسَـــا

913. عَمْـــرٌو مَـــعَ القَبِيلَـــةِ ابْـــنُ سَـــلِمَهْ   وَاخْـــتَرْ بِعَبْـــدِ الخَـــالِقِ بْـــنِ سَـــلَمَهْ

---

(4) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

[5] بمنعه من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

[6] في (أ) : ((حصين)) بالصاد ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .

[7] بدرج الهمزة لضرورة الوزن .

[8] بدرج همزة (أي) لضرورة الوزن .

(9) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

[1]بالقصر ، لضرورة الوزن .

[2] في (ب) : ((حكما)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

914. وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّلْمَانِي — وَابْـــنُ [3] حُمَيْـــدٍ وَوَلَـــدْ [4] سُـــفْيَانِ

915. كُلُّهُمُ عَبِيْدَةٌ مُكَبَّرُ — لَكِــنْ عُبَيْــدٌ عِنْــدَهُمْ مُصَــغَّرُ

916. وَافْـــــتَحْ عَبَـــــادَةَ أَبَا مُحَمَّـــــدِ — وَاضْــمُمْ أَبَا قَــيْسٍ عُبَــاداً أَفْــرِدِ [5]

917. وعَــــامِرٌ بَجَالــــةُ [6] بـــنُ عَبْـــدَهْ — كُـــلٌّ وَبَعْــضٌ بِالسُّــكُونِ قَيَّــدَهْ

918. عُقَيْـــلٌ القَبِيْـــلُ وَابْـــنُ خَالِـــدِ — كَذَا أَبُو يَحْيَى وَقَافِ وَاقِدِ

919. لَهُـــمْ كَـــذَا الأَيْلــــيُّ لاَ الأُبُلِّـــي — قَـالَ: سـوَى شَـيْبَانَ وَالـرَّا[7]فَاجْعَـلِ

920. بَــزَّاراً انْسُـــبْ ابْـــنَ صَـــبَّاحٍ حَسَـــنْ — وَابْـــنَ هِشَـــامٍ خَلَفـــاً ، ثُمَّ انْسُـــبَنْ

921. بالنُّـــونِ سَـــالِماً وَعَبْـــدَ الوَاحِـــدْ — ومَالِـــكَ بـــنَ الأَوْسِ نَصْـــرِيّاً يَـــرِدْ

922. وَالتَّـــوَّزِيْ[1] مُحَمَّـــدُ بـــنُ الصَّـــلْتِ — وَفِي الجُرَيْـــــرِيْ ضَـــــمُّ جِــــيْمٍ يَأْتِي

923. فِي اثْنَـــيْنِ : عَبَّـــاسٍ سَـــعِيْدٍ وَيَحَـــا[2] — يَحْـيَى بْـنِ بِشْـرِ بـنِ[3]الحَرِيْـريْ فُتِحَـا

924. وَانْسُبْ حِزَامِيّاً سِوَى مَنْ أُبْهِمَا — فَـــــاخْتَلَفُوا وَالحَـــــارِثِيُّ لَهُمَـــــا

---

(3) في (النفائس) : ((ابن)) من غير واوٍ .

(4) بسكون الدال بنية الوقف ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (النفائس) : ((وافرِدِ)) ، وهو الأولى هنا .

(6) في (النفائس) : ((بحاله)) ، وهوَ خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(1) بالسكون ، وبالضبط الذي ذُكِرَ ؛ ليستقيم الوزن .

(2) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(3) كلمة ((بن)) : ساقطة من متون الألفية وشروحها و ف و ع ، وهي موجودة في النفائس وفتح المغيث ، ولا يصح الوزن إلا بها .

925. وَسَعْدٌ الْجَارِي فَقَطْ وفِي[4] النَّسَبْ   هَمْدَانُ وَهْوَ مُطْلَقاً قِدْماً غَلَبْ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

926. وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ [5]   مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ

927. لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةِ   نَحْوَ ابْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيْلِ سِتَّةِ

928. وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدُّهُ   حَمْدَانُ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعُدُّهُ

929. وَلَهُمُ الجَوْنِيْ أَبُو عِمْرَانَا   اثْنَانِ والآخِرُ مِنْ بَغْدَانَا

930. كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ   هُمَا مِنَ الأَنْصَارِ ذُوْ اشْتِبَاهِ

931. ثُمَّ أَبُو بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ لَهُمْ   ثَلاَثَةٌ قَدْ بَيَّنُوا مَحَلَّهُمْ

932. وَصَالِحٌ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ   ابْنُ أَبِي صَالِحٍ أَتْبَاعُهُمْ [1]

933. وَمِنْهُ مَا[2] فِي اسْمٍ فَقَطْ وَيُشْكِلُ   كَنَحْوِ حَمَّادٍ إِذَا مَا يُهْمَلُ

934. فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ او[3] عَارِمُ قَدْ   أَأطْلَقَهُ فَهْوَ ابْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدْ

---

[4] في ع و ف : ((في)) .

[5] في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((والمفترق)) ؛ لذلك سُكِّنَتِ القاف في (المتفقْ) في (النفائس) ؛ لضرورة الوزن ، وبإسقاط الواو كما في النسخ كلِّها لا حاجة إلى هذا التسكين لاستقامة الوزن ، وتحريك (القاف) في (فتح المغيث) خطأ لا يستقيم الوزن معه .

[1] في ف و ع و (النفائس) : ((اتباعهم)) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن ، وما أثبتناه من (أ) و (ب) و (جـ) و (فتح المغيث) وشروح الألفية ، وهو الأولى .

[2] في (فتح المغيث) : ((وما)) ، وهي خطأ ؛ إذ لا يستقيم الوزن معها .

[3] بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

935. عَـــــنِ التَّبُـــــوْذَكِيِّ أَوْ عَفَّـــــانِ أَوْ ابْـــنِ مِنْهَـــالٍ فَـــذَاكَ الثَّـــانِي

936. وَمِنْـــهُ مَـــا فِي نَسَـــبٍ كَـــالْحَنَفِي قَبِيْلاً اوْ[4]مَذْهَباً او[5]باليا[6]صِفِ

تَلْخِيْصُ الْمُتَشَابِهِ

937. وَلَهُـــمُ قِسْـــمٌ مِـــنَ النَّـــوْعَيْنِ مُرَكَّـــبٌ مُتَّفِـــقُ اللَّفظَـــيْنِ

938. فِي الاسْـــمِ لَكِـــنَّ أَبَاهُ اخْتَلَفَـــا أَوْ عَكْسُـــهُ أوْ نَحْـــوُهُ وَصَـــنَّفَا

939. فِيْـهِ الْخَطِيـبُ نَحْـوُ مُوسَـى بـنِ علـيْ وَابْـنِ عُلَـيٍّ وَحَنَـانَ [7] الأَسَـدِيْ [8]

الْمُشْتَبَهُ المَقْلُوبُ

940. وَلَهُـــــمُ الْمُشْـــــتَبَهُ المَقْلُـــــوْبُ صَـــنَّفَ فِيْـــهِ الحَـــافِظُ الخَطِيْـــبُ

941. كَـــابْنِ يَزِيْـــدَ الاسْـــوَدِ [1] الـــرَّبَّانِيْ وَكَـــابْنِ الاسْـــوَدِ [2] يَزِيْـــدَ [3] اثْنَـــانِ

مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيْهِ

942. وَنَسَـــــبُوا إِلَى سِـــــوَى الآبَاءِ إِمَّـــــا لأُمٍّ كَبَـــــنِيْ عَفْـــــرَاءِ [4]

---

(4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(5) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(6) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

(7) ممنوع من الصرف ؛ لضرورة الوزن .

(8) في (أ) و (ب) من متن الألفية : ((الأسدِ)) ، والصواب ما أثبت .

(1) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(2) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(3) في (ب) : ((ين يد)) ، وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .

(4) بالصرف ؛ ليستقيم روي البيت .

943. وَجَــدَّةٍ نَحْــوُ ابــنِ مُنْيَــةٍ ، وَجَــدْ كَــابْنِ جُــرَيْجٍ وَجَمَاعَــةٍ [5] وَقَــدْ

944. يُنْسَبُ كَالمِقْدَادِ بالتَّبَنِّيْ فَلَــيْسَ للأَسْــوَدِ أَصْــلاً بِابْــنِ

المَنْسُوبُونَ إِلَى خِلاَفِ الظَّاهِرِ

945. وَنَسَــبُوا لِعَــارِضٍ كَالْبَــدْرِيْ[6] نَــزَلَ بَــدْراً عُقْبَــةُ بْــنُ عَمْــرِو

946. كَــذَلِكَ التَّيْمِــيْ سُــلَيْمَانُ نَــزَلْ تَيْمــاً ، وَخَالِــدٌ بِحَــذَّاءٍ جُعِــلْ

947. جُلُوْسُــهُ ، وَمِقْسَــمٌ لَمَّــا لَــزِمْ مَجْلِــسَ عَبْــدِ اللهِ مَــوْلاَهُ وُسِــمْ

المُبْهَمَاتُ

948. وَمُــبْهَمُ الْــرُّوَاةِ مَــا لَمْ يُسْــمَى [7] كَــامْرَأَةٍ فِي الْحَــيْضِ وَهْــيَ أَسْمَــا

949. وَمَــنْ رَقَــى سَــيِّدَ ذَاكَ الحَــيِّ رَاقٍ أَبِي [1] سَــــعِيْدٍ الخُـــــدْرِيّ

950. وَمِنْــهُ نَحْــوُ ابْــنِ فُــلاَنٍ ، عَمِّــهِ عَمَّتِــهِ ، زَوْجَتِــهِ ، ابْــنِ أُمِّــهِ

تَوَارِيْخُ الرُّوَاةِ وَالوَفَيَاتِ

951. وَوَضَــعُوا التَّــارِيْخَ لَمَّــا كَــذَبَا ذَوُوْهُ حَــــتَّى بَانَ لَمَّــــا حُسِــــبَا

952. فَاسْــتَكْمَلَ [2] النَّــبِيُّ والصِّــدِّيْقُ كَــــذَا عَلِــــيٌّ وَكَــــذَا الفَـــارُوْقُ

[5] في (النفائس) و (فتح المغيث) و (أ) و (ب) و (جـ) و (ص) : ((جماعات)) . ولا يستقيم الوزن معها .
[6] في ف و ع : ((كالبدر)) ، وما أثبتناه من جميع نسخ الشرح والمتن ، وهو كذلك في (فتح المغيث) و (النفائس) .
[7] في (أ) و (ب) و (جـ) : ((يسما)) .
[1] في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أبو)) ، وكلاهما صحيح .
[2] في ف و ع : ((واستكمل)) ، وما أثبتناه من النسخ ومن (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، وهو كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .

953. ثَلاَثَةَ الأَعْوَامِ والسِّتِّينَا   وَفِي رَبِيْعٍ [3] قَدْ قَضَى يَقِيْنَا

954. سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ ، وَقُبِضَا   عَامَ ثَلاَثَ عَشْرَةَ التَّالِي الرِّضَى[4]

955. وَلِثَلاَثٍ بَعْدَ عِشْرِيْنَ عُمَرْ   وَخَمْسَةٍ بَعْدَ ثَلاَثِيْنَ غَدَرْ

956. عَادٍ بِعُثْمَانَ ، كَذَاكَ بِعَلِيْ   فِي الأَرْبَعِيْنَ ذُوْ الشَّقَاءِ الأَزَلِيْ

957. وَطَلْحَةٌ [5] مَعَ الزُّبَيْرِ جُمِعَا   سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاَثِيْنَ مَعَا

958. وَعَامَ خَمْسَةٍ وَخَمْسِيْنَ قَضَى[6]   سَعْدٌ ، وقَبْلَهُ سَعِيْدٌ فَمَضَى

959. سَنَةَ إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِيْنَ وَفِي   عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلاَثِيْنَ تَفِي

960. قَضى ابْنُ عَوْفٍ، والأَمِيْنُ سَبَقَهْ   عَامَ ثَمَانِي [1] عَشْرَةٍ [2] مُحَقَّقَهْ

961. وَعَاشَ حَسَّانُ كَذَا حَكِيْمُ   عِشْرِيْنَ بَعْدَ مِائَةٍ تَقُوْمُ

962. سِتُّوْنَ فِي الإِسْلاَمِ ثُمَّ حَضَرَتْ   سَنَةَ أرْبَعٍ وَخَمْسِيْنَ خَلَتْ

963. وَفَوْقَ حَسَّانَ ثَلاَثَةٌ ، كَذَا   عَاشُوْا ، وَمَا لِغَيْرِهِمْ يُعْرَفُ ذَا

---

(3) في ف و ع : ((الربيع)) ، وما أثبتناه من جميع النسخ ومن (أ) و (ب) و (جـ) ومن متن الألفية ، وهو كذلك في (النفائس) و (فتح المغيث) .

(4) في (أ) و (النفائس) : ((الرِّضا)) ، وفي (ب) : ((رضا)) .

(5) بالصرف ؛ لضرورة الوزن .

(6) في (ب) : ((قضا)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

(1) في (أ) و (جـ) والنفائس وفتح المغيث ونسخ الشرح : ((ثماني)) ، وفي ف و ع : ((ثمان)) .

(2) بالتنوين ؛ لضرورة الوزن .

964. قُلْـتُ : حُوَيْطِـبُ بْـنُ عَبْـدِ العُـزَّى مَـعَ ابْـنِ يَرْبُـوْعٍ سَـعِيْدٍ يُعْـزَى

965. هَـذَانِ مَـعْ حَمْـنَنَ [3] وابْـنُ نَوْفَـلِ كُـلٌّ إلى وَصْـفٍ حَكِـيْمٍ فَاجْمِـلِ[4]

966. وفِي الصِّـحَابِ سِـتَّةٌ قَـدْ عَمَّـرُوا كَـذَاكَ [5] في المُعَمِّـرِيْنِ ذُكِـرُوا

967. وَقُـبِضَ الثَّـوْرِيُّ عَـامَ إحْـدَى مِـنْ بَعْـدِ سِـتِّيْنَ وَقَـرْنٍ عُـدَّا [6]

968. وَبَعْـدُ في تِسْـعٍ تَلِـي سَـبْعِيْنَا وَفَـاةُ [7] مَالِـكٍ ، وَفي الخَمْسِـيْنَا

969. وَمِائَـةٍ أَبُـو حَنِيْفَـةٍ قَضَـى والشَّـافِعِيُّ بَعْـدَ قَـرْنَيْنِ مَضَـى

970. لأَرْبَـعٍ ثُمَّ قَضَـى مَـأمُوْنَا أحْمَـدُ في إحْـدَى وأَرْبَعِيْنَـا

971. ثُمَّ البُخَـارِيْ لَيْلَـةَ الفِطْـرِ لَـدَى [1] سِـتٍّ وَخَمْسِـيْنَ بِخَرْتَنْـكَ رَدَى

972. وَمُسْـلِمٌ سَـنَةَ إحْـدَى في رَجَـبْ مِـنْ بَعْـدِ قَـرْنَيْنِ وَسِـتِّيْنَ ذَهَـبْ

973. ثُمَّ لِخَمْـسٍ بَعْـدَ سَـبْعِيْنَ أبُـو دَاوُدَ ، ثُمَّ التِّرْمِـذِيُّ يَعْقُـبُ[2]

974. سَـنَةَ تِسْـعٍ بَعْـدَهَا وَذُو نَسَـا رَابِـعَ [3] قَـرْنٍ لِـثَلاَثٍ رُفِسَـا

---

[3] ما أثبتناه من (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، ومن جميع الشروح و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((حمنن)) ، بلا تنوين ؛ لضرورة الوزن ، وفي ف و ع : ((حمنان)) .

[4] في (أ) و (ب) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((فاجمِلِ)) .

[5] في (فتح المغيث) : ((لذاك)) .

[6] في (ب) : ((غدا)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

[7] في (ب) : ((وفات)) ، والصواب ما أُثْبِتَ .

[1] في (ب) : ((لذا)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

[2] في (جـ) : ((نعقب)) .

975. ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِيْنَ تَفِي   الدَّارَقُطْنِيْ ، ثُمَّتَ الحَاكِمُ فِيْ

976. خَامِسٍ[4] قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةٍ فَنِي   وَبَعْدَهُ بأرْبَعٍ عَبْدُ الغَنِيْ

977. فَفِي[5] الثَّلاَثِيْنَ : أبُوْ نُعَيْمِ   وَلِثَمَانٍ بَيْهَقِيُّ القَوْمِ

978. مِنْ بَعْدِ خَمْسِيْنَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ   خَطِيْبُهُمْ والنَّمَرِيْ في سَنَةِ

مَعْرِفَةُ الثِّقَاتِ والضُّعَفَاءِ

979. وَاعْنِ بِعِلْمِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ   فَإِنَّهُ المِرْقَاةُ لِلتَّفْضِيْلِ [6]

980. بَيْنَ الصَّحِيْحِ وَالسَّقِيْمِ وَاحْذَرِ   مِنْ غَرَضٍ ، فَالجَرْحُ أَيُّ خَطَرِ

981. وَمَعَ ذَا فَالنُّصْحُ حَقٌّ وَلَقَدْ   أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدْ

982. لأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبْ   مِنْ كَوْنِ خَصْمِي المُصْطَفَى إذْ لَمْ أَذُبْ

983. وَرُبَّمَا رُدَّ كَلاَمُ الجَارِحِ   كَالنَّسَئِي فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ

984. فَرُبَّمَا[1] كَانَ لِجَرْحٍ مَخْرَجُ   غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِيْنَ يُخْرَجُ

مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ [2] مِنَ الثِّقَاتِ

---

[3] في (أ) : ((ثالث)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

[4] في (أ) : ((رابع قرن)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

[5] في (أ) و (ب) : ((وفي)) .

[6] في ف و ع : ((للتفصيل)) بالصاد المهملة ، وليس بشيء ، وما أثبت أولى ؛ لتضمن معنى التفضيل ، وزيادة صحيحة .

[1] في ف و ع : ((وربما)) ، وما أثبت من (أ) و (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) ، وهو الصحيح .

[2] بعد هذا في ف و ع و ق و س : ((أخيراً)) ، ولمْ ترد في ن و ص ، وهو الأولى ؛ لأن منهم من يكون اختلاطه مبكراً لمرض أو علة أو ما أشبه ذلك .

985. وَفِي الثِّقَــاتِ مَــنْ أخِــيْراً اخْــتَلَطْ [3] فَمَـــا رَوَى فِيْـــهِ أَوِ ابْهَـــمَ [4] سَـــقَطْ

986. نَحْـــوُ عَطَــاءٍ وَهُـــوَ ابْـــنُ السَّـــائبِ وَكَــــــــاْلجُرِيْرِي سَــــــــعِيْدٍ ، وَأَبِي

987. إِسْــــحَاقَ ، ثُمَّ ابْـــنِ أبِي عَرُوبَـــةِ [5] ثُمَّ الرَّقَاشِـــــــــــيّ أَبِي قِلاَبَـــــــــةِ

988. كَـــذَا حُصَـــيْنُ السُّـــلَمِيُّ الكُـــوْفِيْ وعَـــــارِمٌ مُحَمَّـــــدٌ والثَّقَفِــــــي[6]

989. كَــذَا ابْـــنُ هَمَّـــامٍ بِصَـــنْعَا[7] إِذْ عَمِـــي وَالـــرَّأيُ فِيْمَـــا زَعَمُـــوا والتَّـــوْأمِي

990. وَابْـــنُ عُيَيْنَـــةَ مَـــعَ المَسْـــعُودِي وَآخِـــراً حَكَـــوْهُ فِي الحَفِيْـــدِ [8]

991. ابـــنُ خُزَيْمَـــةَ مَـــعَ الغِطْرِيْفِـــي [9] مَـــعَ القَطِيْعِـــي أَحْمَـــدَ المَعْـــرُوْفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

992. وَلِلــــرُّوَاةِ طَبَقَــــاتٌ تُعْـــرَفُ بِالسِّـــنِّ وَالأَخْـــذِ ، وَكَـــمْ مُصَـــنِّفُ

993. يَغْلَـطُ فِيْهَـا ، وَابْـنُ سَـعْدٍ صَـنَّفَا فِيْهَـا وَلَكِـنْ كَـمْ رَوَى عَـنْ ضُـعَفَا

المَوَالِي مِنَ العُلَمَاءِ والرُّوَاةِ

994. وَرُبَّمَـــا إِلَى القَبِيْـــلِ يُنْسَـــبُ مَـــوْلَى عَتَاقَـــةٍ وَهَـــذَا الأَغْلَـــبُ

---

[3] الشطر في ف و ع : ((وفي الثقات آخراً من اختلط)) ، وما أثبتناه من جميع الشروح ، ومن (أ) و (ب) و (جـ) من متن الألفية ، و (النفائس) و (فتح المغيث) .

(4) بدرج الهمزة ؛ لضرورة الوزن .

(5) في (جـ) : ((عربة)) ، وهو خطأ ، صوابه ماأُثْبِتَ .

[6] في (النفائس) : ((والسقفي)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .

(7) بالقصر ؛ لضرورة الوزن .

[8] في ف و ع : ((الحفيدي)) ، وفي نسخة ق : ((الحفيدة)) ، وكلاهما خطأ .

(9) في (جـ) : ((الغطريف)) ، والصواب ما أثبت .

995. أَوْ لِــوَلاَءٍ [1] الحِلْــفِ كَــالتَّيْمِيّ ‏ ‏ ‏ مَالِــكٍ اوْ [2] لِلـــدِّيْنِ [3] كَــالجُعْفِيّ

996. وَرُبَّمَــا يُنْسَـــبُ مَــوْلَى المَــوْلَى ‏ ‏ ‏ نَحْــوُ سَــعِيْدِ بْــنِ يَسَــارٍ أَصْــلاَ

أَوْطَانُ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ

997. وَضَــاعَتِ الأَنْسَــابُ في[4] البُلْــدَانِ ‏ ‏ ‏ فَنُسِـــبَ الأَكْثَـــرُ لِلأَوْطَــانِ

998. وَإنْ يَكُــنْ [5] في بَلْــدَتَيْنِ سَــكَنَا ‏ ‏ ‏ فَابْــدَأْ بِالاوْلَى [6] وَبِــثُمَّ [7] حَسُــنَا

999. وَإنْ [8] يَكُــنْ مِــنْ قَرْيَــةٍ مِــنْ بَلْــدَةِ ‏ ‏ ‏ يُنْسَـــبْ لِكُـــلٍّ وَإلَى النَّاحِيَـــةِ

1000. وَكَمُلَـــتْ بِطِيْبَـــةَ المَيْمُوْنَـــهْ ‏ ‏ ‏ فَـــبَرَزَتْ مِــنْ خِـــدْرِهَا مَصُـــوْنَهْ

1001. فَرَبُّنَــا المَحْمُــودُ وَالمَشْــكُوْرُ ‏ ‏ ‏ إلَيْــهِ مِنَّــا تَرْجِــعُ الأُمُــوْرُ

1002. وَأَفْضَــلُ الصَّــلاَةِ وَالسَّــلاَمِ ‏ ‏ ‏ عَلَـــى النَّـــبِيِّ سَـــيِّدِ الأَنَامِ

---

[1] في (ب) : ((أو لواء)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
(2) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
[3] في (فتح المغيث) : ((للدني)) ، وهو خطأ ، صوابه ما أثبت .
[4] في (ب) : ((بالبلدان)) ، وكلاهما صحيح .
[5] في (ب) : ((تكن)) ، والصواب ما أثبت .
(6) بالدرج ؛ لضرورة الوزن .
[7] في (النفائس) و (فتح المغيث) : ((أو)) ، والأُولى أولى .
(8) في (ب) و (جـ) و (النفائس) و (فتح المغيث) : ((ومن)) ، وكلاهما صحيح .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة | **الموضوع**

رواية الأكابر عن الأصاغر
رواية الأقران
الأخوة والأخوات
رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
السابق واللاحق
من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد
من ذكر بنعوت متعددة
أفراد العلم
الأسماء والكنى
الألقاب
المؤتلف والمختلف
المتفِقُ والمفترق
تلخيص المتشابه
المشتبه المقلوب
من نسب إلى غير أبيه
المنسوبون إلى خلاف الظاهر
المبهمات
تواريخ الرواة والوفيات
معرفة الثقات والضعفاء
معرفة من اختلط من الثقات
طبقات الرواة
الموالي من العلماء والرواة
أوطان الرواة وبلدانهم